وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس ـ مستغانم ـ

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص:تقنيات كميات مطبقة

الموضوع:

محددات الفقر في الجزائر دراسة تحليلية لظاهرة الفقر بولاية مستغانم

إعداد الطالبة

بلحسن ليلى

الأستاذة المشرفة:

بسدات كريمة

لجنة المناقشة:

بن شني عبد القادر	أستاذ محاضر	رئيسا
بسدات كريمة	أستاذة محاضرة	مقررا
بن شني يوسف	أستاذ محاضر	مناقشا

السنة الجامعية 2016.2015

شكر وعرفان

أحمد الله الذي وفقني إلى إتمام هذه الرسالة وأحمده وأشكره تعالى على نعمه التي وهبني إياها، وأن بلغني هذه المرتبة

نود أن نعرب عن خالص شكره لجميع أولئك الذين، من قريب أو بعيد، ساندونا وساهم في تطوير هذه المذكرة والنجاح الكبير الذي حققته هذا العام الدراسي.

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة بسدات كريمة الذي شرفني بقبوله الإشراف على هذه المذكرة، وكان متاحا جدا في جميع أنحاء تحقيق هذه المذكرة والإلهام.

أضيف إلى ذلك الشكر لأهلي الأعزاء لما قدموه من مساعدة والدعم والصبر لأجل غير مسمى

وأخيرا، فإننا نعرب عن خالص شكري لجميع أصدقائنا والأسرة، الذين دعموا دائما لنا وشجع أثناء إنتاج هذه المذكرة

شكرا لكم واحدا واحدا.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان.....

قائمة الجداول.....1

قائمة الأشكال.....2

المقدمة العامة.....4

الفصل الأول:الإطار النظري للفقر.....9

تمهيد الفصل الأول.....9

المبحث الأول:مفاهيم عامة حول الفقر.....10

المطلب الأول:المفاهيم الأساسية للفقر.....10

المطلب الثاني:أنواع الفقر..... 14

المطلب الثالث:أسباب الفقر..... 14

المبحث الثاني:الأسس النظرية لتحليل ظاهرة الفقر..... 19

المطلب الأول:نظريات الفقر.....19

المطلب الثاني:أساليب قياس الفقر.....27

المطلب الثالث:مشاكل قياس الفقر.....34

خلاصة الفصل الأول.....36

الفصل الثاني:ظاهرة الفقر وسياسة مكافحتها في الجزائر.....38

تمهيد الفصل الثاني.....38

المبحث الأول:ظاهرة الفقر في الجزائر.....39
المطلب الأول:تعريف الفقر في الجزائر.....39
المطلب الثاني:واقع الفقر في الجزائر.....41
المطلب الثالث:أسباب انتشار الفقر في الجزائر.....45
المبحث الثاني: السياسات المتبعة لمكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر.....51
المطلب الأول:السياسات الاجتماعية المتبعة لمكافحة الفقر في الجزائر.....51
المطلب الثاني:السياسات الاقتصادية المتبعة لمكافحة الفقر في الجزائر.....56
المطلب الثالث:الاستراتجيات الوطنية لمحاربة الفقر في الجزائر.....63
خلاصة الفصل الثاني.....68
الفصل الثالث:دراسة تحليليةلظاهرة الفقر بولاية مستغانم.....70
تمهيد الفصل الثالث.....70
المبحث الأول:تقديم ولاية مستغانم.....74
المطلب الأول:لمحة تاريخية لولاية مستغانم.....74
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمقر ولاية مستغانم.....75
المطلب الثالث :شرح الهيكل التنظيمي.....76
المبحث الثاني:تقديم مديرية التشغيل.....81
المطلب الأول:لمحة تاريخية على مديرية التشغيل.....81
المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي لمديرية التشغيل.....83
المطلب الثالث:شرح الهيكل التنظيمي.....83

المبحث الثالث:واقع ظاهرة الفقر بولاية مستغانم.....85

المطلب الأول:تحليل سكان العاملين حسب قطاع النشاط والمنطقة الجغرافية.....85

المطلب الثاني:تحليل معدل البطالة.....87

المطلب الثالث: تحليل أجهزة مساعدات الدولة للاندماج المهني وتطور العمل حسب القطاعات.....89

خلاصة الفصل.....93

الخاتمة العامة.....95

قائمة المراجع.....97

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول1:	يوضح تطور الأمل في الحياة للفترة 1995 .2005	43
الجدول2:	يوضح تطور مؤشر الفقر البشري للفترة 2005 – 1995	45
الجدول3:	يوضح التزايد السكاني في الجزائر	46
الجدول4:	يبين معدل البطالة في الجزائر للفترة ما بين 1967 إلى 1999	47
الجدول5:	يوضح المؤشر الكلي للفقر في الجزائر	48
الجدول6:	يبين تطور التوزيع الجغرافي للسكان في الجزائر	50
الجدول7:	المخصصات المالية لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان حسب القطاعات	57
الجدول8:	البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له 2009.2005	58
الجدول9:	محتوى البرنامج الخماسي والمبالغ المخصصة لكل قطاع	61. 60
الجدول10:	البرنامج الخماسي للفترة 2014.2010 والمبالغ المخصصة للقطاعات الاقتصادية	62. 61
الجدول11	تحليل السكان العاملين حسب قطاع النشاط و المنطقة الجغرافية (البلدية	86. 85
الجدول12:	تحليل معدل البطالة	88. 87
الجدول13:	تحليل أجهزة مساعدات الدولة للاندماج المهني وتطور العمل حسب القطاعات	89
الجدول14	تطور الوظائف والاستثمارات عن طريق نوع تصنيف	90
الجدول15	تطور الوظائف والاستثمارات عن طريق نوع تصنيف	91
الجدول16	تطور الوظائف ومواضع العمل في القطاع القانوني	91

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل1:	الأسباب الاقتصادية على المستوى الكلي للفقر	17
الشكل2:	الحلقة المفرغة	20
الشكل3:	الهيكل التنظيمي لمقر ولاية مستغانم	75
الشكل 4:	الهيكل التنظيمي لمديرية التشغيل	83

المقدمة العامة

مقدمة عامة :

تعتبر ظاهرة الفقر، ظاهرة جد مهمة في تحديد الملامح العامة لأي اقتصاد من اقتصاديات الدول، فهي ظاهرة لا تخلو أي دولة منها سواء كانت متقدمة أو متخلفة، وهي قضية مألوفة ومتناولة من حيث أنها ظاهرة اقتصادية، واجتماعية، لجميع الشعوب والحضارات، والمجتمعات، وفي جميع العصور.

فظاهرة الفقر من الظواهر الأكثر شيوعا في وقتنا الحالي والتي مست شريحة لا يستهان بها في المجتمع وهذا ما أدى بالباحثين إلى وضع برامج ومخططات لمحاربة هذه الظاهرة.
ونتيجة للأهمية التي تكتسبها هذه الظاهرة تزايد الاهتمام الع لمي و المحلي بقضايا الفقر و الفقراء وأصبحت هناك حتمية لتطوير الاتجاهات النظرية التقليدية التي ركزت على هذه الظاهرة في علاقاتها بال بناء الاجتماع ي وعدم التركيز على ثقافة الفقر باعتبارها الظاهرة المتسقة بالفقراء حيث أضحى الفقر مشكلة اجتماعية و اقتصادية تؤرق الحكومة و المجتمع.

ولم يعد الفقر يقتصر على نطاق الدخل و القدرة على تأمين الحد الأدنى من الغذاء والملبس و المأوى و إنما يمتد ليشمل جوانب التعليم و الصحة والخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى، وهذا ما أدى إلى إبراز الأبعاد المختلفة له إذ أن مقياس 1 دولار في اليوم لاستند إلى أساس منطقي فنفقات السكان في بعض البلدان النامية التي يصل دخلها الفردي من 2 دولار أو حتى إلى 5 دولار في اليوم مازالت تعاني الفقر و عدم استطاعتها تغطية النفقات الأساسية من الغذاء و المأوى و الصحة و التعليم أي أن الإطار الذي بني على فرضية 1 دولار في اليوم ليس له أي معنى وابتعد عن دراسة وقائع الحياة الفعلية و أصبح مجرد مسألة حسابية.

إلا أن فقر الدول المتخلفة لا يعتبر دليلا على عدم وجود العوامل والقوى الكامنة المؤدية إلى التقدم، وإنما هو الافتقار إلى الطرق والوسائل التي بواسطتها يمكن لهذه العوامل وتلك القوى أن تصبح قادرة على خلق نمو منشود.

و لقد تغيرت النظرة لهذه الظاهرة وطرق التعامل معها حديثا عن الفترات السابقة، وخلال النصف الثاني من القرن العشرين، كثر الحديث عن هذه الظاهرة في أدبيات الأمم المتحدة، وجعلها قضية عالمية، حيث تم تصنيف البلدان إلى غنية وفقيرة، ووضعت مقاييس ومؤشرات للفقر في مستوى البلدان وكذلك الأفراد مع مراعاة النسبية، فالفقير في الجزائر لا يقاس بنفس المقاييس التي يقاس بها الفقير في أمريكا، وبالتالي توسع الاهتمام بظاهرة الفقر من المجال الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع من المجتمعات إلى مجال العلاقات الدولية.

وتعد الجزائر واحدة من الدول العربية والإسلامية التي تعاني من مشكلة الفقر وتزايد عدد الفقراء، وخاصة بعد الأزمة المالية التي عرفتها الجزائر سنة 1986 وذلك لتدهور أسعار البترول وانخفاض مداخل الدولة ،وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للمواطن، وارتفاع نسبة البطالة وزيادة أعداد الفقراء والمحرومين ،ورغم عودة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية وتوفر الجزائر على كل الشروط المادية والبشرية لإحداث نهضة تنموية شاملة تستأصل شإفة الفقر،لا تزال نسبة كبيرة من السكان تعاني من الفقر والحرمان.

و بإعادة الاهتمام إلى قضايا الفقر و الإقلال منه اكتسب تحليل الفقر أهمية متجددة في الأدبيات المتخصصة ليس فقط من الناحية التطبيقية و إنما أيضا من الناحيتين النظرية والمنهجية.

أهمية البحث:

لقد استحوذ موضوع الفقر اهتمام العالم كله، سواء الدولة الفقيرة أو الغنية،دفع بالمجتمع الدولي للاهتمام به،لذا نبرز أهمية دراسة هذا الموضوع فيما يلي:

تتبع أهمية هذا البحث في التعرف على مفهوم الفقر وأهم مؤشراته ،و إن دراسة الفقر في حد ذات هلها أهميتها الذاتية ففي ظل التطورات التنموية السريعة تكشف إن القضاء على الفقر هو الهدف الاسمي للتنمية.

ولكن الأهم من ذلك هو تحليل مسببات الفقر ودور السياسات المتبعة للقضاء على هذه الظاهرة، وهذا لايتم إلا بتحليل سلوك الفقر ديناميكيا ولفترة محددة من الزمن، لمعرفة المتغيرات المختلفة المؤثرة عليه، وبيان شدة تأثيره.

أسباب اختيار الموضوع:

إن المبرر الرئيسي الذي دفعنا لاختيار هذا الموضوع ليكون مجالا للبحث ،هو رغبتنا في مواكبة البحوث الراهنة التي تولي عناية خاصة بدراسة وتحليل المشكلات الواقعية ،ومحاولة تقديم اقتراحات المناسبة لها من التحليل المعمق لطبيعة المشكلة.

يعتبر البحث في موضوع الفقر من أهم الموضوعات التي تحضى الدراسات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة،حيث احتلت ظاهرة الفقر مكانة بارزة داخل البحث العلمي ، وقدكانت اغلب اهتمامات الباحثين على معرفة

المحددات و العوامل الأساسية لتحديد هذه الظاهرة،مثل المشاكل الاقتصادية والتعليمية والصحية وحتى السياسية وتأثيرها على المجتمع ومحاولة إيجاد الحلول لهذه الظاهرة.

الإشكالية:

في إطار هذا البحث نطرح الإشكالية التالية:ما هو واقع السياسات المتبعة من طرف الدولة لظاهرة الفقر في الجزائر؟

إن هذه الإشكالية في حد ذاتها تتفرع إلى أسئلة فرعية متمثلة في ما يلي:

. ما هو مفهوم الفقر؟

. ما هي أسس و منهجيات الفقر؟

. ما هي محددات ظاهرة الفقر في الجزائر؟

. ما هي أهم الإجراءات التي اعتمدتها الجزائر؟

الفرضيات:

يقوم بحثنا هذا حول ظاهرة الفقر في الجزائر على فرضيات تكون شاملة لجميع عناصر موضوع الدراسة وتتمثل في ما يلي:

اعتبار التعليم أكثر المتغيرات ارتباطا بالفقر،حيث يرتبط الفقر عكسيا لمستويات التعليم،إذ إن أي تحسن طفيف في المستوى التعليمي يؤدي إلى تراجع الفقر.

النمو السكاني يساهم في حدوث الفقر.

وجود علاقة بين حجم الفقر وحجم البطالة لدى السكان.

منهج البحث:

سنعتمد على منهجية نعتبرها الأنسب في دراسة الموضوع سنستعمل المنهج الوصفي للتعريف بالواقع الحالي لظاهرة الفقر،والمنهج التحليلي في تقدير ظاهرة الفقر،وتحليل اهم العناصر المحددة له.

تقديم خطة البحث :

بغية تحقيق أهداف البحث و الإحاطة بإشكالية البحث و الإجابة على الأسئلة المطروحة تم الإتباع خطة في التحليل ،وفي هذا الاطار قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول :

قد تناول الفصل الأول الإطار النظري لظاهرة الفقر، من حيث المفهوم، خطوط ومؤشرات الفقر، ويعالج الفصل الثاني واقع الفقر في الجزائر وأسبابه، والفصل الثالث تناولنا فيه دراسة تحليلية للفقر في الجزائر ولاية مستغانم.

الفصل الأول

الإطار النظري للفقر

تمهيد:

تعتبر ظاهرة الفقر جد مهمة في تحديد الملامح العامة لأي اقتصاد من اقتصاديات الدول،فهي ظاهرة لا تخلو أي دولة منها سواء كانت متقدمة أو متخلفة، وهي قضية مألوفة ومتناولة من حيث أنها ظاهرة اقتصادية، واجتماعية، لجميع الشعوب والحضارات، والمجتمعات، وفي جميع العصور.

إذ هناك فجوة كبيرة بين أعداد الفقراء في الدول المتقدمة (الغنية) عنه في الدول المتخلفة (الفقيرة)، ولذلك يعتبر الفقر سمة أساسية، وظاهرة لا يمكن إغفالها في الدول المتخلفة.

إن الفقر، إضافة إلى معطيات أخرى (كالجوع، والمرض، والجهل، ونقص الفرصة للتنمية الذاتية، هي قدر الغالبية العظمى من الناس، في البلدان المتخلفة، والفقر هناك ليس شيئا جديدا. وإنما الجديد هو إدراك هذا الفقر العمل و للقضاء عليه

وتمثل مشكلة الفقر تحديا عالميا كبيرا حيث أنه بالرغم من التقدم الاقتصادي في العقود الأخيرة في العديد من بقاع العالم، إلا أن الكثير منهم ما زال يعيش في فقر مدقع، كما أنها تعتبر من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات والحكومات والنظريات الاقتصادية والاجتماعية منذ أقدم العصور.

وبهدف الإلمام بمختلف الجوانب النظرية لظاهرة الفقر، وكذلك التطرق إلى ظاهرة الفقر بالتحليل من خلال التعريف والقياس، وتحديد الأسباب لهذه الظاهرة التقليل من هذه الأخيرة، ارتأينا أن نقسم فصلنا هذا إلى مبحثين رئيسيين كالآتي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الفقر.

المبحث الثاني: الأسس النظرية لتحليل ظاهرة الفقر

المبحث الأول:مفاهيم عامة حول الفقر

المطلب الأول:. المفاهيم الأساسية لظاهرة الفقر:

1.1 مفهوم الفقر:

إذا كانت قسوة الفقر لا تخفى على أحد من الناس؛ حيث أن منظر الفقير بأثوابه ا الرثة وجسمه النحيل، المريض في غلب الأحيان، يغني عن السؤال عن حاله، فإن التعريفات التي وضعت للفقر تُغني، برعب ها، عن رؤية الفقير وعن السؤال عن حاله ،كما تغني عن السؤال عن أي صنف من الفقراء هو الفقر . تعريفات كثيرة بعضها لغوي، يصلح لأن يكون مصباحا يدل على وجود الفقر، ويوحي بأوضاع الفقراء المزرية. وبعضها الآخر اصطلاحي يقصد بيه الفصل الدقيق بين الفقر والغنى.

أتعريف الفقر لغة:

الفقر لغة ضد الغنى وهو عند العرب الحاجة، والفقير معناه :و هو الذي نزعت فقاره من ظهره فانقطع صلبه من شدة الفقر،الواضح أن الدلالة اللغوية لمعنى الفقر هي الحاجة والعوز والتي هي الركيزة الأساسية في تحديد هذا المفهوم[1]

ب .تعريف الفقر اصطلاحا:

لا شك أن تعريف الفقر شرعا عند العلماء المسلمين يتوقف على آرائهم في موضوع الصدقات، وتوزيعها على مستحقيها.

لقد اختلفت آراء الفقهاء في بيان حد الفقر فحسب رأي الحنفية الفقير هو من له أدنى شيء،أي دون نصاب، أو قدر نصاب غير تام[2]

فالفقير حسبهم هو من يملك أقل نصاب الزكاة،أو قدر النصاب و لكنه مال ثابت لا يستقر أو ينمو،أما رأي الشافعية فالفقير هو من لا مال له و لا كسب ، أما رأي الحنابلة فقالواً الفقير هو الذي يجد ما يقع موقعا من

[1] ـ لسان العرب، الجزء الخامس، ،القاموس المحيط، الجزء الثاني، ، المصباح المنير، الجزء الثاني،ص111، ص134، ص3444.

[2] ـ الدار المختار، بهامش حاشية ابن العابدين المسماة رد المختار على الدار المختار، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ط2، 1987، ص134

كفايته [1]،وقد تنازع العلماء هل الفقير أشد حاجة أم المسكين من يتعفف و المسكين من يسأل ،وقد رجح رأي ابن تيمية لاتفاقه مع مقاصد الشريعة فالفقير هو كل من ليس لديه ما يكفيه أو ليس له حد الكفاية ،وهذا الحد يختلف باختلاف الأزمات و المكان[2].

إن الفقر في البعد الإسلامي يتمحور حول بعدين رئيسين هما:

. بعد نسبي: يعني التفاوت فالشيء الأقل يعد فقيرا بالنسبة للأكثر في مختلف المجالات، لقوله تعالى **"والله فضل بعضكم على بعض في الرزق[3]"**و معنى ذلك أن الفقر قد يعكس التفاوت الشديد في مستوى المعيشة.

. **بعد مطلق**:وهو مدى إمكانية الفرد إشباع حاجاته بغض النظر عن موقف الغير،و عموما نجد الباحثين يحددون ثلاثة أبعاد لمفهوم الفقر:

البعد الأول:هو الماديات فهي تلك الأشياء التي نعتبر نقصها فقرا، وهذا النقص أو الحرمان أو فقدان يتمثل في التفرقة، وعدم المساواة، التحيز والجهل.

البعد الثاني:هو إدراك الإنسان لحالته فالمرء يعد فقيرا عندما يحس بوجود النقص في إحدى تلك الماديات أو كلها، إن تلك الماديات لا تكتسب قيمها كبعد معرفي في المفهوم،إلا مع إدراك الطابع النسبي و الذاتي لمفهوم الفقر،عادة يدفع هذا البعد الذاتي الفقير إلى تخطي فقره ،وتغير موازين القوى لصالحه.

البعد الثالث:قد يختلف إدراك الفقير لحاله مع رؤية الآخرين ، ويترتب على هذا الإدراك رد فعل الآخر اتجاه الفقير، التدخل المباشر أو غير المباشر من خلال الصدقة ،أو المساعدة أو التربية ،أو القهر،وتتأثر تلك الأبعاد الثلاثة بالمكان و الزمان و البيئة الاجتماعية ، والثقافية الكائنة فينا.

[1]- ابن مفلح ألحنبلي، المبدع في شرح المقنع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1981، ص413.
[2]كمال حطاب ،دروس الاقتصاد الإسلامي في مكافحة مشكلة الفقر،2007،ص1304.

[3]سورة الانعام،الاية168

1.1.1 مفاهيم مختلفة للفقر:

أ. المفهوم النقدي أوفقر الدخل:

نعني بمفهوم الفقر من منظور الدخل ذلك المستوى من الدخل ،أو الإنفاق المطلوب للوصول إلى الحد الأدنى لمستوى الحياة المعيشية ،أو الحد الأدنى للعيش و البقاء،كما يمثل هذا الفقر حالة أو مستوى من الرفاهية المتدنية تقاس عادة بالدخل،أو باستخدام الإنفاق الاستهلاكي الذي يترجم بقيمة نقدية [1] ،ولتفرقة بين الفقراء وغير الفقراء وفق هذا المفهوم يتم تحديد خط الفقر ،من هنا نميز بين الآتي :

ب .المفهوم المطلق:

عندما يعجز الإنسان عن توفير احتياجاته الأساسية اللازمة لحياته وحياة أسرته، فإنه يعتبر فقيرا فقرا مطلقا. ويندرج تحت هذه الأساسيات والشراب، المسكن، الملبس، العلاج الأساسي. وقد يندرج تحت هذه الأساسيات أيضا:التعليم[2].

إنّ عجز الإنسان عن توفير هذه الاحتياجات قد يخل بالاستقرار الاجتماعي، وقد يدفع من لا يتمكن من توفيرها للجريمة أو السرقة.

ج .المفهوم النسبي:

الفقر النسبي هو عدم قدرة الإنسان على أن يعيش بنفس المستوى المعيشي الذي يعشيه غالبية من حوله في المجتمع. فإذا كان ثمانون في المائة ممن يعيشون في منطقة معينة يمتلكون سيارات، فإن من لا يستطيع شراء سيارة ولكنه يستطيع شراء دراجة نارية فقط، يعتبر فقيرا نسبيا، وفي مجتمعات أخرى قد يمتلك ثمانون بالمائة من السكان دراجات بخارية فقط ولا يصنفون فقراء نسبيا، ومن لا يملك إلا دراجة هوائية فإنه يعتبر فقيرا نسبيا[3].

[1]-Sarah marniesse,Note sur les différentes approches de la pauvreté:division de la macroecomie .Département des politiques et etudes.Lagence Française de développement, France, (1999) p 1.

[2] محمد كاظم المهاجر،الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج،الأمم المتحدة،الاسكوا،نيويورك، 1996 ،ص 26.

[3]-Moha Asri AbdullahUrbain povrety:a case study of Malaysia, First edition,UMM press,international Islamic university, Malaysia, (2009), p11.

ب . مفهوم الاحتياجات الأساسية:

يشمل هذا المفهوم دخل الفقر ،بالإضافة إلى مجموعة واسعة من الاحتياجات الأساسية بما في ذلك الاحتياجات الاجتماعية ،و في منتصف السبعينات تم تعريف الفقر على أنه ليس فقط عدم وجود دخل،ولكن كحد أدنى الاستهلاك الفردي ،والذي يشمل الغذاء،والملبس، الصرف الصحي،النقل و الصحة و التعليم،كما يعني كذلك تلبية الاحتياجات ذات الطابع الكيفي مثل وجود بيئة صحية و إنسانية مرضية،مع المشاركة الشعبية في صنع القرار.كما يمكن تعريف على أنه حرمان من المتطلبات المادية اللازمة للوفاء بالحد الأدنى المقبول من الاحتياجات الإنسانية بما في ذلك الغذاء، ويدخل في هذا المفهوم الحاجة إلى توفير فرص العمل، والخدمات الأساسية الصحية و التعليمية فمن يفتقر إلى هذه الجوانب يعد فقرا[1].

ج -مفهوم الفقر من منظور الاستحقاق:

يعرف هذا المنهج الفقر على عدم قدرة الناس على توفير الغذاء من خلال الوسائل القانونية المتاحة للمجتمع، بنفس المدخل البيولوجي الذي يعرف الفقر على أنه عدم القدرة على إشباع الحاجات البيولوجية (المأكل ،الملبس، المسكن).يمكن تعريف منهج الاستحقاق الذي يؤكد على أهمية السيطرة على المواد الغذائية ،من خلال التركيز على وسائل الغذاء ،استخدام إمكانيات الإنتاج ،الفرص التجارية[2].

د- الفقر من ناحية علم الاجتماع:

هو مستوى معيشي منخفض من الاحتياجات الصحية ،المعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد ،أو مجموعة من الأفراد.ووفق هذا المفهوم لا يعالج الفقر بنقل ملكية بعض السلع فقط ، وانما أيضا من خلال التضامن الشخصي ، و القصد[3].

[1]-Disconand Macarovpovrety:a persistent global reality rutledge,Oxford university press,New York, (1998),p30.
[2]-Snodgrass Donaldinequality and economie development in Malaysia, Oxford university press,New York, (1980), p80.
[3]- علي عزت بيجو فيتش،**الاسلام في الشرق والغرب**،مؤسسة الصادق لطباعة والنشر،طهران،ط1 ،1994،ص296.

المطلب الثاني:أنواع الفقر

الفقر المطلق: الذي يستند إلى معيار حدّ الأقل من المطلوب من مستويات الاستهلاك لسد الحاجات الأساسية ، فالفقر بهذا المعنى هو الحرمان من الموارد الاقتصادية التي تمكنه من إشباع حاجاته الأساسية بنحو ملائم ، وبعبارة أخرى فإن خط الفقر المطلق يساوي إجمالي تكلفية سلة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية

أ. الفقر النسبي :الذي يتغير بتغير الدخل من بلد إلى آخر ، ومن وقت لآخر معتمداً على كلف إشباع الحاجات المختلفة ، فعلى ضوء الفقر النسبي قد يكون الفقير في بلد ما غنياً بالنسبة لبلد آخر ، فيمكن أن ينطبق المسكين بالمعنى الذي ذهب إليه الحنفية مع ما يسمى بالفقر النسبي[1].

ب .الفقر المدقع :وهو الذي يساوي الحد الأدنى من السلع الغذائية الأساسية التي لا يمكن دونها البقاء على قيد الحياة إلاّ لمدة قصيرة.

ج .الفقر المعدم :(الفاقة) وهو أن لا يوجد مع الفقير أي شيء يذكر، ويسمى كذلك الفقر المزري أو الحالة المزرية[2].

المطلب الثالث: أسباب الفقر

هناك العديدمن العوامل التي تمثل أسبابا لوجود الفقر و انتشاره تتمثل في ما يلي:

1.3.1 الأسباب الاقتصادية:

تتمثل أهم الأسباب الاقتصادية في التالي:

الافتقار إلى الدخل و الأصول اللازمة للحصول على الضروريات الأساسية (الغداء،المأوى، الملبس،والمستويات المقبولة من الصحة و التعليم)،حيث يؤكد الفقراء دائما على العمل في تحسين أوضاع حياتهم،وثروة البلد في مجموعها لها أثر كبير في ذلك،فكلما زادت البلدان ثراء تحسن وضع الفقراء في تلك البلدان في المتوسط ،علما بان

[1]- علي وهب،خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث،دار الفكر اللبناني،بيروت 1996،ص151.
[2] -Rapport mondial Sur le développement Humain, PNUD,debock université, 2000,p17.

الآلية الرئيسية المؤدية كذلك هي دفع أجر أفضل مقابل العمل [1]،فمع ارتفاع النمو الاقتصادي يتناقص الفقر نتيجة ارتفاع الدخل.

. سوء استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، عدم الاستفادة منها بالشكل الكافي لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول الفقيرة، وبالتالي يصبح الاستهلاك المحلي أكثر من الناتج الداخلي وهو ما يطرح إشكالية عدم التوازن من جديد[2] .

ـانخفاض إنتاجية العمال بحيث تبين النظرية النيوكلاسكية وجود علاقة نسبية بين الإنتاجية الحدية للعمال والأجور ،وتتأثر إنتاجية العمال بثلاثة عوامل و هي:

1ـامكانية الحصول على التعليم.

2ـامكانية الحصول على الخدمات الصحية .

3ـامكانية الحصول على الأصول والائتمان.

ـالسياسات الائتمانية الحكومية غير مناسبة ،بما في ذلك التحيز ضد الأنشطة ذات الإنتاجية العالية ،وانحياز نمط النمو المتحقق إلى جانب الأغنياء وعلى حساب الفقراء ،إضافة إلى هذا فان الإنفاق العام على القطاعات التي تؤثر في أوضاع الفقراء لا يلقى اهتماما من جانب السياسات المحلية.

. ارتفاع معدلات البطالة نتيجة لعدم قدرة الأجهزة الإنتاجية على استيعاب العمالة،والطلب الإضافي سنويا، في ظل عدم فعالية ونجاعة سياسة التشغيل ، وبرامج الخوصصة التي تؤدي إلى التسريح الجزئي أو الكلي للعمالة،وبالتالي يصبح الفرد البطال عبئا على عائلته،ومن ثم يقترن فقر الشعب بوجود حالة من البطالة،وتزداد العلاقة بينهما قوة واتساعا كلما ظل الأفراد الفقراء فترة طويلة بدون عمل[3].

[1] - The world Bank,Attaking poverty,world development Report Washington, December2000-2001,p34-42

[2] - عبيرات مقدم،العايب عبد الرحمن،**القياس الكمي لمؤشرات الفقر في إطار مسبباته واستراتجيات مكافحته:** إشارة إلى تجربة ماليزيا،ندوة دولية حول :**تجارب مكافحة الفقر العالمي العربي و الإسلامي**، جامعة سعد دحلب،البليدة،1-3جويلية 2007،ص265

[3] - رضا العدل،فرج عزت،محمد بسيوني،**التنمية الاقتصادية**،جامعة عين الشمس،مصر،دون سنة النشر،ص182.

يسبب النقص في الهياكل الأساسية ،وانخفاض الحد الأدنى للأجور تحت خط الفقر، وعدم توفر الموارد اللازمة،هذا يؤدي إلى عدم قدرة الفقراء على الاستثمار في مشاريع ترفع من مستواهم المعيشي.

. سوء توزيع الدخل والذي يتأثر بدوره بسببين غير مباشرين هما[1]:

. عدم المساواة في توزيع الأصول المادية والمالية بين السكان .

. عدم الكفاية التحويلات إلى الفقراء.

وأخيرا نرى ان التغيرات في الاقتصاد العالمي والأسواق العالمية التي أدت الى العولمة أسواق السلع والخدمات وتدهور، نسب التبادل التجاري، والدين الخارجي،وتنفيد برامج التصحيح الهيكلي،والأزمات المالية المتتالية، كلها عوامل أخرى أترث على الفقر والفقراء، الشكل التالي يوضح ذلك:

[1]- بوشامة مصطفى،محفوظ مراد،**ظاهرة الفقر في العالم العربي والإسلامي،أسبابها،آثارها**،ندوة دولية حول :تجارب مكافحة الفقر في العلمين العربي والإسلامي،جامعة سعد دحلب، البليدة،1-3 جويلية2007،ص548.

الشكل1:الأسباب الاقتصادية على المستوى الكلي للفقر

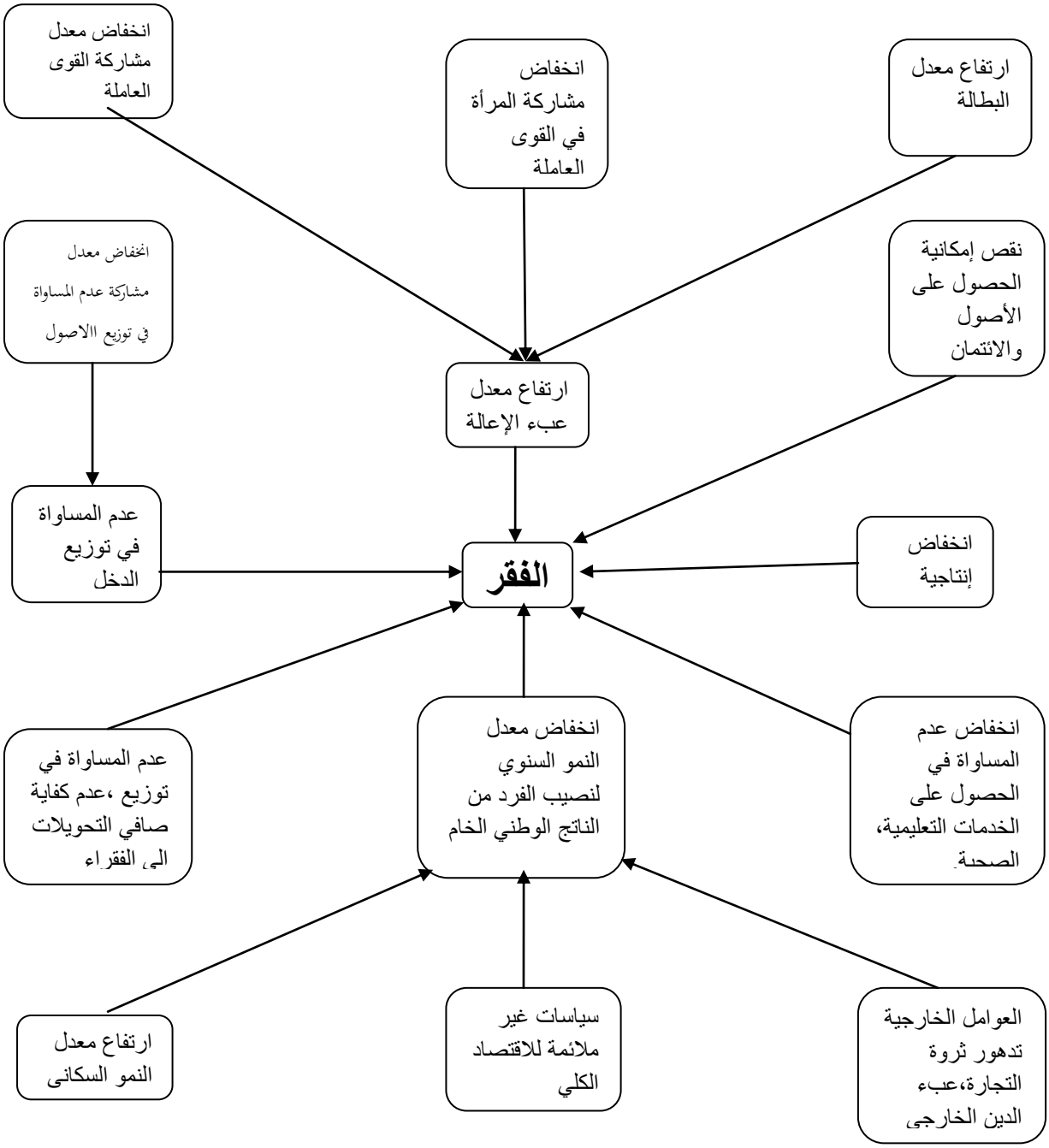

المصدر: كريمة كريم،دراسات في الفقر والعولمة،مرجع سابق،سابق،ص41.

2.3.1 الأسباب الاجتماعية:

تتمثل أهم الأسباب الاجتماعية فيما يلي :

. النقص في قدرة المؤسسات الاجتماعية سواء الحكومية أو المنظمات غير الحكومية في القضاء على الفقر، إضافة إلى الأمية والتعليم والتدريب المهني المتحيز وغير الملائم لمتطلبات سوق العمل.

. التحيز ضد المرأة حيث أن تهميش هذه الأخيرة يعد من أهم العوامل الرئيسية المولدة للفقر ،نتيجة تعرضهن للتمييز وخاصة في المناطق الريفية ،حيث يؤدي إلى أبعادهن عن السياسات التي تهدف إلى الحد من الفقر [1].

. التعرض للمعاناة من الصدمات المعاكسة المرتبطة بالعجز عن التعامل معها،حيث أن التعرض للمعاناة زميل دائم للحرمان المادي ، والبشري، نظرا لأوضاع الفقراء وأشباههم فهم يعيشون ويزرعون أراضي هامشية، وهم يعشون في مراكز سكن حضرية مزدوجة، وهم يعملون بصورة غير مستقرة في القطاع الرسمي ، وغير الرسمي، وهم الأكثر تعرضا للأمراض [2].

. ظهور النظام الطبقي والتمايز بين الطبقات ،الذي يؤدي إلى عدم وجود مشاركة فعالة بين أفراد المجتمع.

. الشعور بأنه لا يسمع لهم صوت وأنهم بلا حول ولا قوة في المؤسسات الدولة والمجتمع.

. **عوامل أخرى**:هناك عوامل كثيرة أخرى لاتقل أهمية عن العوامل السابقة منها:

النزاعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي، الذي كان ولا يزال سائدا في عدد كبير من الأقطار.

. الحروب والتي تنتج عنها المزيد من الأرامل، والأيتام والفقراء، إضافة إلى التضخم، والهجرات، والنتائج الاقتصادية السلبية للإنفاق العسكري.

. الفساد والبيروقراطية وذلك بسبب البطء في المعاملات ،حيث يساهم في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية المنشودة ،وقد رصد تقرير الفساد في 2011 الذي يصدر عن منظمة الشفافية الدولية، أربعة جوانب يؤثر فيها الفساد بدرجة كبيرة على البنية التحتية ،ومن ثم تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء،من خلال رفعه لتكلفة رأس

[1] ـ عبيرات مقدم،العايب عبد الرحمن،مرجع سابق،ص266.

[2] -The world Bank,Attaking poverty,world development Report Washington,Op.Cit.p34-42.

المال،[1] كما يعرقل النمو الاقتصادي،وعدم المساواة،ويلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام ،ومن ثم يقف عائقا أمام التخفيف من حدة الفقر.

المبحث الثاني: الأسس النظرية لتحليل ظاهرة الفقر

يعد الفقر ظاهرة تاريخية درستها النظريات في إطار المدارس والسياسات الاقتصادية المختلفة.

المطلب الأول: نظريات الفقر

1. نظرية الحلقة المفرغة:

تشير النظرية إلى أن أساس الفقر هو مستوى الدخل الفردي فمن المعروف في الدول النامية إن للفقر حلقة مفرغة تبدأ به وتنتهي به وهذه الحلقة تبدأ من انخفاض مستوى التغذية ثم انخفاض مستوى الصحة ثم انخفاض مستوى الإنتاجية وتنتهي بانخفاض مستوى الدخل مرة أخرى. إذ عن الفكرة التي تعتمد عليها الحلقة للفقر هي أن الأفراد من ذوي الدخل المرتفع الأغنياء يمكنهم أن يدخروا ويستثمروا بينما لا يستطيع الأفراد من ذوي الدخل المنخفض الفقراء أن يقوموا بذلك النشاط بسهولة من أجل كسر الحلقة المفرغة للفقر. إلا أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية يشير على إن هناك حلقات مفرغة متعددة , فهناك الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض مستوى التعليم وتبدأ بانخفاض مستوى التعليم ثم انخفاض مستوى المهارة الفنية ثم انخفاض مستوى الدخل وتنتهي بانخفاض مستوى التعليم[2].

[1] - سلطان بلغيث،**الاليات الاجتماعية لتفشي الفقر في الجزائر**،مجلة العلوم الانسانية،السنة الرابعة،العدد 32،على الموقعwww.ulum.nl .2008/08/25

[2] - Tadaro. mydral (1965), Economic development: A introduction to problems and policies in global perspective, E,w low, London, (1977), P 22.

الشكل2: الحلقة المفرغة

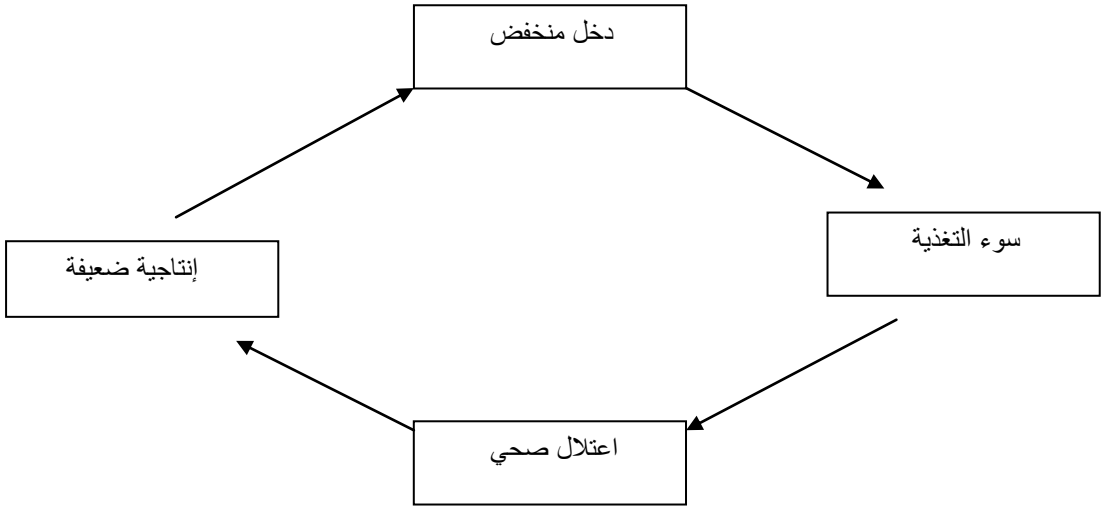

المصدر: منصور أحمد إبراهيم ،**عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية :** رؤية إسلامية مقارنة ،سلسلة أطروحات دكتوراه (66)،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الاولى،بيروت 2007،ص202.

2 . نظرية مالتوس:

الانفجار السكاني هو الزيادات الكبيرة في أعداد السكان بالمقارنة مع الموارد المتاحة. فإذا كانت مساحة معينة من الأرض يعيش بها عشرة أشخاص مثلا ولكن كمية الماء والغذاء في هذه الأرض تكفي تسعة أشخاص فقط فان هذه المنطقة تعاني من زيادة في الكثافة السكانية.

ترى هذه النظرية أن عدد السكان يتزايد بمتتالية هندسية 2،4،8،16،32 ،.....الخ،بينما كمية الإنتاج تتزايد بمتتالية حسابية 1،2،3،4،5،6،7،....الخ ، وبالتالي بعد 25سنة سيتفوق عدد السكان على كمية الانتاج ،وسوف تحدث مجاعات،وفي مرحلة متقدمة تؤول الموارد الى التناقص وفق قانون تناقص الغلة [1] ،وهكذا ينتشر البؤس والفقر في العالم ،ولحل هذا المشكل يجب عدم زيادة أجور العمال ،لأنه اذا ازدادت الأجور تزوجوا مبكرا وأنجبوا مزيدا من الأطفال ،مما يؤدي الى زيادة عدد السكان أكثر من زيادة كمية الانتاج ، وبالتالي سوف تحدث مجاعات وأوبئة وأمراض، وبالتالي انتشار الفقر ،ولمعالجة الفقر يجب وقف الاعانات الى الفقراء ،وعدم التصدي للمشروعات الخاصة ،واقتراح وضع العوائق أمام الزواج المبكر لخفض نسبة

[1] - Anupam MHsya, population pressure on resource and population Resource Regions, The Association for geographical studies, shaheed Bhagatsingh college, university of Delhi, (2007), P45.

المواليد ،كما اعتبر المجاعات ،الأمراض ، و الحروب رحمة بالبشر،لأنها تعمل بدورها على انقاص عدد السكان ،الا أن هذه النظرية قد انتهت مع نهاية القرن
التاسع عشربسبب التقدم الذي ضاعف موارد الطبيعية بما يكفي الانسان ويزيد.

3. نظرية ماركس:

فسر ماركس الفقر بأنه أساس الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي فالطبقة المهيمنة الرأسمالية تمتلك وسائل الإنتاج. وتسيطر عليها وبذلك تستغل الطبقة العمالية التابعة وهكذا فأن الأمن المادي للفرد يعتمد بصورة رئيسية على انتمائه الطبقي وبتعبير أخر أكثر تجريدا يعتمد على علاقته بوسائل الإنتاج ففي العمل أو خارجة نجد إن حياة الناس تكتسب شكلها نتيجة لهذا العلاقة التي تخلق الكثير من التفاوت في المجتمع ولا يمكن تغيير هذا الوضع دون إزالة التركيب الطبقي نفسه. إذا إن تشخيص أوضاعهم الواقعية وتغييرها يكمن في إطار الصراع الطبقي وتعدية البناء الاجتماعي القائم بما ينطوي عليه من تناقضات ومثالب وليس في التفكير والأكاديمي وسن السياسات المختلفة[1].

وبما أن الفقر يعدّ ظاهرة مركبة تنشأ بسبب عوامل متعددة اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية، لذلك تناول الباحثون معالجة الفقر حسب تخصصاتهم، نجد أن الدراسات التي تناولت الفقر اختلفت في تحديدها لأسبابه، فمنها من أرجعه إلى الأفراد أنفسهم وبذلك يكون المنظور الفردي هو المدخل لتفسير أسباب الفقر، ومنهم من أرجعه إلى منظورٍ اجتماعي بنائي بحيث فسّر الفقر بأنه نتيجة لعدم العدالة الاجتماعية، وهناك أيضاً من تبنى المنظور التكاملي الذي جمع بين تعدد الأسباب.

4. نظرية ثقافة الفقر:

لقد استحوذ التفسير الثقافي للفقر على معظم الدراسات الاجتماعية التي تناقش الفقر، حيث حظي مفهوم "ثقافة الفقر" "باهتمام كثير من علماء الاجتماع. وقد ظهر هذا المفهوم لأول مرة في دراسة العالم الإنثرولوجي الأمريكي الأصل "أوسكار لويس عام 1960م، حيث قام بملاحظة خمس أسر فقيرة، في كل من "المكسيك وبورتوريكو"، وقد استنتجت هذه الدراسة مجموعة من السمات الخاصة بالفقراء، فرأت أنهم يشعرون بالتهميش، وبالنقص والدونية، ويتبنون نمطاً خاصاً للحياة اليومية، كما أن تلك العائلات ترتفع فيها نسب الطلاق، وكذلك توجد أسر

[1]- عدنان داود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعمي، قياس مؤشارت ظاهرة الفقر في الوطن العربي، مرجع سابق، ص40.

مهجورة العائل بحيث تصبح المرأة هي المعيلة في تلك الأسر، كما أن الأفراد داخل هذه الأسر لا يشاركون في الحياة الاجتماعية والسياسية للمجتمع، ويستخدمون البنوك والمستشفيات وما شابهها بشكل قليل. وبناءً على تفسيرات "لويس" فإنه يرى أن الفقر ينتقل من جيل إلى آخر بسبب تأثيره على الأطفال، ففي الوقت الذي يكون فيه أطفال المناطق الفقيرة بين السادسة والسابعة من العمر فإنهم يتشربون القيم الأساسية والسلوكيات النابعة من الثقافة الفرعية، ويكونون غير مؤهلين أو متكيفين فسيولوجياً للاستفادة من فرص التغيير التي قد تسنح لهم خلال حياتهم.

وبناءً على ذلك فإن مضمون "ثقافة الفقر" يشير إلى وجود نوع من الثقافة التي يشترك فيها أبناء المناطق الفقيرة، بحيث يشتركون في قيم وسلوكيات ونظرة واحدة تجاه المجتمع تختلف عن أفراد الأسر غير الفقيرة.

ولقد حدد "لويس" سبعين سمّة لما يسميه ثقافة الفقر، ووضعها في أربع مجموعات رئيسة، الأولى: تصف العلاقة بين الثقافة الفرعية والمجتمع العام، على أساس أن فقدان المشاركة الفعلية والتكامل للفقير في المؤسسات الرئيسة للمجتمع[1] الكبير تعدّ من الخصائص المهمة والحاسمة لثقافة الفقر. والثانية: تصف طبيعة الأحياء الخربة المحلية، فعندما ننظر لثقافة الفقر على مستوى المجتمع المحلي، نجد أنه على الرغم من المستوى المتدني من التنظيم، إلا أنه يفوق نطاق الأسرة النووية والممتدة.والثالثة: تصف طبيعة الأسرة، فمن أهم السمات لثقافة الفقر على مستوى الأسرة تجاهل أهمية الطفولة كمرحلة حرجة في دورة الحياة، وارتفاع مدى تجاهل الزوجة، والاتجاه نحو اعتماد الأسرة على المرأة، وانعدام الخصوصية، والمنافسة على موارد محدودة، والتعلق بالأم. أما المجموعة الرابعة: فهي تصف الاتجاهات والقيم وشخصية الأفراد والتي من أهمها الشعور القوي بالهامشية والعجز، والإحساس بالدونية والاستسلام، بالإضافة إلى ارتفاع مدى تكون الأنا الضعيفة وانعدام ضبط النفس، والقدرة الضئيلة على تنويع مصادر الإشباع أو التخطيط للمستقبل .

كما أن "لويس" يرى أن ثقافة الفقر توجد في دول العالم الثالث أو الدول التي مازالت في مراحلها الأولى نحو التصنيع، وهي بالتالي ليست شائعة في الدول الرأسمالية المتقدمة، ولقد عارضه كل من عالم الاجتماع الأمريكي "ميشيل هارنجتون "والعالم الإنثربلوجي "والتر ميلر "، حيث جادلوا حول إمكانية وجود ثقافة الفقر في المجتمعات المتقدمة صناعياً، فالطبقة الدنيا في المجتمع الأمريكي لديها ثقافتها الخاصة وسماتها كالعيش فقط للحاضر وعدم التخطيط للمستقبل والإيمان بالقدرية والحظ دون بذل الجهد للنجاح. وقد أرجعوا سبب هذه الثقافة إلى افتقاد

[1] --Martin Ravaillion, comparaison de la pauvreté: concepts et méthode " étude sur la mesure des niveaux de vie, document de travail, N°22,Banque Mondiale, Washington, (1996), P3.

المهارات اللازمة التي تتطلبها الوظيفة. إلا أن "هارنجتون" استخدم مفهوم ثقافة الفقر بمصطلحات اقتصادية ولم يتوسع في الجانب الثقافي ولا في انتقاله من جيل إلى آخر، وإنما أكدّ على كيفية أن الاقتصاد والبناء الاجتماعي يحدّ من فرص الفقراء وينتج ثقافة فقر لم يختاروها ولم يريدوها.

وبذلك يكون "لويس" أوضح أن الفقر ليس مجرد نقص وحرمان اقتصادي وسوء تنظيم، وإنما هو طريقة في الحياة حيث تظهر في فترات التغير السريع والتحضر والحروب، لذا فهو لم يلغ العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية التي تتضمنها ثقافة الفقر، التي تنتج عن جهود الفئة الدنيا في التغلب على المشكلات والشعور باليأس والناجم عن عدم قدرة هذه الفئة أن تحقق النجاح في إطار قيم المجتمع الأكبر وأهدافه.

ورغم انتشار وتوسع هذا الاتجاه في تفسير الفقر إلاّ أنه تعرض للكثير من الانتقادات، فهناك مجموعة من الدراسات لم تثبت صحة هذا التفسير، ومن أمثلتها دراسة "كينث ليتيل" عن المجتمعات الحضرية في غرب أفريقيا، والتي أظهرت أن الفقراء يشاركون في العديد من الأعمال التطوعية في الجمعيات والاتحادات المجتمعية. وكذلك هناك دراسة أخرى مشابهة بعنوان (Péruvien Barrideas) للعالم "وليام مانجين" عن مجتمع "لبيرو" استنتجت أن أفراد مجتمع "الشانتي" لديهم مستوى عالٍ من المشاركة السياسية والاجتماعية، كما أن لديهم قدراً جيداً من المساعدة الذاتية لأنفسهم. وكذلك كشفت دراسة العالم "ج. شوارتز" التي طبقها على المناطق الفقيرة في "فنزويلا" أن الفقراء هناك لديهم مستوى قليل من الاستسلام والخمول والبلادة. كما أن العالم "رولاند رايت" يعدّ مفهوم ثقافة الفقر مفهوماً تشويهياً، لأنها فكرة يحملها جنس من البشر لا يعي نسبية الثقافة، ويعتقد أن الجنس البشري لا يفتقر إلى القدوة إذا عاش في محيط اجتماعي صنع بنفسه، لكن عندما يواجه أناساً آخرين مختلفين ويجبر على العيش داخل عالمهم الاجتماعي، عندها ينتج الفقر. وهو هنا لا يعني أن هذا هو السبب الوحيد للفقر، إلا أن المنظرين يروق لهم التفسير الثقافي. كما أن الناس يتحملون من ينحرف وهو في جوهره غير مختلف عنهم لأن هناك دائماً فرصاً لعدوله عن الانحراف من خلال التعليم أو أيّ وسائل إصلاح أخرى، بينما إذا كان في جوهره مختلفاً فسوف يواجه بالتعصب والعنصرية وما يتبعها من وسائل هدم. ويفضل "رايت" الافتراض بأن الوجود الاجتماعي والهوية هما وجهان لعملة واحدة، فاختلاف الخلفية الاجتماعية سينتج طبيعة بشرية مختلفة أو نماذج مختلفة من البشر، ويعتقد أن ذلك أفضل من الافتراض بوجود طبيعة بشرية عامة، فعدم الأخذ بالحسبان بتعريفات الجماعات والأفراد حسب مصلحاتهم يؤدي إلى تشويه هائل للحقائق .

وبناءً على ما سبق فإن تفسير الفقر من خلال "مفهوم ثقافة الفقر" قد يحمل بين طياته نوعاً من التجني على الفقراء، خاصةً عندما يتم وصمهم ببعض الصفات التي تؤثر على تعامل الآخرين معهم.

وقد أوضحت الدراسات السابقة التي انتقدت هذا المفهوم أن الفقراء يرغبون في العمل والمشاركة المجتمعية وأن ما لديهم من سمات ما هو إلا نتيجة الوضع الذي يعيشونه والذي يمكن أن يتخلصوا منه بالتعليم والتأهيل الاجتماعي والاقتصادي الملائم.

5. النظرية الاجتماعية:

وفقاً لهذا التصور فإن التركيبة الطبقية والاجتماعية للمجتمع، وتوزيع القوى والإمكانات الاجتماعية فيه، هي التي تجعل من فرد ما غنياً وآخر فقيراً متدني الدخل والإمكانات، فهذا الاتجاه يصور الفقر على أنه نتيجة لتحيز سياسات الحكومات بشكل كليّ أو جزئي تجاه أصحاب رؤوس الأموال، وإهمالها الفقراء، بل إن المجتمع نفسه وما فيه من خلل وضعف في فعالياته وأنشطته التنموية والاجتماعية والسياسية هي التي تقيم أو تكرس الفوارق بين الأفراد وبين المناطق.

ويرجع علماء الاجتماع الوظيفيون الفقر إلى أنه خلل في التوازن، ناتج عن عدم أداء النظام الاقتصادي لوظيفته بطريقة سوية، حيث يرون أن النظام الرأسمالي الصناعي [1] قد أفرز إمكانية الاستغناء عن العمال، فالنظام التقني يتطلب مهارات عالية مما يساهم في تحول العمال غير المهرة إلى مستخدمين لا يحصلون على أجر كافٍ فيهبط مستوى معيشتهم. كما أن النظام الاقتصادي الرأسمالي ساهم في إيجاد نوع من النظم البيروقراطية التي نادت بتخفيض مخصصات الرعاية الاجتماعية، وهنا يرى هؤلاء العلماء ضرورة مساعدة الفقراء من خلال إكسابهم مهارات مهنية تساهم في بلورة الشعور الذاتي بأنهم مرتبطون بالمجتمع وأنهم يخدمون الاقتصاد، بالإضافة إلى أن الآخرين سيقدرون عملهم لأهميته للمجتمع ككل. وهذا يعكس رأي علماء الاجتماع الوظيفيين الذين يرجعون الفقر إلى انعدام العدالة الاجتماعية، ففي إطار النظريات البنائية الوظيفية يستخدم مفهوم عدم المساواة في سياق تحليل التدرج الاجتماعي، حيث ينظر للتفاوت في الثروة والقوة والمكانة بصفته إحدى الحقائق الأساسية في تاريخ المجتمع البشري، حتى المراحل البدائية منه، فعدم المساواة جزء من النظام الطبيعي، ويتمثل التحليل الوظيفي لعدم المساواة في عدد من القضايا في مقدمتها ثلاث هي:

[1]- محمد الصقور، السياسات الاجتماعية والفقر في المنطقة العربية، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دمشق،1996،ص61.

1. تباين أنصبة الأشخاص المختلفين من حيث الاستعدادات الفطرية والمهارات المكتسبة (الذكاء، والدافعية، والطموح، والإبداع، والمثابرة، والخبرة وغيرها).
2. تفاوت أهمية الأدوار والمهام الاجتماعية التي يقتضيها تسيير النسق الاجتماعي وتحقيق استقراره، فهناك وظائف أكبر أهمية وحيوية لوجود المجتمع واستمراره من غيرها من الوظائف.
3. حق الأشخاص الموهوبين من حيث الاستعدادات الفطرية والمهارات المكتسبة في أن يشغلوا الوظائف الأرقى ويحصلوا على دخول مادية وغير مادية أكبر، في حين تبقى الوظائف الأدنى والدخول الأقل لذوي العطاء المتواضع، وأن محاولة التمرد عليه هي من أهم مصادر التوتر في النسق الاجتماعي. ومن هؤلاء الوظفيين من ذهب إلى أن الفقر هو إحباط وظيفي للبناء الاجتماعي.

أما وجهة نظر علماء الاجتماع الذين فسروا الفقر من خلال بعض النظريات الصراعية البنائية أمثال "كارل ماركس" فإنهم يرجعون أسباب الفقر إلى استغلال الرأسماليين لطاقات الطبقة العاملة وتسخيرها لزيادة أرباحهم كما يرى أنصار هذه النظرية أن الفقر يحدث بسبب خلل في البناء الاجتماعي، فوجود الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع هي من العوامل الرئيسة التي تساهم في إحداث الفقر كما يراها "بيتر تونسند" في كتابه "الفقر في المملكة المتحدة"، بالإضافة إلى أنه يرجع الفقر إلى ارتباطه بأنماط الحياة .

ويقدم لنا "بارفيز بيران" في دراسته لأحد أحياء مدينة "زهران" في إيران، تفسيراً للفقر، الذي اعتبره نتيجة لتفاعل بين عمليات البناءات والأنظمة والمنظمات وأخيراً الأحداث اليومية، وهذه الدراسة لا تختلف كثيراً عما طرح في المدارس الأمريكية، حيث وضع "بيران" ثلاثة مستويات لتحليل ظاهرة الفقر، أولها مستوى تحليل الوحدات الصغرى" كدراسة الأسرة والأحداث الشخصية، ومن خلال هذا المستوى فقط لا يمكن تفسير الخلفية والعوامل المسئولة عن ظهور "الحدث"، ويقصد بالحدث هنا الفقر، ويرى أنه لكي نصل إلى تفسير وافٍ فيما يتعلق بظاهرة الفقر، فيجب الأخذ بالحسبان دراسة العمليات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والأنظمة والمنظمات في المجتمع، وهذا هو مستوى التحليل الثاني، ويطلق عليه مستوى تحليل النظم " messoscopic"، أما المستوى الثالث فهو مستوى تحليل الوحدات الكبرى " macroscopie"، الذي يدرس البناء الاجتماعي لنفس المجتمع وأبعاده التاريخية. ولقد أكدّ "بيران" من خلال دراسته أيضاً، أنه لا بد من إتباع مدخلين مهميّن لتحديد أسباب الفقر والتخطيط لمواجهته، من خلال استخدام مدخل "الملاحظة بالمشاركة" و"المدخل التنموي" فمن خلال المدخل الأول يمكن التعمق في فهم العوامل التي تساهم في استمرار الفقر، وكيف ينظر الفقير لنفسه، بينما يوضح لنا المدخل الثاني مسببات الفقر المتداخلة التي منها البيئة والإسكان والصحة والدخل والتعليم، التي يجب دراستها وتتبعها بطريقة

منسقة .كما تبنى "عبد المعطي" في بحثه عن الفقر البشري في الوطن العربي، مفهوماً للفقر ذا بعدين متداخلين، فقد أشار إلى مفهوم "فقر القدرة" و"فقر القوة "، حيث يشير فقر القدرة إلى الاستبعاد والحرمان من فرص التأهيل والتدريب التعليمي والصحي والغذائي، ويشير فقر القوة إلى الاستبعاد والحرمان من الخلفية الرأسمالية ومن فرص عمل مستقرة لها عوائد تشبع الحاجات الأساسية والحرمان من المشاركة في صنع القرارات، ويرى أن فقر القدرة يؤدي إلى فقر القوة.

نستنتج مما سبق أن المنظور البنائي الاجتماعي لتفسير الفقر، يتخذ عدّة أنماط للتفكير والتفسير، حيث نلاحظ أنه نتيجةً لاختلاف توجهات وتخصصات العلماء الذين انطلقوا في تفسيرهم للفقر من هذا المنظور البنائي الاجتماعي فإنهم يرجعون الفقر إلى عدّة عوامل كل بحسب تخصصه، إلا أنهم يشتركون بشكل واحد في النظرة البنائية التي ترى أن أساس مشكلات الفقر هو سوء في توزيع العدالة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية. كما يشتركون في معارضتهم للوم الفقراء أنفسهم على تسببهم بشكل مباشر في فقرهم، وهم بالتالي يرون أهمية تدخل الدولة لرعاية أفرادها وتقديم المساعدات المناسبة لهم. ولعل هذا التوجه يتناسب بشكل كبير مع النظرة الإسلامية للفقر حيث لابد من تقديم الرعاية الاجتماعية للمحتاجين في المجتمع لضمان تحقق كل من مبدأ التكافل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص.

6 . نظرية الرفاهية:

بينت هذه النظرية على مفهوم المنفعة وباعتبار أن قياس المنفعة صعب جدا للغاية، فقد اهتدى أصحاب هذا الطرح إلى استخدام المنهج النقدي التقليدي الذي يعتمد القياس المادي للرفاهية ،أو ما يسمى بالفقر النقدي باستعمال الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي ،كونها أفضل [1] معبر عن مستوى الرفاهة،وعليه فان معيار الفقر في هذا المنهج هو الدخل،والفقر يفهم على أنه لا كفاية الرفاهة الاقتصادي.

لقد حاول مارتن رافاليون إيجاد سند نظري في إطار نظرية الرفاهية التي تعتمد على نظرية المستهلك،حيث حاول رافاليون قياس مستوى الرفاهية بدالة المنفعة كما في نظرية المستهلك،بحيث تشمل هذه الدالة على أبعاد متنوعة للرفاهة ، وبذلك فان الفقراء هم الأشخاص الذين يعيشون تحت مستوى أدنى معين للرفاهية العامة.

[1] - Ambaamual, pauvreté multi dimensionnelle au Congo: un approche non monétaire, document de travail TD N°13/2006, bureau d application des méthodes statistiques et informatique, Congo , (2006), P3.

المطلب الثاني :أساليب قياس الفقر

يتطلب تطبيق هذا الأسلوب, بيانات مسوحات إنفاق ودخل الأسرة. ويعتبر الأسلوب الأنسب لأغراض وضع السياسات الاقتصادية المتعلقة بالدخول كسياسات العمالة والأجور والأسعار والضرائب والاعانات الاجتماعية.

2. 1.1 طرق قياس الفقر:

أ. قياس الفقر من منظور الدخل:

1 . دخل الأسرة:

يعبر هذا المؤشر عن قدرة الأسرة على الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية التي تعد المحور الأساسي لمستوى المعيشة. ومن الصعوبات التي تعترض هذا المؤشر تحديد الدخل الذي يمثل الحد الفاصل بين الأسر الفقيرة والأسر غير الفقيرة, وتباين الأسر من حيث حجمها وتركيبتها وفقا للعمر والجنس, وتغير مستوى معيشة الأسرة التي قد لا يتطابق مع تغير مستوى دخلها, وصعوبة الحصول على بيانات دقيقة عن الدخل لعوامل اقتصادية واجتماعية[1].

2 . الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة:

استحدث هذا المؤشر لتلافي المشاكل الناجمة عن مؤشر دخل الأسرة ولكونه أكثر ارتباطا بمستوى معيشة الأسرة وامكانية تقدير الانفاق على نحو أدق من مسوحات الأسرة التي تجمع فيها بيانات الانفاق والاستهلاك الفعلي لعينات الأسر[2].

3 . متوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية:

يعتبر هذا المؤشر استكمالا لمؤشر الانفاق الاستهلاكي الاجمالي للأسرة. وقد استحدث لمعالجة مشكلة تباين الأسر في أحجامها وتركيبتها. ويتم احتسابه من خلال قسمة الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة على ما يقابل حجمها من الوحدات الاستهلاكية، ويؤخذ على هذا المؤشر تفاوت انفاق الوحدة الاستهلاكية من أسرة لأخرى تبعا للموقع وما يتطلبه من زيادة أو خفض في انفاق الوحدة، واختلاف الكيفية التي يتم حساب عدد الوحدات الاستهلاكية.

[1] ـ محمد الصقور وآخرون،**دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهامشية** ،وزارة التنمية الاجتماعية،عمان،1996 ،ص30 .
[2] ـ طارق فاروق الحضري، **الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر** ، بدون دار نشر،2003 ،ص252.

4 . **نسبة الإنفاق على المواد الغذائية:**

يستخدم هذا المؤشر وفقا لوجهة النظر التي ترى, أنه كلما ارتفعت نسبة الإنفاق على المواد الغذائية انخفضت النسبة التي توجهها الأسرة من إنفاقها على السلع غير الضرورية. وبالتالي, فانه مؤشر أو دلالة على انخفاض مستوى المعيشة للأسرة. يمتاز هذا المؤشر بأنه يتيح المقارنة بين مختلف الأسر حتى وان تباينت أحجامها أو وحدات العملة التي تتعامل معها[1].

5. **حصة الفرد من السعرات أو البروتين:**

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات التغذوية, الذي يمكن استخدامه للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء وفقا لحاجة الفرد من السعرات الحرارية أو حاجته للبروتين, وباعتبار ان نقص التغذية هو أحد الأوجه الأساسية لمعاناة الفقراء.

خلاصة القول فيما يخص أسلوب مؤشرات قياس مستوى المعيشة انها ركزت على النقاط التالية:

- أنها (أي هذه المؤشرات) تعبر فقط عن البعد الاستهلاكي للفقر من خلال ما تحصل عليه الأسرة من دخل أو استهلاك مباشر.
- انها تهمل الدخل أو الاستهلاك الذي تحصل عليه بشكل غير مباشر ويساهم في مستوى معيشتها كالخدمات الصحية والتعليمية, والدعم الذي تتلقاه الأسرة كالدعم النقدي أو دعم المواد التموينية وغير ذلك.
- انها لم تأخذ في الحسبان درجة الأمان والضمان الاجتماعي والضمان ضد الجريمة والبطالة والكوارث ومدى حرية التعبير والاختيار.

ب . قياس الفقر في إطار الحاجات الأساسية:

لا شك أن المؤشرات السابقة لقياس مستوى المعيشة وبالتالي لقياس الفقر،تتضمن نقطة ضعف مشتركة،وذلك لأنها تأخذ ما تحصل عليه الأسرة من دخل،أو استهلاك مباشر فقط ،ويقصد بذلك ما قد تحصل عليه الأسرة [2]من خدمات صحية ، وتعليمية ،ودعم في الأسعار ،ومساهمات أخرى

[1]- البنك الدولي،**تشخيص الفقر في الأردن**،نيويورك،2001،ص4-6.
[2]- محمد حسن باقر،قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا،الامم المتحدة،نيويورك، 1996،ص3.

تقدمها الدولة ،وتتمثل الحاجات الأساسية في القيمة الإجمالية للحد الأدنى الذي ينبغي تحقيقه ، من أجل الاستمرار الحياة الإنسانية للفرد بطريقة مقبولة ،وتتشكل الحد الأدنى الاجتماعي،وتنقسم الاحتياجات الأساسية إلى نوعين :

. الاحتياجات الأساسية الغذائية:

حيث تعتمد هنا حاجة الجسم البيولوجية من السعرات الحرارية،إضافة إلى عناصر التغذية الأخرى كمعيار لتحديد هذه الاحتياجات ،وتحدد هذه الحاجة من قبل منظمات دولية متخصصة [1].

. الاحتياجات الأساسية غير الغذائية:

يمكن حصر الاحتياجات ضمن هذا التعريف في خمس حاجات:السكن ،الملبس، خدمات التعليم الأساسي، الخدمات الصحية الأولية ،الحاجة إلى النقل،ويتضمن هذا التعريف إلى مؤشرات أخرى مثل نوعية الخدمات الصحية والتعليمية ،ومدى توفر المياه الصالحة للشرب والبيئة الخالية من التلوث ، وحرية الإنسان ويوجه هذا الأسلوب الكثير من الانتقادات هي:

. ليس هناك تقدير متفق عليه بنسبة للاحتياجات الغذائية، فتلك الاحتياجات تعتمد على العمر، ونوع الجنس، ومقدار النشاط و وزن الفرد، ودرجة الحرارة وعوامل أخرى.

. أسعار المواد الغذائية تتباين من منطقة لأخرى، ومن موسم لآخر خلال السنة، حسب الكميات المشترية ،أو أسلوب الشراء وطبيعة السوق.

يمكن الحصول على عناصر التغذية الأخرى من خلال بدائل مختلفة من المواد الغذائية[2] .

ج . قياس الفقر من منظور الدخل والاحتياجات الأساسية:

ان قياس الفقر الذي يعتمد على خطوط الفقر،والمؤشرات الأخرى المشتقة منه هو دلالة لمفهوم الفقر من منظور الدخل والاحتياجات الأساسية .

د . خطوط الفقر:

الدخل الضروري الذي يغطي الحد الأدنى اللازم للمعيشة ,ويعتبر هذا الأسلوب الأوسع لقياس وتحليل الفقر،وأشارت بعض الدراسات أن الفرد يصنف كفقير،إذا انخفض مستوى دخله أو إنفاقه،أما بعض

[1] -Anatomy Barnes Atkinson,povrety and social securety,London Harvester,New York, (1989) , p225.
[2] -Karima Korayem(2002),povrety in Egypt,center of economic and Financial reaserch studies.Cairo,p12.

الدراسات فتحدد خط الفقر بواسطة تقدير الاحتياجات الغذائية عن طريق السعرات ،والفيتامينات ،والمعادن الموجودة في الغذاء[1]،وتتمثل أهم الطرق لقياس خط الفقر في مايلي:

. **طريقة استهلاك الطاقة الغذائية:** يتحدد حد الفقر حسب هذه الطريقة على أساس تكلفة الغذاء لفئات العمر، والجنس، الأنشطة، إضافة للعناصر الأخرى الأساسية غير الغذائية، ويتم حساب تكلفة الغذاء باستعمال أقل أنواع الغذاء أسعارا، ووفقا لتلبية الاحتياجات الغذائية الضرورية[2].

. **طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية :**

يتحدد حد الفقر حسب هذه الطريقة على أساس تكلفة النظام الغذائي الأساسي للفئات ،حسب العمر ونوع الجنس،النشاط إضافة للعناصر الأخرى الأساسية غير الغذائية ،بادر في هذه الطريقة روانتري حيث عرف الاحتياجات الأساسية على أنها تلك الاحتياجات اللازمة للحفاظ على النشاط البدني العادي[3].

هـ مؤشرات قياس الفقر:

ان خط الفقر يقوم على فرضية مفادها أن الفقر هو خاصية يمكن التعبير عنها بمقياس وحيد. وهذا يكافئ القول بأن الناس هم إما فقراء أو غير فقراء تبعا لموقعهم من هذا الخط،وعليه فإن خط الفقر يستخدم للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء فقط، لكنه لا يعكس مدى عمق ظاهرة الفقر من حيث عدد الفقراء أو من حيث الفجوة التي تفصلهم عن خط الفقر و درجة التفاوت في شدة فقرهم.

ومن أجل دراسة الفوارق بين الفقراء وخصائصهم أسفل خط الفقر، فقد اقترح فوستر، قرير وثوربيك (1984) مقياس شامل للفقر أطلق عليه مؤشر FGT والصيغة العامة ،للمؤشر تعطى بالعلاقة التالية[4]:

$$P=1/n\sum [(z-yi)^{*}z]$$

z: قيمة خط الفقر.

N:عدد الأفراد في المجتمع .

[1] -World Bank,staff working:The Measurement of spatial différences in povrety,The case of peru,New York, p(1987),54.

[2]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003/2002، ص79.

[3]- علي عبد القادر علي، **الفقر:مؤشرات القياس والسياسات**، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص6-8.

[4] -Fouzi Mourji,Bernard decaluwe et Patrik plane,le developpement face a la povrety.edition economic Paris2006,2006,p158

Yi:انفاق الفرد

Q:عدد الأفراد الذين هم أدنى خط الفقر

α؛معامل متغير لقياس جوانب الفقر

ويعنى مؤشر FGT بتجميع المعلومات حول الفقراء الذي تم تحديدهم على أساس خط الفقر لقياس درجة الحرمان التي يعاني منها هؤلاء في المجتمع، ويعتبر هذا المؤشر مقياس مركب تشتق منه ثلاث مؤشرات تبعا لتغير قيمة المعامل α.

مؤشر نسبة الفقر:

يمثل هذا المؤشر النسبة المئوية لعدد الفقراء من إجمالي السكان . وعليه فهو يعكس مدى انتشار وتفشي الفقر في المجتمع [1] من خلال نسبة الأفراد أو الأسر الذين هم أدنى خط الفقر. ويحسب هذا المؤشر،وفق الصيغة التالية:

$$H=g/n*100$$

H:نسبة السكان الفقراء

G:عدد السكان الفقراء.

N:مجموع السكان

يعتبر مؤشر نسبة الفقر المقياس الأكثر شيوعا والأوسع استخداما في دراسات قياس الفقر، وذلك نظرا لبساطته وسهولة حسابه. إلا أنه لا يأخذ في الاعتبار الفرو قات الموجودة بين الفقراء من حيث القرب أو البعد عن خط الفقر كما أنه لا يتأثر بتوزيع الدخل بين الفئات التي تقع أدنى الخط. ومن أجل تفادي هذه النقائص فقد تم استخدام مؤشري آخرين

[1]- عبد الرزاق الفارس،الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت 2001 ،ص28.

مؤشر فجوة الفقر:

يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة ة الموجودة بين دخول الفقراء ومستوى خط الفقر [1].فهو يعبر عن عمق الفقر، أي مدى بعد الفقراء عن خط الفقر. وتكون قيمة المعامل α في هذا المؤشر مساوية للواحد،ويتم حساب هذا المؤشر كالتالي:

$$P1=1/n\sum [(z-yi)*z]$$

N:اجمالي السكان.

Z:خط الفقر المستخدم.

Yi:دخل أو انفاق الفرد (i) من الافراد تحت خط الفقر.

يمكن حساب p1 من المؤشرp0 كالتالي:

مؤشر فجوة الفقر(p0)= فجوة الدخل *مؤشر عدد الافراد(p1) حيث أن:

مؤشر فجوة الفقر=مجموع فجوات الدخل النسبية للفقراء/عدد السكان.

بما أن مؤشر فجوة الفقر يقيس مدى بعد الفقراء عن خط الفقر [2]، فهو يمكن من تسجيل مدى التدهور في أحوالهم، مما يساعد في تحديد الموارد والتحويلات اللازمة لرفع مختلف الأسر الفقيرة فوق خط الفقر . ونظرا لكون هذا المؤشر لا يتأثر بالتحويلات بين الفقراء وذلك رغم اختلاف وضعياتهم اتجاه خط الفقر، ولأجل تجاوز هذا القصور، فقد تم اقتراح مؤشر ثالث وهو مؤشر حدة الفقر.

مؤشر حدة الفقر:

يعكس هذا المؤشر إضافة إلى مؤشر فجوة الفقر مدى التفاوت الموجود بين الفقراء، فهو يقيس درجة عدم المساواة (التفاوت) في المجتمع في التوزيع تحت خط الفقر [3].

[1] -Matthieu Clement,Dynamique et persistance de la pauvreté en Russie, centre d'économie du Développement -Université Montesquieu-Bordeaux France, 2006,p6.

[2]- محمد كاظم المهاجر،مرجع سابق،ص43.

[3] -Senat ,La mesure de la pauvreté et de l'exclusion sociale: quels indicateurs?, Les documents de travail du sénat, Série: études économiques, n° EE1, France, juin 2008,p28

ويعطي هذا المؤشر أوزان نسبية مختلفة للفقراء بحسب البعد عن خط الفقر، فيكون الوزن النسبي الأكبر للأسر الأكثر فقرا والتي تقع أدنى توزيع الدخل (أو الإنفاق). وتكون قيمة المعامل α في هذا المؤشر هي 2، وبهذا تصبح الصيغة العامة له كالآتي:

$$P2=1/n\sum [(z-yi)^*z]^2$$

ويساعد هذا المؤشر في تقييم مدى نجاح السياسات التي تستهدف أفقر الأسر، وكلما كانت قيمة المؤشر عالية كلما كانت ظاهرة الفقر أشد قوة، وازداد حجم التفاوت بين الفقراء .إن جميع مؤشرات FGT تتراوح قيمتها بين الصفر عندما لا يكون هناك فقر في المجتمع، وبين قيمة قصوى تبلغ الواحد عندما يكون كل السكان فقراء.كما يعد مؤشر FGT المؤشر الأكثر استخداما واعتمادا في دراسات الفقر من طرف البلدان والهيئات الدولية، حيث يتوفر المؤشر على البديهيتين التي وضعها أمارتيا سن (1976) لأغراض سناد مؤشرات قياس الفقر إلى مرتكزات منطقية، وتتمثل البديهيتين في الآتي[1] :

بديهية الرتابة : وتعني؛ أنه بافتراض ثبات الأشياء الأخرى على حالها، فإن انخفاض دخل فرد أدنى خط الفقر يؤدي إلى ارتفاع مؤشر الفقر.

بديهية التحويلات : وتعني؛ أنه بافتراض ثبات الأشياء الأخرى على حالها، فإن تحويل دخل من فرد أدنى خط الفقر إلى فرد أغنى (أعلى دخلا) يؤدي إلى ارتفاع مؤشر الفقر .إن درجة الفقر كيفما قمنا بقياسها تعتمد على توزيع الإنفاق الاستهلاكي في المجتمع المعني، وعادة ما يعبر عنها من الناحية النظرية بأن مؤشر الفقر دالة في خط الفقر ومتوسط الدخل في المجتمع ودرجة عدم عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي. وإن توزيع الإنفاق في المجتمع غالبا ما يتم بيانه على شكل منحن ى يسمى منحنى لورنز، والذي يشكل أشهر مقاييس اللامساواة في توزيع الدخل إلى جانب معامل جيني . وغالبا ما تعتمد دراسات الفقر على هذين المقياسين إلى جانب مؤشرات الفقر، من أجل تحليل وفهم وقياس هذه الظاهرة نظرا للارتباط الوثيق بين الفقر وتوزيع الدخل .يعد منحنى لورنز من المقاييس التي تعنى بقياس عدالة توزيع الدخل بين الأفراد أو الأسر، حيث يوضح العلاقة الكمية العقيقية بين النسبة المئوية لمتسلمي الدخل والنسبة المئوية للدخل الكلي والذي يتسلمه السكان سنويا.

[1]- Fouzi Mourji, Bernard Decaluwé & Patrick Plane, op-cit, p159

المطلب الثالث: مشاكل قياس ظاهرة الفقر

قد يبدو قياس الفقر واستخراج مؤشراته المختلفة من الأمور التي تعتمد فقط على الطرق الإحصائية العلمية،غير أن العديد من المتغيرات التي يمكن إدخاله في كل مرحلة من المراحل التقدير،فهناك أولا اختلاف في تحديد مستوى خط الفقر من باحث إلى آخر حتى لو استخدام بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة الواحدة،كذلك هناك اختلاف من خلال تطبيق طريقتي الدخل والإنفاق، وهناك صعوبات تعترض مقارنة البيانات لنفس البلد على امتداد فترة زمنية ما،أو عند مقارنة البيانات بالنسبة للبلدان المختلفة.

فعلى سبيل المثال[1]، تتراوح المتحصلات على السعرات الحرارية من حد بلغ أدناه 2109 في البحرين ،مقارنة نجد أعلى يساوي 2490 لكل فرد في مصر، ومن المعلوم أن عدد السعرات للفرد تختلف باختلاف العمر، الجنس ،الوزن والمهنة...الخ،كذلك هناك تباين في أسعار مصادر هذه السعرات،وتباين آخر حسب منطقة شراء هذه الوحدات السعرية(في المدينة أو الريف)،وهناك اختلاف بين النمط الغذائي المقترح من قبل مختصي التغذية وبين النمط الغذائي الفعلي التي توفره مسموح نفقات ودخل الأسرة.

ومن مشاكل قياس الفقر أيضا، ارتباط مؤشرات القياس بمستوى المعيشة في الدولة محل الدراسة[2]،فلو تم الاستخدام خط الفقر مثلا لدولة غنية مثل الولايات المتحدة الأمريكية لأصبح جميع السكان في معظم دول النامية في عداد الفقراء،وبالمثل استخدام خط الفقر لدولة منخفضة الدخل مثل الهند سينفي صفة الفقر عن سكان أوروبا و الولايات المتحدة.

إن الفقر ظاهرة ذات جوانب متعددة ومتغيرة،ولا يوجد هناك وضع واضح وصريح عند قياسه، فالعائلات التي لديه دخل يعتبر هامشيا أعلى من خط الفقر فقد لا يتم تصنيف أفرادها كفقراء بينما هم في واقع الأمر فقرا فعلا، ولا يبدو هناك حلا سهلا لهذه المشكلة،لان نقطة الفصل(وهي خط الفقر) قد تم تحديدها بطريقة عشوائية ومن جهة أخرى أيضا يعتبر تحديد ملامح الفقر في العالم النامي مسألة صعبة بسبب عدم وجود الدراسات والمسوحات حول الفقر وموازنة الأسرة وخصائص الفقراء في غالبية هذه الدول[3] وان وجدت فهي ناقصة.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء على الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية،نيويورك،1996،ص194

[2] - عبد الرزاق الفارس،مرجع سابق،ص25.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص232.

وعند قياس الفقر تطرح مشكلة أخرى [1]،ما هي وحدة القياس؟ما هي العائلة أو الفرد؟إن العائلة تكون مكونة من فرد واحد أرعدة أفراد،ومن المعلوم أن ميزانية الأسرة التي تستخدم في أنماط الاستهلاك قامت بتحليل الاستهلاك والدخل للعائلة ككل و ليس كل فرد على حدا، ومن المؤيدين لاستخدام العائلة كوحدة للقياس سايمون كوزنتز وأحد أهم المبررات لذلك هو حقيقة وجود ظاهرة تقاسم الدخل ضمن العائلة الواحدة ،والعائلة هي التي تقرر كيفية تخصيص السلع والخدمات بين أفرادها،والسبب الأخر صعوبة تحديد حجم الدخل الذي يصلح عليه فرد من العائلة في الأنشطة ذات الصبغة العائلية وكذلك فان بعض أنواع الملكية قد تكون مشتركة بين أفراد العائلة،ومن ثم يصعب تحديد دخل كل فرد ضمنها.

ومن جانب آخر،هناك مبررات تدعم اختيار الفرد بدل العائلة ،منها أن العديد من العائلات قد تتجه لتوزيع الدخل بين أفرادها بطريقة غير عادلة،كذلك فان سوق العمل يوظف أفرادا ويخصص لهم أجورا وفقا لخصائصهم،وأخيرا بعض مؤشرات التنمية مثل الهيكل الوظيفي لقوة العمل ،ومعدلات وفيات الأطفال،ومعدلات الالتحاق بالدراسة،هي جميعها مؤشرات للأفراد وليس للأسرة.

إن احد الحلول هو استخدام إحصائيات دخل العائلة المتوفرة من أجل قياس أجزاء الفقر ومقدار النقص في الدخل، وان يتم استخدام خصائص الأفراد من أجل رسم صورة عن خصائص الفقراء.

ونظرا لكون الفقر ظاهرة متعددة وذات أبعاد متعددة ،فلا بد من أن يعكس المفهوم المستخدم لهذه الظاهرة بكافة جوانبها ،وفي حين أنه من المطلوب تطوير أدوات القياس الاحصائي لهذه الظاهرة الا أنه يجب عدم الوقوف عند الرقم المقدر ،بل يجب فهم مؤشرات الفقر في مستواها العام وفي تطورها الزمني ،كذلك يجب الوضع النفسي و الاجتماعي للفقراء ،بحيث يتم الوقوف بدقة على أوضاعهم تمهيدا لاشتراكهم في ايجاد الحلول المناسبة لهم.

[1]- عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص26

خلاصة :

إن ظاهرة الفقر من أكثر المشكلات ، وقد تضافرت جملة من الظروف والعوامل على المستويين المحلي والعالمي في توسع دائرة الفقراء على الصعيد العالمي، وفي الجزائر تعرض النسيج الاجتماعي إلى ما يشبه الصدمة العنيفة لاسيما بعد سنة 1986 ، وتبرز آثار هذه الصدمة من خلال تفاقم حجم الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي. و يتجه الرأي حالياً إلى أن القضاء على الفقر يتطلب تركيز الجهد على تحقيق التنمية الاجتماعية وإيجاد خدمات الأمان الاجتماعي للنهوض بأوضاع أشد قطاعات السكان ضعفاً، لأن مسألة محاصرة الفقر ومعالجة مسبباته والتخفيف من آثاره المدمرة ليست فقط حاجة إنسانية ملحة بل صمام أمان اجتماعي. إن قهر شبح الفقر الذي أضحى معضلة عالمية، لن يتأتى إلا بالعلم والعمل والتضامن بين أفراد المجتمع والإدارة الفعالة والتسيير الرشيد للموارد المتاحة، مما يقتضي تطوير أداء النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة، واستنهاض الطاقات المعطلة في المجتمع، وتمكينها من المشاركة في التنمية الاجتماعية الشاملة، التي تحول دون انتشار ظاهرة الفقر وتتيح شروط الحياة الكريمة لكل أبناء المجتمع . ومن خلال دراستنا لهذا الفصل، لا حظنا أنه بالرغم من تعدد أشكال الفقر وأسبابه، فإن العوامل المؤدية إليه هي في الأساس عمليات من الاستبعاد الاجتماعي لأنها تحول دون الوصول إلى الأصول الطبيعية والبشرية والاجتماعية، والتي تتمثل في فرص العمل والتعليم الجيد والصحة ومجمل الخدمات العامة . كما وضحنا صورة عن حدود الفقر، وكذا مختلف أساليب قياسه، سواء كان الفقر نقدي مرتبط بالدخل أو فقر بشري مرتبط بالظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الفرد. وقد تمكنا من التعرف على أهم أسباب الفقر، وأهم النتائج والآثار الناجمة عن ذلك والتي أدت إلى زيادة اتساع ظاهرة الفقر في الجزائر .

الفصل الثاني

الفقر وسياسة مكافحته في الجزائر

تمهيد:

لقد عرف الإنسان الفقر منذ القدم ،والذي اتسع نطاقه خاصة مع هيمنة العولمة الاقتصادية،وأصبح ظاهرة تصيب عدة فئات في المجتمع سواء المتخلفة أو المتقدمة ،لذلك من أهم التحديات التي يواجهها العالم ،فرغم التقدم الكبير في مجال النتاج والتكنولوجيا والاتصالات إلا أن العالم مازال يعاني من تواجد الفقر ،وبعض الدول تعاني من المجاعة والفقر المزمن.

لقد اكتسب تحليل ظاهرة الفقر أهمية كبيرة منذ مطلع التسعينات وذلك في ظل النتائج المخيبة للتوقعات نتيجة برامج الإصلاح الاقتصادي في عدد كبير من الدول النامية، وفي سنة 2000 تضمن تقرير الأمم المتحدة تأكيدا على أولوية محاربة الفقر.والجزائر لم تهتم كثيرا بمكافحة الفقر في بداية الإصلاحات الاقتصادية ،لكن مع تصاعد حدة الفقر وظهور انعكاساتها السلبية على المجتمع ،أصبح الاهتمام بمكافحة الفقر يتزايد باستمرار.

ومن أجل مكافحة الفقر انتهجت الجزائر سياسات متعددة الجوانب والمستويات في مواجهة ظاهرة الفقر ،وهذا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فقد كانت تلك السياسات والاستراتجيات تهدف في مجموعها إلى التأثير على مختلف المتغيرات ،التي تحدد تفشي أو عمق الفقر،وتشمل سياسات الإقلال من الفقر كل السياسات الاقتصادية ،والسياسات الاجتماعية.

من هذا المنطلق سوف نتناول في هذا الفصل المبحثين التاليين:

المبحث الأول: واقع الفقر في الجزائر.

المبحث الثاني:السياسات المعتمدة لمكافحة الفقر في الجزائر.

المبحث الأول:ظاهرة الفقر في الجزائر

المطلب الأول:تعريف الفقر في الجزائ

عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفقر "كونه حالة أفراد أو جماعة أفراد، تعرف نقصا في الموارد المتوفرة، وتدنيا في المكانة الاجتماعية، وإقصاء من النمط الحياة ماديا وثقافيا[1].

وعرف الفقر في الندوة الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء في الجزائر في أكتوبر 2000، على أنه عدم الاكتفاء في الاستهلاك الغذائي كما وكيفيا، بالإضافة إلى عدم كفاية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية (السكن ،الملبس، التعليم ،الصحة) على أنه يكون الإشباع بصفة متوسطة على الأقل خاصة عندما يتعلق الأمر بحد الفقر الأعلى، بالإضافة إلى تغطيته للجانب المادي ،فانه يرتبط ببعض الجوانب غير المادية.

ان التعقد الجوهري لظاهرة الفقر،وكذلك تنوع العوامل التي تحددها وخصائصها ،قد جعلت من الصعب تحديد المظهر الوحيد أو السائد للفقر في الجزائر.

فقد أثارت نتائج التحقيق حول الاستهلاك لسنة 1995 تناقضات عدة ،حيث أن الفقراء وغير الفقراء كانوا يشتغلون مجالات مشتركة في مجال الصحة والتعليم والسكن.مما أدى إلى إعادة النظر في المنهج الكلاسيكي للمعايير التي تتميز بين الفقراء وغير الفقراء ،وحول السلوكيات المنطقية الناجمة عن وضعية الفقر.وينبغي التذكير أن من أهم التناقضات التي أشير إليها[2]:

. في مجال الصحة ،كان ما يقارب نصف عدد الفقراء يلجؤون إلى الطلب الخاص(6 .45 %).

. لايعتبر دائما نوع السكن مؤشرا لترتيب المداخيل :9.4 %من الفقراء كانوا يشغلون مقابل 12 من غير الفقراء .ويؤكد وضع السكن هذا التناقض بحيث أن 69.5%من الفقراء كانوا يملكون سكنهم مقابل 62.7 %من غير الفقراء.

[1] - consiel national economique et social,la maitrise de la globalisation:une necessite pour les plus faible,session pleniere,Algerie,mai 2001,p 107.

[2] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000.ص 161-164.

في سنة 2000 أثبتت النتائج الأولية الجزئية للتحقيق حول الاستهلاك هذه التناقضات ،بحيث سمحت فترة الانتقال نحو اقتصاد السوق بالتقليص من الفوارق ،وانتقلت هذه الأخيرة من نسبة 1الى 10 سنة 2000.

ويوفر ملخص وثيقة الندوة الوطنية لمكافحة الفقر والإقصاء بعض المؤشرات حول تدهور مداخل الأجراء.يرتكز هذا التقييم على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وعلى تقديرات مستوى الدخل في ثلاث حدود دنيا حسب الطريقة المعتمدة من طرف البنك العالمي.

وحسب هذه التقديرات، يظهر إفقار واضح للأجراء والمتقاعدين الذين تراجعت قيمة أجورهم الحقيقية 35% بين 1991و1998.

وباعتبار الحجم المتوسط للأسرة الجزائرية (حوالي 6 أفراد في الأسرة) وأجر رب الأسرة يعادل الأجر الوطني الأدنى المضمون (6000دج/شهر حتى سنة 2000،و8000دج/شهر حتى بداية 2004) أو مختلف مستويات أجور التوظيف العمومي .

يضع "الأجر الوطني الأدنى المضمون" الأسرة في حالة الحد الأقصى للفقر،بحيث أنه اذا ما قسمنا هذا المدخول على أفراد الأسرة في السنة ،يكون في مستوى أقل من حد الفقر الغذائي (أدنى ب 22% من هذا الحد).

غير أنه يبقى من الصعب نسبيا إعداد تصنيف للفقر في الجزائر بناء على هذه المؤشرات وحدها وعلى المعيار النقدي فقط وذلك لأسباب عدة:

ان الدخل الوحيد الذي تم حصره نسبيا في مجال الإحصاء هو دخل الأجور المصرح بها ،وفي هذا الشأن نذكر بعض المعطيات :

. حسب تحقيق قامت به مصالح وزارة العمل والحماية الاجتماعية لدى عينة تضم 8000 مؤسسة خاصة، فان 55% من العمال كانوا غير مصرح بهم.

. تقدر نسبة التهرب من دفع "الاشتراكات الاجتماعية"ب 40%

. حسب تحقيق الديوان الوطني للإحصائيات الخاص بالأسرة لسنة 1996، فان 30% من المشتغلين لا يدفعون اشتراكات الضمان الاجتماعي.

. إن أهمية مناصب الشغل غير الرسمية تشوه كل دراسة قائمة فقط على العمل الرسمي،وحسب معطيات تم نشرها في إطار ندوة حسب الجنس (نظمت في مارس 2000)في القطاع غير الفلاحي المفروض أنه أحسن تنظيما ،قدرت أهمية مناصب الشغل غير الرسمية في سنة 1897 ب 32%.

. غياب تقييم فيمل يخص حصة الاستهلاك الذاتي في المداخيل،في الأرياف.

المطلب الثاني:واقع الفقر في الجزائر

أمام اكتساح ظاهرة العولمة فإن عدد الفقراء في تزايد مستمر، فقد أخذت هذه الفئات في تزايد محسوس في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1961 و 1979، ثم واصلت تلك الفئات توسعها بوتيرة عالية ابتداء من بداية الثمانينات بسبب تناقص الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، وتعرض الجزائري لإختلالات هيكلية .

كما ساهمت الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منتصف الثمانينات في زيادة مظاهر الفقر، فقد تميزت سنة 1986 بتدهور كبير في الاقتصاد الوطني، حيث سجل انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 6 % ونقصان مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 4.2 %، وكذا تدني في مخزون المواد الإنتاجية بنسبة 15.6 % بالإضافة إلى انخفاض مناصب الشغل الجديدة بنسبة 40 % ، ورغم تطبيق جملة من الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية إلا أنها لم تأتي بالنتائج المرجوة، بل على العكس من ذلك فلقد زادت من حدة الفقر وانتشاره، وشهدت مرحلة التسعينات من القرن الماضي ظهور الإرهاب والذي أثر بطريقة مباشرة في زيادة الفقر بهجرة سكان الأرياف نحو المدن تاركين ممتلكاتهم بحثا عن الأمن، وأثر الإرهاب على الاقتصاد ككل وبالتالي ساهم في إضعاف القاعدة الاقتصادية والاجتماعية من جراء التخريب والتدمير، وقد اتسعت دائرة الفقر لتظم أعداد كبيرة من الأشخاص كانوا يعيشون عيشة كريمة في الريف، كما ازداد عدد الأسر الفقيرة بفقدان رب الأسرة، ومنه ارتفاع عدد المتشردين من جميع الأعمار، وقد أخذت مسألة الفقر بعدا هاما في المجتمع الجزائري في أعقاب الأزمة المتعددة الأبعاد التي عاشتها البلاد في هذه الفترة وسياسات التعديل الهيكلي التي كان لها أثرا مباشرا وسلبيا للغاية على الشغل وعوائد العائلات الجزائرية .

وقد انخفضت نسبة الفرد من الناتج الداخلي الخام من 2400 دولار عام 1990 إلى 1784 دولار عام 2000 مع انخفاض بالدينار ناهزت 12 %بين 1990 و 1995 وارتفاع قدره 8 % بين 1995 و 2000 أي انخفاض قدره

3 %سنويا[1]. وأصبح 17 مليون جزائري يعيشون تحت مستوى الفقر سنة 2002، وانتقل عدد البطالين من 2.4 مليون شخص سنة 2000 إلى 2.8 مليون شخص مع بداية سنة 2002، وعرفت الأجور الحقيقية في كافة القطاعات تدهور بنسبة 35 % منذ بداية التسعينات، وصنفت الجزائر حسب التقرير العالمي حول التنمية البشرية لسنة 2002 في المرتبة 106 بينما احتلت المرتبة 100 سنة 1999، كما تضاعفت الفوارق الاجتماعية حيث أن الخمس الخامس في المجتمع أصبح يستحوذ على ما يقارب 50 %من المداخل بينما يتحصل الخمس الأول على أقل من 7 % من المداخل والباقي موزع على الفئات المتوسطة[2].

وحسب التحقيقات المنجزة من طرف وزارة التضامن الوطني سنة 2000، فإن السكان الأكثر عرضة للفقر هم أساسا صغار المزارعين، وصغار المربين الذين ينتجون من أجل استهلاكهم الذاتي، وكذا العمال الموسميين بالإضافة إلى فئات أخرى تشمل:

ـالأسر التي يكون المسؤول عنها امرأة.

. العاطلون عن العمل أو العمال الموسميين .

. الأجراء الذين يساوي أجرهم الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يقل عن ذلك.

. النازحون من الريف نحو المدن .

. ضحايا الإرهاب الذين لم تتم تسوية أوضاعهم.

. المسنون.

. المعوقون

. الأشخاص بدون مورد رزق، والعائلات التي ليس لديها دخل أو دخلها زهيد إضافة إلى الموظفون دون المستوى المتوسط أو الأدنى

[1]- التقرير الأول حول أهداف التنمية للألفية الخاص بالجزائر:الأمم المتحدة، 2004 ،ص11 .
[2]- بوساق كريمة:سياسات مكافحة الفقر بالدول النامية،حالة الجزائر،رسالة الماجستير، 2002،ص102.

وتعكس المؤشرات الاجتماعية لسنة 2005 استمرار التوترات الاجتماعية والتي تتجلى في المطالبة برفع الأجور وتحسين ظروف المعيشة، وقد بلغ معدل البطالة 15.3 % نتيجة لتسريح العمال بعد حل عدة مؤسسات عمومية وعدم وجود استثمارات جديدة معتبرة بالإضافة إلى ذلك عرف مستوى المعيشة تدهورا كبيرا نتيجة لتحرير الأسعار، ورغم توسع مجال تدخل الدولة من خلال الشبكة الاجتماعية لمساعدة الفئات المحرومة إلا أن حدة الفقر ازدادت حدة [1].

ولتشخيص واقع الفقر في الجزائر نقدم بعض الإحصائيات للوضع الاجتماعي كما يلي:

-نسبة الأمية بين الكبار تقلصت من 34.5 % سنة 1998 إلى 23.7 % سنة 2005 نتيجة للدعم المدرسي للأطفال وتنفيذ برامج محو الأمية.

-بلغ عدد البطالين سنة 2005 حوالي 2.67 مليون شخص وأن 2.2 مليون شخص يعيشون في فقر مطلق منه 518 ألف شخص يعيشون في حالة قصوى من الحرمان.

. تفشي الأمراض المعدية وانتشارها بشكل كبير في الأوساط الشعبية وخاصة وباء التيفوئيد ومرض حمى المستنقعات بسبب نقص المياه الصالحة للشرب، في هذا المجال نجد تحسن الوضع بحيث من بين 100 ألف نسمة انخفض حمى المستنقعات من 15.08 حالة سنة 1995 إلى 2.64 حالة سنة 2004.

. شهد متوسط عمر الأفراد تطورا ملحوظا كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (1): يوضح تطور الأمل في الحياة للفترة [1995-2005]

السنة	العمر
1995	67.3
1999	71.9
2000	72.5
2004	74.8
2005	74.6

Source: conseil national économique et social en coopération avec le programme des humain, Alger, 2006, P23.

[1]- علي غربي،عولمة الفقر،يوم دراسي تحت عنوان التحديات المعاصرة،جامعة قسنطينة،الجزائر 2005 ،ص66.

وحسب التحقيق الذي تم انجازه سنة 2005 من طرف الديوان الوطني للإحصاء حول الاستهلاك تبين أن :

- 29.6 %من الفئة موضوع التحقيق تستهلك لحم الغنم بمعدل مرة واحدة كل أسبوعين.

. 13.3 % تستهلك لحم البقر بمعدل مرة واحدة كل أربعة أسابيع.

. 66.7 %تستهلك اللحوم البيضاء بمعدل 1.33 مرة في الأسبوع.

. 56.1 %من العينة تستهلك السمك بمعدل مرة واحدة كل أسبوع.

. 67.2 % يستهلكون البيض بمعدل مرتين في الأسبوع .

. 71.2 % يستهلكون مشتقات الحليب بمعدل أربعة أيام في الأسبوع.

وعليه فإن نمط استهلاك الأسر يطرح إشكال حول استهلاك بروتينات حيوانية مما يؤثر سلبا على صحة المواطنين ووقايتهم.

وبالنسبة لتوزيع الدخل الوطني فإن نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام انتقل من 1496 دولار سنة 1995 إلى 3116.7 دولار سنة 2005 إلا أن المجتمع الجزائري يشهد فورقات اقتصادية واجتماعية كبيرة بحيث تؤكد الإحصائيات الرسمية أن 10 % الأكثر غنى يستهلكون 32 % من الدخل الوطني في حين أن 40 % يستهلكون 6 % ف قط من الدخل الوطني، ضف إلى ذلك في السنوات الأخيرة أصبحت الفئات الوسطى في حاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد التدهور الذي عرفته وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية، وكذا خريجي الجامعات التي تضاف إلى سوق العمل مما أدى إلى توسع مجتمع التهميش، ورغم الملاحظات السابقة إلا أن مؤشر الفقر عرف تحسن معتبر في السنوات الأخيرة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): يوضح تطور مؤشر الفقر البشري للفترة 2005 – 1995

البيان	1995	1999	2000	2004	2005
. معدل الفقر	25.23	23.35	22.98	18.15	16.60
. معدل الأمية	.....	33.40	32.80	28.00	23.70
. معدل الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية	13.00	.....	06.00	03.50	03.50

Source: conseil national économique et social en coopération avec le programme des humain, Alger, 2006, P 30.

وحسب التقرير الدولي للتنمية البشرية لسنة 2005 تحتل الجزائر المرتبة 44 من بين 103 دولة، لذا تعتبر الجزائر من بين أحسن الدول النامية في هذا المجال .

المطلب الثالث:أسباب انتشار الفقر في الجزائر

إن بروز ظاهرة الفقر في الجزائر وانتشارها تسببت فيه عدة أسباب ويمكن تقسيمها إلى قسمين، أسباب مباشرة وغير مباشرة

1. **الأسباب المباشرة:**

وتتمثل في كل من النمو السكاني، البطالة، رفع الدعم على المواد الأساسية، غياب مشاريع التنمية في المناطق الريفية وظاهرة الجفاف

1.1 النمو السكاني:

لم تسلم الجزائر بصفة خاصة من التزايد الكبير في السكان، فقد ارتفع عدد سكان الجزائر من 23.04مليون نسمة عام 1987 إلى 30.66 مليون نسمة سنة 2000، ثم ارتفع إلى 37.90 مليون نسمة سنة 2010، وهو ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم(3) : يوضح التزايد السكاني في الجزائر(2010.1977)

السنوات	1977	1987	1988	2000	2005	2010
عدد السكان	16.94	23.04	29.10	30.66	34.73	37.90

المصدر:الديوان الوطني للاحصائيات

ويؤدي النمو السكاني إلى زيادة الطلب الاستهلاكي لضمان الحد الأدنى من المواد الغذائية والسلع الضرورية اللازمة للسكان، ويتم ذلك على حساب الموارد الموجهة للاستثمار وزيادة الطاقة الإنتاجية في المجتمع، بل إنه في بعض الأحيان يعجز القطاع الزراعي المحلي عن تقديم الموارد اللازمة لحاجة الزيادة في الاستهلاك وبالتالي زيادة في الواردات الاستهلاكية من الخارج مما له آثارضارة على ميزان المدفوعات[1].

2.1 البطالة:

ساهمت اتساع الهوة بين أفراد المجتمع إلى اتساع ظاهرة البطالة وخاصة لدى فئة الشباب، حيث بلغت البطالة لدى الشباب 83.30 % وهم بدون زواج، و 28 % من البطالين ينتمون إلى أسر ليس لهم أي دخل، و 15 % من البطالين هم أرباب أسر. وقد زادت نسبة البطالة في الجزائر خلال فترة التسعينات من القرن الماضي بشكل رهيب حيث بلغت سنة 1995 حوالي 28 % وازدادت لتبلغ 29 %سنة 1999، كما أن عملية إعادة هيكلة المؤسسات وخصخصتها أدت إلى تسريح العديد من العمال، فقد بلغت نسبة 58.5 % من العمال المسرحين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و 50 سنة، وهم بعيدين عن السن القانونية للتقاعد، كما نجد 88 % منهم متزوجين ويتكفلون بأسر، ومنه نجد أن البطالة من الأسباب الرئيسية لإفقار السكان . وتظهر التحقيقات أن البطالة في الجزائر مرتفعة بشكل خاص لدى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا حيث أن[2]:

. أكثر من 28 % من البطالين ينتمون لأسر ليس لديهم أي عمل.

.15 % من البطالين هم أرباب الأسر.

[1]- عمرو محي الدين :التخلف والتنمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان 1975 ،ص63.

[2] -سلطان بلغيث،الآليات الاجتماعية في ظاهرة الفقر في الجزائر،مجلة علوم الإنسانية،السنة الرابعة،العدد 32،2يناير2007 .

. 83.3% من البطالين هم شباب بدون زواج.

وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول(4): يبين معدل البطالة في الجزائر للفترة ما بين 1967 إلى 1999

الوحدة (%)

السنوات	1967	1985	1992	1995	1997	1999
معدل البطالة	33	16.5	21.3	28	28.2	29

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2000

3. 1 رفع الدعم على المواد الأساسية :

وقد بدأت الانعكاسات السلبية تظهر على التركيبة الاجتماعية، وخاصة بالنسبة للفئات الضعيفة التي ازدادت أوضاعها ترديا وتدهورا في ظل التحول المفاجئ والسريع من نمط اقتصادي اشتراكي إلى نظام اقتصادي تحكمه قواعد السوق، حيث تحدث الإحصائيات الرسمية أن 14 مليون جزائري في حاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد عملية رفع الدعم على الموارد الأساسية ابتداء من أفريل 1992[1].

4.1 غياب مشاريع التنمية في المناطق الريفية:

تمت دراسة وطنية أجراه ا الديوان الوطني للإحصاء، لقياس مستويات المعيشة للعائلات سنة 1995، أن 70 % من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية لغياب مشاريع التنمية، وأن معدلات الفقر مرتفعة في أوساط أرباب الأسر الذين يشتغلون في الزراعة وليس لهم موارد أخرى .وقد اعتمدت الدراسة على حوصلة أعدتها الوكالة الوطنية لتهيئة المحيط، فقد سمحت عملية تحديد البلديات من 1539 بلدية، حيث قسمت مظاهر الفقر إلى عدة مجموعات . والجدول الموالي يبين تقسيم البلديات إلى ثلاث فئات:

-المجموعة الأولى: تتكون من 118 بلدية تعد أكثر فقرا.

. المجموعة الثانية: تتكون من 540 بلدية وضعيتها متوسطة.

[1]- تقرير المركز الوطني للدراسات والتحاليل حول السكان والتنمية،الجزائر، 2005 .

المجموعة الثالثة: تتكون من 181 بلدية تتميز بوضعية حسنة [1].

جدول رقم (5): يوضح المؤشر الكلي للفقر في الجزائر

المناطق	الفئة1	%	الفئة 2	%	الفئة 3	%	المجموع
الشمال الوسط	**47**	**10.7**	**111**	**25.2**	**282**	**63.9**	**440**
الشمال الغربي	**22**	**8**	**79**	**28.6**	**175**	**63.4**	**276**
الشمال الشرقي	**20**	**9.7**	**68**	**33**	**118**	**57.3**	**206**
الهضاب العليا الوسط	**30**	**30.8**	**50**	**46.7**	**24**	**22.4**	**107**
الهضاب العليا الغربية	**20**	**17.5**	**58**	**50.9**	**36**	**31.4**	**114**
الهضاب العليا الشرقية	**29**	**12.4**	**105**	**45.1**	**98**	**42.1**	**232**
الجنوب الغربي	**7**	**13.7**	**17**	**33.3**	**27**	**52.9**	**51**
الجنوب الشرقي	**10**	**8.8**	**52**	**46**	**51**	**45.1**	**113**
المجموع	**188**	**12.2**	**540**		**811**	**52.6**	**1539**

المصدر: خريطة الفقر في الجزائر . حوصلة ص 14 أعدتها الوكالة الوطنية لتهيئة المحيط

5.1 ظاهرة الجفاف:

يعتبر هذا السبب الذي ظهر في السنوات الأخيرة والذي يعتبر سببا إضافيا لزيادة مظاهر الفقر وحدتها نظرا لما يترتب عن ذلك من سلبيات تزيد من أزمة الفقر وتؤثر عليها، ومن أهم هذه العوامل نجد:

. التأثير على القطاع الزراعي، حيث أن الجفاف يؤدي إلى نقص الإنتاج، وهو بدوره يؤثر على ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن، وعليه يزداد اتساع مظاهر الفقر

. نقص المياه الصالحة للشرب ومياه الري .

. انتشار الأمراض المعدية نتيجة لتردي شروط النظافة على عدة مستويات .

[1] ـ دراسة أجراها الديوان الوطني للإحصائيات حول المستوى المعيشة للأسر ،ص102، سنة 1995- 1988 .

– كما أن لظاهرة الفقر أثر في زيادة نفقات البلاد، نظرا لمختلف البرامج والاستثمارات التي تقوم بها لتوفير المياه، كحفر الآبار وإقامة محطات لتحلية مياه البحر وغير ذلك من المشاريع التي تأخذ جزءا هاما من ميزانية الدولة [1].

2. الأسباب الغير مباشرة:

والتي تتكوم من الإصلاحات الاقتصادية، ضعف مستوى الادخار والاستثمار، الإرهاب والاعتماد على المحروقات في الصادرات

1.2الإصلاحات الاقتصادية :

أدى تطبيق الإصلاحات الاقتصادية التي أملاها برنامج التعديل الهيكلي إلى تحمل تكلفة اجتماعية باهظة، أدت إلى استفحال ظاهرة عدم الاستقرار الاجتماعي والفقر. نتجت عنه ارتفاع كبير في الأسعار وزيادة أقل في المداخل، وقد أدى التراجع المسجل في الأسواق وظهور الأزمة الوطنية سنة 1986 إلى التدهور الكبير في الاقتصاد الوطني، حيث سجل معدل النمو الاقتصادي تراجعا بنسبة 6 %، ونقصان مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 4.2 %، وكذا تدني المخزون من المواد الإنتاجية بنسبة 15.6 %، بالإضافة إلى انخفاض مناصب الشغل بنسبة 40 %، وبالتالي تدني المستوى المعيشي للمواطن وزيادة حدة تفقر الطبقات المحرومة، وبقاء عملية الإقصاء الاجتماعي [2].

2.2 ضعف مستوى الادخار والاستثمار:

إن المستوى الضعيف للادخار يفسر بالانخفاض الكبير في المداخل، بحيث نجد هناك نزعة ضعيفة للادخار. أما فيما يخص الاستثمارات فنجدها منخفضة وهذا راجع إلى ضعف موارد التمويل خصوصا، فرغم الاستثمارات الضخمة التي استفادت منها الصناعة العمومية، خلال السبعينات خارج المحروقات إلا أنها أصبحت في السنوات الأخيرة تمثل نسبة ضئيلة من الإنتاج، وترجع هذه الوضعية إلى سلسلة من العوامل نذكر منها :

. الاستعمال المحدود لقدرات الإنتاج وقدم التجهيزات في المؤسسات العمومية على وجه الخصوص. .
منافسة المنتجات الأجنبية لاسيما فيما يتعلق بالمواد الاستهلاكية الغذائية، والمنتجات النسيجية.

. عجز القطاع الصناعي عن الاستجابة للطلب المحلي بكيفية مرضية .

[1] ـالزبير عروس،المجتمع المدني،الإدارة،الرأي والفقراء الجدد،،دوريات مركز البحوث في الاقتصادي التطبيقي،العدد 53 ،الشركة الوطنية،للنشر والإشهار،الجزائر 2000 ،ص16

[2] ـ بوعلام العباسي،الفقر في الجزائر،المجتهد الأسبوعي،العدد2007:من 22 إلى 2000/05/29،ص13.

. عدم تنوع الاقتصاد وهذا للاعتماد الكلي على قطاع المحروقات .

. ضعف أداء القطاع الفلاحي، وينتج عن ذلك تبعية غذائية كبيرة، وبالتالي تزايد اللاأمن الغذائي [1].

3.2 الارهاب:

تميزت فترة التسعينات من القرن الماضي، ظهور الإرهاب الذي أثر بطريقة غير مباشرة على زيادة انتشار الفقر، فبسبب الوضعية الأمنية المتردية، غادر الكثير من السكان الريف والقرى باتجاه المدن، تاركين بيوتهم وممتلكاتهم بحثا عن الأمان وإنقاذ أنفسهم وأهاليهم من الموت، فوجدوا أنفسهم في وضعية مزرية، بسبب نقص الشغل وغلاء الإيجار.

وقد ساهم الإرهاب في إضعاف البنية الاقتصادية والاجتماعية ولم تسلم منه أي فئة، وكان من مظاهره تسارع هجرة الأرياف في اتجاه المراكز الحضرية وانتقل بذلك الفقر الريفي إلى فقر حضري [2]، وأفرز ذلك ظهور بيوت قصديرية وضغط على المرافق العمومية ومظاهر أخرى مثل العنف والدعارة والمخدرات ، وهو ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (6): يبين تطور التوزيع الجغرافي للسكان في الجزائر

السنوات	1987	1998	2001
سكان المدن	46.67	58.3	60.8
سكان الأرياف	50.33	41.7	39.2

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2000

ومن آثار الإرهاب تخصيص جزء كبير من ميزانية الدولة للتسلح وذلك على حساب الخدمات الضرورية الأخرى، مثل الصحة والتعليم، وهذا من شأنه أن يزيد من تفاقم ظاهرة الفقر لفترات طويلة.

[1] -الزبير عروس،مرجع سابق،ص17-18.
[2] -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،العناصر الرئيسية لإستراتجية القضاء على الفقر في البلدان العربية،مكافحة وإزالة الفقر،المكتب الإقليمي للدولة العربية،نيويورك،1997 ،ص35 .

4.2 الاعتماد على المحروقات في الصادرات:

اعتماد الجزائر في صادراتها على المحروقات، وغياب المساهمة الفعالة للقطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة والسياحة، حيث يبقى هذا القطاع المورد الأساسي الذي تعتمد عليه الجزائر في اقتصادها حيث تبلغ حصة القطاع تقريبا 95 % من الصادرات الإجمالية .وقد أدى الاعتماد على مورد واحد للاقتصاد وعدم التنوع الاقتصادي إلى تقليص إمكانيات التشغيل للفقراء خاصة عند تدهور الأسعار في الأسواق العالمية، وبالتالي إلى تقليص إمكانية زيادة مداخلهم في حين زيادة أسعار المواد الغذائية، وهذا يؤثر سلبا على ظروفهم المعيشية.

المبحث الثاني:السياسات المتبعة لمكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر

لقد انتهجت الجزائر سياسات متعددة الجوانب والمستويات في مواجهة ظاهرة الفقر،وهذا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ،فقد كانت تلك السياسات والاستراتجيات تهدف في مجموعها إلى التأثير على مختلف المتغيرات ،التي تحدد درجة أو عمق الفقر،وتشمل سياسات واستراتجيات الإقلال من الفقر كل من السياسات الاقتصادية ،والاجتماعية،والتي تشمل سياسات الدخول (كما في حالة التحويلات العينية والنقدية) ،مجموعة السياسات السعرية (كما في حالة السياسات التي تقدم دعما مباشرا للسلع الغذائية)،ومجموعة سياسات الأجور وسوق العمل(كما في حالة تحديد أسعار الصرف،أسعار الفائدة،والسياسات الانتمائية والإصلاح الزراعي) .

المطلب الأول:السياسات الاجتماعية

تعتبر النفقات الاجتماعية من أهم الوسائل التي تتبعها الدولة لمكافحة الفقر والحرمان الاجتماعي خاصة وان توسع الفوارق في مستويات المعيشة والبطالة قد أفرزت مخاطر وتوترات اجتماعية، ولقد سجلت هذه النفقات متوسط نسبة نمو سنوي قدرها 24.5 % خلال الممتدة 1992 - 1998 وقدرت هذه النسبة ب: 18.4 % خلال فترة برنامج التعديل الهيكلي ،حيث انتقلت النفقات من 95 ملياردج سنة 1994 إلى أكثر من 187 ملياردج سنة 1988 ،في حين أنها لم تبلغ إلا 11 مليار دج سنة 1990[1] .

ويرجع هذا التطور السريع في هذه النفقات إلى تكفل ميزانية الدولة بشرائح جديدة من السكان من خلال إقامة أجهزة للحماية الآتية:

[1]-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،مشروع التقرير الوطني حول الظروف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 1999 ،الدورة 15،الجزائر،2000،ص140.

. الشبكة الاجتماعية.

. دعم الدولة للصندوق الوطني للسكن.

. دعم الدولة للصندوق الوطني للترقية الشغل.

وتشمل النفقات الاجتماعية نفقات الميزانية التي تسمح بمنح أجر أو حصة مكملة للأجر للمواطنين المعوزين وتقديم مساعدة للاستفادة من منتوج أو خدمات : السكن ، العلاج ،الكهرباء والغاز والتربية ...الخ،أو السماح بالعمل في نشاط منتج للموارد (تشغيل الشباب ،الاستصلاح الزراعي) كما تضم النفقات جملة متنوعة من المنح والمعاشات والتعويضات تستجيب كل منها إلى هدف أو عدة أهداف خاصة كالتعويض في حالة الإعاقة وتعويض خطر مؤمن.

وفيما يلي نتطرق إلى أهم التدابير الاجتماعية المطبقة في هذا المجال:

1.1 أجهزة الإعانة الاجتماعية:وهي تتضمن جملة من الإعانات النقدية والعينية:

1.1.1 المنح العائلية والتعويض عن الأجر الوحيد : يمنحه هذان البرنامجان دخلا إضافيا إلى العائلات التي تكون فيها أربابها أجراء، وتدفع المنح العائلية إلى كل العمال والمتقاعدين الذين يكون في كفالتهم أبناء قصر.

2.1.1 دعم التمدرس [1]:يتمثل هذا الدعم في المنح مزايا مادية للتلاميذ المنتمين إلى أوساط محرومة كاليتامى وأطفال ضحايا الإرهاب ، الأطفال المنتمين إلى اسر متعددة الأفراد ومحدودة الدخل ،وتتمثل هذه المزايا في تقديم المنح أو إعانة سنوية للتمدرس وتقديم وجبات مجانية في المطاعم المدرسية ،وكذا دعم الكتاب المدرسي بنسبة 28 % من تكلفته وتجهيز مدرسي يشمل الأدوات المدرسية والملابس، بالإضافة إلى تبني نشاط الصحة المدرسية والنظام الداخلي في التعليم .

3.1.1 المنح الجغرافية للتضامن : لقد أعدت هذه المنحة في الأصل لمساعدة الأشخاص غير العاملين وعديمي الدخل الذين بسبب سنهم أو حالتهم الصحية لايمكن ادمجاهم في سوق العمل ،والهدف منها محاربة الفقر المدقع

[1] نفس المرجع،ص150-152 .

وقد انتقل مبلغها من 900 دج الى 1000 دج شهريا ولكل فرد،وابتداء من فيفري 2001 توسعت الإعانات لتشمل الفئات التالية :

. الأشخاص المكفوفين الذين يعادل دخلهم أو يقل عن الأجر الوطني الأدنى المضمون.

. الأشخاص المسنين الذين تفوق أعمارهم عن 60 سنة والذين يعيشون لوحدهم بدون دخل.

. الأسر ذات الدخل الضعيف المتكفلة بشخص أو عدة أشخاص معوقين ولم يبلغوا 18 سنة وليس لهم أي مورد وحاملي بطاقة المعوق.

. العجزة المصابين بمرض العضال وتفوق أعمارهم 18سنة أو حاملي بطاقة معوق عديمي المورد.

1. 4.1 التعويض عن نشاطات المنفعة العامة [1]**:يستهدف** هذا التعويض رب الأسرة الذي ليس له دخل ويبلغ التعويض المتقاضى 2800دج عن يوم عمل يستغرق ثمانية ساعات ويخص هذا البرنامج مبدئيا السكان الفقراء الذين يتمتعون بلياقة بدنية حسنة وليس لهم شغل،ويقتصر على فرد واحد فقط في كل أسرة.

2.1 منظومة الضمان الاجتماعي[2]:تستند هذه البرامج إلى:

. نظام التقاعد.

. التأمين على البطالة ،ويؤمن تمويل هذه الترتيب من خلال الاشتراكات المستقطعة من مداخل الأشخاص المنخرطين .

. نظام التعويضات والعطلة المدفوعة الأجر.

. المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي الذي يغطي لأمراض وحوادث العمل والأمراض المهنية والوفيات ...الخ .

1.2.1 التقاعد:إن نظام التقاعد مفتوح للعمال الأجراء في القطاعين العام والخاص (الصندوق الوطني)، وللعمال المستقلين المنخرطين في صندوق التأمينات الاجتماعية لغير الأجراء.

[1]ـوزارة التضامن الوطني 2000 ،مرجع سابق،ص34 .
[2]ـ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،دورة 19 ،2001 ،مرجع سابق،ص160 .

2.2.1 التامين عن البطالة :يقوم على تسيير هذا البرنامج الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وهذا البرنامج يعمل عل تقديم مداخيل تعويضية للأجراء الذين فقدوا عملهم في القطاع الاقتصادي وهم يتقاضون منحة بطالة لمدة 18 شهرا ويمكن أن يتلقوا تكوينا لتحسين درجة تأهيلهم وامتلاك معارف تسمح لهم بتكيف مع متطلبات السوق .

3.2.1 الضمان الاجتماعي: ويضمن في الوقت الراهن تغطية واسعة، ويستفيد أكثر من 90 % من السكان من آثار إعادة التوزيع في هذا النظام.

3.1 برامج إنشاء مناصب شغل والحفاظ عليها : إطار السياسات فاعلة لمكافحة البطالة عملت السلطات العمومية على اعتماد أشكال متعددة من الإجراءات تهدف إلى الحفاظ على مناصب الشغل وتحسين قابلية تشغيل الشباب لتسهيل إدماجهم في الحياة العملية ،من بين الإجراءات نذكر :

1.3.1 أجهزة التشغيل المؤقت[1]:وتشمل:

. عقود ما قبل التشغيل :يوجه هذا الجهاز الذي أنشأ في سنة 1998 إلى فئة حاملي شهادات التعليم العالي،وتقدر حصيلة مناصب الشغل التي تم توفيرها سنة 2001 ب :34394 من بين 39297 منصب مقررة ومقيدة في الميزانية وتمثل فئة النساء 64.50 % معظمها في الإدارة.

وفيما يتعلق بفعالية الجهاز فهي محدودة نسبيا حيث أن العقود التي أفضت في النهاية إلى توظيف نهائي لا يتجاوز 9.3 %.

. تعويض النشاطات ذات المنفعة العامة:تم الإحصاء في المعدل 140000 مستفيد/شهريا سنة 2001، من بينهم نسبة 58% نساء 45.6 % تقل أعمارهم عن 30 سنة ،لكن هناك جملة من الصعوبات تعيق تطبيق البرنامج وهي تعود إلى تناقص الو رشات على المستوى المحلي وتحديد هوية الأشخاص الذين هم بحاجة إلى إعانات فعلا ،كما أن هذا البرنامج لم يشمل في الواقع إلا ربع العاطلين عن العمل مع أن تأثيره من حيث حجم التحويلات المالية كان كبيرا جدا (40 ملياردج).

[1]ـالمجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي،2002 ،مرجع سابق،ص 157-160 .

. الوظائف المأجورة بمبادرة محلية :انطلق هذا الإجراء لأول مرة سنة 199 ويتمثل دور الجهاز في تمكين الشباب من اكتساب خبرة مهنية في وحدة إنتاجية أو إدارة خلال فترة تتراوح بين 3 أشهرو12 شهرا[1].

وخلال سنوات 1999. 2000 .2001 استفاد في المتوسط 65000 شخص سنويا من هذا الإجراء، لكن المستوى بعيد كل البعد عن تلبية حاجيات الجماعات الإقليمية.

. برامج الأشغال ذات المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة:انطلقت لأول مرة سنة 1997، وهي موجهة أساسا إلى البطالين ذوي المستوى التعليمي المتوسط وتتمثل هذه الوظائف في أشغال الصيانة والترميم على مستوى البلديات ،ومن خلال الجهاز تم إنشاء حوالي 48000 منصب شغل سنويا ضمن 37 ولاية ،لكنها كلها وظائف ذات مدة قصيرة .

2.3.1 **برامج الحفاظ على مناصب الشغل والانسحاب من النشاط** :من خلاله يتم التعويض بطالة العمال المسرحين لأسباب اقتصادية،أو نتيجة التوقف القانوني لنشاط المستخدم ويقدر متوسط التعويض الذي يمنح شهريا لكل عامل ب 7000دج ،وهو مبلغ متواضع ولا يفي باحتياجات الأفراد خاصة وأن الأجر الوطني الأدنى المضمون يقدر ب 8000دج (أصبح 1000دج سنة 2003) .ونسجل أنه من بين 184311 مستفيد من التعويض سنة 2001حوالي 155000 استنفدوا منحهم دون أن يتخذ أي إجراء لإعادة إدماجهم.

3.3.1 **أجهزة إنشاء النشاطات**:بادرت الدولة بإنشاء عدة أنواع من المساعدات تشارك في تطبيقها عدة هيئات طبقا لمعايير منها تكلفة المشروع والسن والتأهيل والقدرات المالية للمتعاملين وهناك:

. المؤسسة المصغرة.

. القروض المصغرة.

ويهدف هذان الجهازان إلى الدعم التشغيل للحساب الخاص في إطار مشاريع مصغرة،يبادر بها المتعاملون شباب ،ويتم تمويل المشاريع على شكل قروض بنكية صغيرة مخفضة الفوائد تضمنها الدولة، تتراوح قيمة الاستثمار لكل مشروع ما بين 50000 و 350000دج، ويتوجب على المستثمرين تقديم مساهمة شخصية قدرها 10% ،ودفع 1% من تكلفة المشروع ،يتكفل المستفيد من القرض المصغر بنسبة فائدة قدرها 2 % والباقي تتكفل به الدولة.

[1] ـالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،دورة 13 ،1999 ،مرجع سابق،ص80 .

في الأخير نشير إلى أنه رغم تطور القروض الممنوحة لإجمالي برامج دعم التشغيل بين سنتي 1999-2001، فان المساعدات المالية العمومية المتراكمة على مدى السنوات الثلاث المقدرة ب: 47.14 مليارد ج ،ذهبت بشكل رئيسي إلى برامج التشغيل المؤقت بحيث:

. استفاد برنامج التشغيل المؤقت من:33.84 مليارد ج (71.8 %).

. استفاد برنامج التشغيل المؤقت من:13.30 مليارد ج (28.2%).

المطلب الثاني:السياسات الاقتصادية

يعد تحسين المستوى المعيشي للمواطنين ومكافحة الفقر من بين أهم الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية الحالية في الجزائر،كسياسة تنمية المناطق الريفية والفلاحية،وسياسات التشغيل ،الإجراءات السكنية ،التكوين المهني ،كذلك من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي طبق خلال الفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ،والبرنامج الخماسي 2010-2014 .

1.1.2 البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 :

يهدف هذا البرنامج إلى مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع الخاصة بالإنعاش الاقتصادي الذي انطلق في مرحلته الأولى،حيث خصص لهذا البرنامج 60 مليار دولار أمريكي،ويهدف إلى تحقيق الآتي[1]:

. تطوير المنشات القاعدية من خلال تحديثها وتوسيعها وذلك لتحسين الإطار المعيشي من جهة،ودعم نشاط القطاع الخاص من أجل دفع وتيرة النمو الاقتصادي.

. تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد،سواء كان الجانب الصحي ،الأمن أو التعليم.

. دعم النمو الاقتصادي، وهو يعتبر الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، والهدف النهائي الذي تسعى إلى تحقيقه كل الأهداف السابقة.

[1] -بوابة الوزير الاول،البرنامج التكميلي لدعم النمو،ص2،على الموقع التالي: www.premier ministre.gov.dz/arabe/media/pdf 09/02/2010.

. تطوير الموارد البشرية والبني التحتية،حيث تعتبر الموارد البشرية والبني التحتية أهم الموارد في وقتنا الحالي.

. ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة[1].

الجدول (7):**المخصصات المالية لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان حسب القطاعات.**

الوحدة :مليار دج

البيان	المخصصات المالية
السكنات	550
الجامعة	141
التربية الوطنية والتكوين المهني	258.5
الصحة العمومية،انجاز منشات للعيادة	95.5
الثقافة، والشباب والرياضة	66.6
إيصال الغاز والكهرباء للمنازل،وتزويد السكان بالماء	192.00
برامج لتنمية البلدية	200
تنمية مناطق الجنوب	100
تنمية مناطق الهضاب	150
أعمال التضامن الوطني	95
عمليات تهيئة الإقليم،وتطوير الإذاعة والتلفزيون	45.4
المجموع	1843.6

المصدر:البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول ص 4.

من أجل تحسين ظروف المعيشة السكان تم التركيز على السكنات بتخصيص مبلغ 550 مليار دينار،لتطوير وإنشاء حوالي 1010000 مسكن،ويليه قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني بمبلغ 258.5 مليار دينار،من أجل إنشاء المزيد من الهياكل التعليمية من أقسام ،ومطاعم،قصد تحسين ظروف التمدرس،ثم يأتي قطاع التعليم العالي بمبلغ 141 مليار دينار من أجل فتح مقاعد وجامعات ،وفروع جامعية للطلبة،وهذا بهدف تحسين ظروف

[1]- البرنلمج التكميلي لدعم النمو 2004-2009 ،المجالات الرئيسية التي يشملها mouradia.dz/arabe/infos/actualite/htm2009 www.el

التحصيل العلمي على مستوى الجامعة،كما تم الاهتمام بمشاريع التطهير والتزود بمياه الشرب،ومشاريع إيصال الغاز والكهرباء للبيوت،وتأهيل المرافق التربوية والمنشات الرياضية.

كما تم تخصيص 1703.1 مليارد ج من أجل تطوير المنشات الأساسية بما فيها تحديث خطوط السكك الحديدية ،إنشاء مترو الجزائر،و3 مطارات جديدة،إنشاء عدد معتبر من المحطات النقل في كثير من الولايات.

بنما نجد أن برنامج دعم التنمية الاقتصادية خصص له مبلغا 337.2 مليار دج،وذلك من أجل دعم مشاريع الفلاحة والصناعة ،ترقية الاستثمار،صيد البحري، السياحة.

أما قطاع الخدمة الوطنية فتم تخصيص له 203.9 مليار دج،وهدف إلى تطوير قطاع البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال ،وتطوير جهاز العدالة،وقطاع التجارة والمالية.

ولقد بلغت قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو 4203 مليار دينار أي ما يقارب 55 مليار دينار،حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين،أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دينار،وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دينار،والجدول التالي يبين لنا أهم مخصصات هذه الفترة.

الجدول(8) :**البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له 2005.2009**

الوحدة:مليارد ج

	مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	**البرنامج التكميلي لدعم النمو الأصلي**	**برنامج الجنوب**	**برنامج الهضاب العليا**	**تحويلات حسابات الخزينة**	**المجموع العام**	**قروض ميزانية الدفع**
2004	1071					1071	
2005		1273			277	1500	862
2006		3341	250	277	304	4172	1979
2007		260	182	391	244	1077	2238
2008		260			205	456	2299
2009		260			160	479	1327
المجموع	1071	5394	432	668	1190	8755	8705

المصدر:مرجع سابق،ص2 .

2.1.2 البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 :

اعتبر البرنامج الخماسي استكمالا لبرنامج التكميلي لدعم النمو ،كما تبني مشاريع جديدة الهدف النهائي لها هو تحسين مستوى المعيشة.

أ. حجم البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 :

إن البرنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 يمثل تصورا للنفقات بمبلغ 21.214 مليار دينار،ما يعادل 286 مليار دولار ويشمل على :

. برنامجا جاريا إلى نهاية 2009 بمبلغ 9.680 مليار دينار (130 مليار دولار) .

. برنامجا جديدا بمبلغ 11.534 مليار أي (155 مليار دولار).

ولقد كانت أسباب استكمال البرنامج الجاري تتمثل في ما يلي[1] :

. أي برنامج عمومي للتنمية يعتبر امتدادا للبرنامج السابق تحت تسمية "البرنامج الجاري"،وكان برنامج 2005-2009 في حد ذاته يتضمن 1216 مليار دينار من البرنامج الجاري الى نهاية سنة2004 .

. البرنامج الجاري يعد دوما ضروريا قصد تفادي "سنوات البيضاء"في الاستجابة لتطلعات السكان (المدارس،التزويد بالكهرباء والغاز) ،وقد بقي في 31 ديسمبر 2009 أزيد من 500000 سكنا ممولا من الدولة أو مساعدتها قيد الدراسة،أو على مستوى ورشات الانجاز.

. التوسعات الجوهرية والكبيرة في البرنامج 2005-2009 حيث تضمنت ما يلي:

1. برنامجا تكميليا خالصا لفائدة ولايات الجنوب بمبلغ 377 مليار دينار.

2. برنامجا تكميليا من 270000 سكن موجها لامتصاص السكن الهش بمبلغ 800 مليار دينار.

3. حوالي 200 مليار دينار من البرامج التكميلية المحلية،التي أعلن بمناسبة زيادات العمل في 16 ولاية خلال السنوات 2005-2008 .

[1]- ملحق بيان السياسة العامة،مصالح الوزير الاول، 2012/07/01 ،ص38-40 www.premier ministre.gov.dz/arabe/media/pdf declaration201.

4. احتساب عمليات تسليم هامة لتجهيزات تم القيام بها خلال سنوات السابقة.

ب . محتوى البرنامج المخصص لكل قطاع:

يظهر محتوى البرنامج الخماسي والمبالغ المخصصة لكل قطاع والهدف منها من خلال

الجدول(9) :**مخصصات القطاعات للبرنامج الخماسي:**

الوحدة:مليار دينار

القطاع	المبلغ	عدد المشاريع	الهدف
التربية الوطنية	852	3000مدرسةابتدائية،1000متوسطة،500 ثانوية،إقامة 2000 مرفق مابين الاقامات الداخلية ونصف الداخليات والمطاعم،وتكوين 136 ألف معلم عن بعد و 78 ألف معلم في الطور الاكمالي.	تقليص نسبة شغل الأقسام،وتقريب المدارس أكثر فأكثر من تلاميذ الوسط الريفي.
التعليم العالي	868	انجاز وتجهيز 322000 مقعد بيداغوجي، 161500 سرير و 22 مطعما مركزيا،ومشاريع طور الانجاز أي بمجموعة طاقة استقبال تقدر ب 600000 مقعد بيداغوجي و 360000 سرير و44 مطعما مركزيا.ورفع تعداد الأساتذة الجامعيين إلى 50 %.	تمكين الجامعة من استقبال مليوني طالب،وتحسين الظروف الاجتماعية للأساتذة
البحث العلمي	100	34 برنامجا وطنيا للبحث ووضع نظام لتقييم مشاريع البحث عبر شبكة الإنترنت،إنشاء 200 مخبر بحث. إنشاء مركز وطني للبحث في البيوتكنولوجي.	ترقية وبرمجة وتقييم العلمي التقني.وتحسين الفضاء الذي ينشط فيه الأستاذ.
الصحة	619	انجاز 172 مستشفى، 45 مركب متخصص في الصحة، 377 عيادة متعددة الاختصاصات، 1000 قاعة علاج، 17 مدرسة للتكوين شبه طبي،وأكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين ، تعزيز الأطباء مع تكوين مبرمج في الخمس سنوات لفائدة حوالي 16000 طبيب عام وأزيد من 7000 طبيب مختص.	تقليص الفوارق الصحية بين الولايات من خلال الضمان العلاج المتخصص عن طريق انجاز مؤسسات استشفائي متخصصة وهياكل جوارية متخصصة.
الشباب والرياضة	1130	انجاز 20 ملعبا لكرة القدم ، 750 مركب للرياضة الجوارية،انجاز فضاءات رياضية أخرى.	خلق مناصب شغل في مختلف الولايات .

الثقافة، الشؤون الدينية	366	انجاز مساجد ومراكز ثقافية إسلامية ومدارس قرآنية.	تحسين التجهيزات الإذاعية والتلفزيونية، وتطويرها.
التكوين والتعليم المهني	200	انجاز 160000منصب تكوين ل 221 معهد وطني متخصص في التكوين المهني و104 مراكز مهنية والتمهين.	تكييف التكوين المهني مع حاجيات المجموعات الاقتصادية للاستجابة لمتطلبات النوعية والتنافس والنجاعة.

المصدر:ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، 2012/07/01، ص 38-40

أما القطاعات الاقتصادية الأخرى فقد خصص لها البرنامج ما يلي:

الجدول(10):البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 والمبالغ المخصصة للقطاعات الاقتصادية

القطاع	المبلغ	عدد المشاريع	الهدف
السكن	3700	انجاز 2 مليون وحدة سكنية منها 1.2 مليون سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم المشروع في الجزء المتبقي.	تحسين ظروف السكن للسكان
قطاع الفلاحة	2000	انجاز 35سدا،25نظام خاص بتحويل المياه إضافة إلى استكمال كل محطات تحلية مياه البحر الجاري انجازها.والرفع من نسبة الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب لتبلغ 98% في آفاق سنة 2014 ،وزيادة حجم المياه الشروب المنتجة.	هذا الدعم المالي للنشاط الفلاحي سيعمل تحسين الأمن الغذائي.
قطاع الصيد البحري	308.2	انجاز 6موانئ صيد جديدة،واستحداث 4.557 منصب شغل مباشر و13.671 منصب شغل غير مباشر.	استحداث مناصب شغل،وكذا تحقيق الأمن الغذائي.
قطاع العدالة	379	انشاء110 مجلس قضاء ومحاكم ومدارس تكوينية و أزيد من120 مؤسسة عقابية إلى جانب عصرنة وسائل العمل بالقطاع العدالة.	مواجهة الحجم المتزايد من الطعون المرفوعة.
قطاع تهيئة الإقليم والبيئة	500	إعادة النفايات،انجاز المساحات الخضراء وحماية 1795 مساحة خضراء موازاة مع تطبيق القانون الخاص بالمساحات الخضراء وتوسيع للمساحات المحمية.	الحفاظ على التوازنات البيئية،والنجاعة الاقتصادية والاستقطاب

			الإقليمي.
قطاع العمل وتشغيل والضمان الاجتماعي	40	انجاز أكثر من 70 مؤسسة متخصصة في فائدة المعوقين .استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل على مدى الخماسية ،400000 عملية توظيف سنوي.	حماية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، والتقليل من نسبة البطالة.
قطاع التجارة	39	تحديث مصالح ووسائل المراقبة وتعزيزها وإعادة تأهيل أكثر من 250 للجملة والتجزئة.	
قطاع النقل	2816	انجاز 6561 كلم من خطوط السكك الحديدية.وانجاز خط للسكك الحديدية ذي السرعة العالية "تي جي في"بكل من الجهتين شمال . جنوب وشرق . غرب	فك العزلة عن السكان في كل مناطق البلد
قطاع الأشغال العمومية	3100	إتمام شبكة الطريق السير شرق غرب واستكمال ربطها ب 830 كلم من الطرق وازدواجية الطرق الوطنية على طول 700 كلم.وانجاز مشاريع أخرى.	تعزيز المنشات الأساسية.
قطاع الطاقة والمناجم	350	توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء.وإنشاء ثلاث محطات شمسية.	عقلنة استهلاك الطاقة.
قطاع الصناعة والمؤسسات ص،م،وترقية الاستثمار	150	تجنيد الشركاء الأجانب الراغبين في الاستفادة من السوق المحلية.وتوسيع كذلك الهامش التفضيلي الممنوح للمؤسسات الجزائرية في العقود العمومية.وترقية 200 ألف مؤسسة مدرة لمناصب الشغل.	تنويع الإنتاج الصناعي،وجذب الاستثمارات الأجنبية للمساهمة في النمو الاقتصادي.

المصدر:المرجع نفسه

على العموم يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي :

. استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في القطاعات السكة الحديدية ،الطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دينار ما يعادل 130 مليار دولار.

. إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار حوالي 156 مليار دولار .

.كما خصص برنامج 20142010 أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية.

والهدف النهائي من هذا البرنامج هو تخفيض معدلات الفقر وتحقيق الهدف الإنمائي لسنة 2015.

المطلب الثالث:الاستراتجيات الوطنية لمحاربة الفقر في الجزائر

إن الهدف الرئيسي الذي أقيمت من أجله الندوة الوطنية الأولى لمكافحة الفقر في الجزائر سنة 2000،يكمن في اعتماد إستراتجية تدعم السياسات والبرامج الرامية لتخفيف من حدة الفقر والتي تجب أن تعالج جانبين هما :

1. يتمثل الجانب الأول في توفير الظروف من أجل التقليص المتواصل لجميع الأسباب المباشرة للفقر .

2. أما الجانب الثاني فيهدف للقضاء على الأشكال الخطيرة للفقر،ومن أجل ذلك يجب على الدولة الجزائرية أن تتبع طريقتين:

. رفع موارد الفئات الفقيرة إلى أقصى درجة.

. وضع إطار مؤسساتي ملائم.

إن الإستراتجية الوطنية لمكافحة الفقر تقوم على تحديد حدود الفقر ومفهومه بالجزائر من خلال معرفة:

. من هو الفقير؟

. أين يتواجد الفقير؟

. لماذا هو فقير؟

. كيف يمكن معالجة فقره؟

والإستراتجية ضمن تصورها الشامل تهدف إلى إرساء أسس تنمية اقتصادية مستديمة وتآزر اجتماعي من شانهما القضاء على أسباب إفقار السكان مع حلول السنة 2005،من خلال تسطير مجموعة من التدابير المؤسساتية والهيكلية التي تعمل على [1] :

[1] -Ministère Charge de la Solidarité Nationale, communication du Ministère Charge de la Solidarité Nationale:stratégie de lutte de pauvreté et lexcusion,Alger,janvier 2001,p07.

. لامركزية سلطة القرارات الإدارية من أجل مشاركة حقيقية للمواطنين.

. تعبئة الطاقات الاجتماعية وتأطيرها وتحقيق مبدأ توازن الفرص وتساويها بين الأفراد.

. المساعدة على الاندماج الاجتماعي والمهني بترقية روح المبادرة.

. تعزيز دور الجماعات المحلية والعمل على ترقية سياسة شاملة للتنمية الاقتصادية ترمي إلى تخفيف من حدة الفقر.

. ترقية الطرق واليات المشاركة .

لقد اتسمت المحاور 14 للإستراتجية الوطنية بتعدد القطاعات والمستويات ،وكذا التدابير وتمثلت هذه المحاور أو الاستراتجيات الفرعية في[1] :

1. ترقية النمو بمشاركة الفئات الفقيرة :

من خلال هذه الإستراتجية يتم إعداد وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الكلية الرامية إلى تحقيق نمو واستقرار اقتصادي كلي مع مراعاة المشاركة الكاملة للفئات الفقيرة ،واتخاذ إجراءات لحمايتها.

2. تطوير القطاع الخاص ومشاركة الفئات الفقيرة:

في هذا الإطار يجب أن تشكل الخوصصة عاملا لتنمية القطاع الخاص الذي من شانه إدماج الفقراء في الحياة المهنية والعمل على رفع المستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تمكينها من مواجهة المنافسة الأجنبية .

3. الإصلاحات الخاصة بالقطاع المالي وإتاحة القروض للفئات الفقيرة:

يرتكز تنفيذ هذه الإستراتجية على ضرورة الإسراع في الإصلاحات وعصرنة النظام المالي الجزائري،حتى يتكيف مع المتطلبات الجديدة للاقتصاد الوطني والعالمي هذا من جهة،ومن جهة أخرى ضرورة استفادة الفئات المحرومة من الخدمات المالية خاصة فيما يتعلق بتمويل المشاريع الناجعة ،وفي هذا الإطار يتم إنشاء مؤسسة للقروض المصغرة المخصصة للفقراء.

4. تطوير الفلاحة قصد التخفيف من حدة الفقر والإقصاء :

[1]- وزارة التضامن الوطني، 2000، مرجع سابق، ص63-87.

تهدف إلى إعطاء أولوية حقيقية للقطاع الفلاحي في إطار الإستراتجية الشاملة للتنمية الوطنية ،والزيادة في تخصيص الموارد للفلاحة بفضل إعادة تخصيص الموارد فيما بين القطاعات وترشيد النفقات العمومية في ميدان الفلاحة ،ووضع إطار تحفيزي يرمي إلى تشجيع الاستثمار في الفلاحة واتخاذ تدابير محددة لصالح الفئات المحرومة.

5. التنمية الريفية عن طريق المشاركة:

تهدف هذه الإستراتجية إلى تشجيع العمل الريفي ورفع إنتاجية الفئات الفقيرة ،من خلال تحسين استفادتهم من الموارد ومنحهم الوسائل والإمكانيات اللازمة ،وكذا تعزيز دور المنشات القاعدية والمؤسسات وتحسي الخدمات المقدمة.

6. التنمية البشرية:

حيث يتم بناء رأس المال البشري من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير تهدف إلى تحسين المستوى التعليمي والصحي والمهني للأفراد خاصة الفقراء منهم، من جملة هذه التدابير:

. تحسين الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمعوقين.

. الاستعمال العقلاني والعادل للموارد العمومية.

. التخفيف من حدة العنف في المجتمع.

. تشجيع القطاع الاقتصادي ولا سيما القطاع الخاص على المشاركة في التنمية الاجتماعية.

7. التوازن بين الجنسين :

القضاء على تفاوت والتمييز في القدرة البشرية بين الجنسين وجعل كل منهم يستفيد من الخدمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بشكل متوازن وملائم.

8. تطوير سوق العمل:

. تشجيع الاستثمارات في القطاعات ذات الكثافة العالية لليد العاملة قصد تخفيض عدد البطالين لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

. إنشاء وتعزيز مصالح تكوين الكفاءات وإعادة تأهيل الفقراء قصد إيجاد التلاؤم بين التأهيل التكنولوجي وترقية الشغل.

. تحسين سير سوق العمل والقضاء على أسباب الخلل فيه.

9. تطوير السكن الاجتماعي لصالح الفئات الفقيرة وتنويعه:

ويتم ذلك بتحسين نوعية السكن في المناطق الريفية أين يتواجد الفقراء أكثر،تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البناء ،تخفيف إجراءات القرض الرهني،توفير وتوزيع جيد للوسائل المخصصة للسكن.

10. استمرارية الأنشطة والمشاريع التنموية:

تتمثل هذه الإستراتجية في ضرورة المتابعة المالية والاقتصادية والبيئية لجميع المشاريع التنموية والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية لضمان نجاعتها.

11. برنامج المساعدة الاجتماعية وشبكات الحماية لفائدة الفئات المحرومة:

من خلال تعديل القانون الأساسي للحماية والتدخل الاجتماعي، وكذا إنشاء صندوق للتنمية الاجتماعية يتكفل بتنسيق وتمويل البرامج الخاصة بمحاربة الفقر مع ضرورة متابعة وتقييم انعكاسات هذه البرامج على الفئات الفقيرة.

12. توفير محيط مؤسساتي وإطار قانوني وتنظيمي :

من خلال اعتماد تدابير واليات في جميع المستويات تضمن تحسين استفادة الفئات الفقيرة من البرامج الخاصة بمكافحة الفقر ،وضمان حماية مصالح الفئات المقصية.

13. تشجيع التنمية الاجتماعية عن طريق المشاركة:

من خلال دعم إنشاء مؤسسات تحظى الفئات الفقيرة فيها بتمثيل كامل وتشجيع ومساعدة المؤسسات والمنظمات المحلية للفئات الريفية قصد تمكينها من التفاوض والتشاور.

14. جهاز متابعة الفقر ومستوى المعيشة :

. إنشاء مركز وطني لتقييم ظاهرة الفقر والإقصاء ومستوى المعيشة والتنمية البشرية.

. ضرورة تحسين بنك المعطيات الإحصائية وإعداد تقرير سنوي عن حالة الفقر والإقصاء في الجزائر.

إن تنفيذ هذه الاستراتجيات 14 السابقة يقتضي تضافر كل الجهود،ويجب أن تتوفر لكل فرد مكانة في الاقتصاد الجديد من خلال الإدماج الاجتماعي،ولا يمكن تحقيق الإدماج الاقتصادي دون تحقيق الاندماج الاجتماعي، وينبغي مراقبة قواعد السوق بصرامة وتقييمها قصد التأكد من تكافؤ الفرص بين جميع الجزائريين.

خلاصة الفصل:

إن انتشار الفقر واتساع نطاقه في الجزائر تقف خلفه جملة من الأسباب ، والتي تتفاعل فيما بينها مع مرور الزمن، ومن أهم مظاهرها اتساع شرائح الاجتماعية التي تعاني الفقر. لقد عرفت نسبة الفقر ارتفاعا بشكل كبير في التسعينيات، نتيجة الارتفاع الكبير لأسعار مختلف السلع والخدمات، بسبب تحرير الأسعار وانخفاض العملة الوطنية " الدينار " بأكثر من 50 % ،هذا قد عجل بتدحرج الطبقة المتوسطة لتنظم إلى الطبقات الفقيرة، الأمر ، الذي بقت فيه الأجور ثابتة الذي أدى إلى زيادة حدة الفوارق الاجتماعية.

أما فيما يخص شدة الفقر فهي عالية بشكل طفيف في المنطقة الريفية، وذلك راجع لارتفاع نسبة الأمية في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، بالإضافة إلى أن النشاط الغالب في هذه المناطق هو الزراعة وبالتالي تنخفض دخول أصحاب هذه المنطقة،كما يستلزم على الجزائر أن تكون أنماط نمو مستقبلية موالية للفقراء بقدر كبير،لكي يتمكنوا من الاستفادة من توسيع العمالة والفرص المدرة للدخل،ولابد من التركيز على الاستثمارات الريفية بقدر أكبر من الاستثمارات الحضرية.إضافة إلى الاستثمارات في الخدمات الاجتماعية الأساسية كالرعاية الصحية الأولية والتعليم.

لقد اتبعت الجزائر سياسات متعددة الجوانب والمستويات في مواجهة هذه الظاهرة،فكانت تلك السياسات والاستراتجيات تهدف في مجموعها إلى التأثير على مختلف التغيرات التي تحدد درجة تفشي أو عمق الفقر.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية للفقر في ولاية مستغانم

تمهيد:

سنتطرق في هذا الفصل إلى تحليل ظاهرة الفقر على مستوى ولاية مستغانم من خلال التعرض الى بعض المؤشرات، ونحن مهتمون لاستخدامها حول ظاهرة الشغل في ولاية مستغانم كواحد من مؤشرات مستويات المعيشة للأسر والسكان.

وأجريت الدراسة باستخدام بيانات رسمية عن العمل في الولاية محددة إلى 2014/12/31. من جهة الأبعاد المادية وغير المادية للفقر ، وتقوم هذه الدراسة على المستويات التالية:

- تحليل السكان العاملين حسب قطاع النشاط و المنطقة الجغرافية (البلدية)

- تحليل معدل البطالة

- تحليل أجهزة مساعدات الدولة للاندماج المهني و تطور العمل حسب القطاعات.

في كل مستوى من مستويات التحليل سوف نتخذ قراءة تحليلية للمعطيات يليها التعليق على التحليل والذي تحتوي أيضا على أوجه القصور والنقص الموجودة في قراءتنا. تقترح دراستنا أيضا التوصيات العملية التي يمكن أن توجه قرارات الهياكل المسؤولية عن قضية الشغل.

– عينة دراسة سكان ولاية مستغانم:

عينتنا هي مجموع سكان ولاية مستغانم والذين يقدر عددهم بحوالي 821049 فرد منهم 408849 نساء و 412200 رجال. تدور الدراسة حول الأهداف التالية:

- تقديم معلومات عن البطالة ونقص فرص العمل كمؤشر لقياس الفقر
- قياس فعالية سياسات الحكومة وبرامجها الاجتماعية من أجل تحسين فرص العمل.
- التعرف على الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفا والتي يجب أن تحضى بعناية أولوية.

– التعاريف و الكلمات المفاتيح المتعلقة بالتشغيل:

أ–أنواع السكان المتعلقة بالتشغيل:

السكان في سن العمل: كل شخص في سن العمل، أي السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15–64 عاما.

القوى العاملة: الناس في سن العمل الذين تحصلوا على عمل أو هم في طور البحث على عمل.

القوة العاملة الناشطة: ويشمل جميع الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 وأكثر من الذين يعملون، سواء كانوا موظفين، سواء على حسابهم الخاص أو أنهم يساعدون أحد أفراد الأسرة في عمله. يجب أن يكون هذا العمل لمدة ساعة يوميا على الأقل.

السكان العاطلين عن العمل: الأشخاص في سن العمل دون عمل،والتي تسعى بنشاط إلى إيجاد عمل و التي تكون مفرغة للقيام به .

العمالة الناقصة: الأشخاص الذين يعملون أقل من ساعات العمل العادية حسب القانون والذين يبحثون عن عمل إضافي ومفرغون لمثل هذا العمل "

السكان غير النشطين: السكان تحت سن 15 سنة و 65 سنة وما فوق، السكان في سن العمل الذين لا يعملون وغيرهم من العاطلين عن العمل: ربة بيت، الطلاب غير العاملين أو العاطلين عن العمل من أجل تدريب، والناس في إجازة مرضية طويلة، والناس في إعفاء عن الوظيفة.

ب– تحديد وقياس العمل:

هناك شرطان ضروريان حتى يكون هناك عمل: العمل المأجور والاستفادة من الوضع. وفقا لتعريف منظمة العمل الدولية،يكون الشخص عاملا اذا كان يتقاضى أجرا خلال فترة مرجعية. يجب أن يكون هذا العمل لمدة ساعة على الأقل . تم تعيين العمر "المحدد" للعمل ب 15 عاما فما فوق . تعريف البطالة في منظمة العمل الدولية ينطوي على تحديد فرص العمل أولا. ويعكس هذا التعريف مفهوم واسع من فرص العمل، مراعيا كل ما يساهم في الإنتاج وبالتالي يعطي وجهة نظر تقييدية جدا للبطالة. كما يعتبر عاطلين عن العمل الذين وجدوا وظيفة تبدأ في وقت لاحق. لا تعتبر عاطلين عن العمل عدد من الذين هم في سن العمل و الذين يعانون من البطالة لا إرادية.

ج . تعريف البطالة:

التعريف الدولي للبطالة حسب مكتب العمل الدولي تشمل في صنف العاطلين عن العمل جميع الأشخاص فوق السن المحددة الذين خلال الفترة المرجعية هم:

أ) دون عمل، وهذا يعني لا يتاح لهم العمل بأجر أو العمل الحر

ب) المفرغين للعمل بأجر أو العمل الحر

ج)يبحثون عن وظيفة

وفقا لمعايير منظمة العمل الدولية الوحدة الأساسية للقياس تعطى من قبل "السكان العاطلين عن العمل الذين يبحثون عن وظيفة." إذا أضفنا لها العاطلين عن العمل الذين وجدوا وظيفة تبدأ في وقت لاحق، نحصل على عدد العاطلين عن العمل "وفقا لمنظمة العمل الدولية." وفقا لهذه الوحدة يقسم الباحثون عن عمل إلى فئات مختلفة عن طريق تقاطع المعايير التالية:

أ– في حالة مقدم طلب للعمل: يعتبر شخص "بدون عمل" إذا لم يكن لديه أي عمل أو اذا انخفض نشاطه الى أقل من 78 ساعة في الشهر.

ب- فراغ طالب العمل:هو الشخص الذي يمكن أن "يبدأ على الفور" إذا كان عاطلا عن العمل،و اذا كان لا يتبع أكثر من 40 ساعة تدريبية ، وإذا كانت ظروفه تتيح له البدء في العمل على الفور (أو خلال 15 يوما في حالات خاصة)

ج- طبيعة العمل المطلوب : البحث عن وظيفة دائمة، بدوام كامل أو جزئي، أو يبحث عن وظيفة ثابتة، فترة مؤقتة أو موسمية،الإلزام أو عدمه بتبرير إنجاز الأفعال الإيجابية للبحث عن عمل.

تحسب ضمن العاطلين عن العمل الذين يعلنون أنفسهم عاطلين عن العمل (ما لم ينصو صراحة أنهم لا يبحثون عن عمل)، ربات البيوت والمتقاعدين الذين يعلنون صراحة أنهم يبحثون عن وظيفة.

د. بعض المؤشرات الرئيسية:

نسبة النشاط : هي النسبة بين عدد النشطاء (العاملين والعاطلين عن العمل) وجميع السكان المقابلة

يتم احتساب معدل التوظيف لفئة من الأفراد عن طريق قسمة عدد فئة من العاملين في عدد من الأفراد في تلك الفئة. ويمكن أن تحسب على جميع السكان في بلد ما، ولكن عادة ما يقتصر على السكان في سن العمل (الذي يقتصر عادة وفقا للمعايير الدولية،على الذين تتراوح أعمارهم بين 15–64 سنة)، أو على فئة فرعية من السكان في سن العمل (النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 25–29 سنة ، على سبيل المثال).

معدل البطالة هو نسبة العاطلين عن العمل في القوى العاملة (يعملون + العاطلين عن العمل). يمكننا حساب عمر للبطالة من خلال ربط العاطلين عن العمل مع فئة عمرية مع أصول هذه الفئة العمرية. وبالمثل لحساب معدلات البطالة حسب الجنس والمنطقة و الجنسية و المستوى.

المبحث الأول:تقديم ولاية مستغانم

المطلب الأول:لمحة تاريخية لولاية مستغانم

تُعتبر ولاية مستغانم من بين 48 ولاية بين ولايات الجزائر، وتأخذ رمزاً إداريّاً رقم 27. تمتدّ مساحتها إلى نحو 2269 كيلومتراً مربّعاً، وتتّخذ من مدينة مستغانم مركزاً لها، ويبلغ عدد سكانها ما يقارب 75 ألف نسمة، أي ما نسبته 329 نسمة لكل كيلومتر مربّع من حيث الكثافة السكانية. يتأثّر مناخ ولاية مستغانم بالمناخ شبه القاري؛ حيث يكون معتدلاً شتاءً، وتسجّل معدل سقوط أمطار كمية تتراوح بين 350–400 مليمتر سنوياً فوق المرتفعات وخاصّةً مرتفعات الظهرة. تُصنّف الولاية إدارياً إلى عشر دوائر وهي: مستغانم، وحاسي مماش، وعين تادلس، وبوقيرات، وسيدي علي، وعشعشاشة، وعين النويصي، وماسرى، وسيدي لخضر، وخير الدين، وكلٌّ من هذه الدوائر تنحدر منها عدد من البلديات تُشكّل بمجموعها 32 بلدية.

تقع مدينة مستغانم الجزائرية على السواحل المشرفة على البحر الأبيض المتوسط، وتنفرد هذه المدينة بأنّها الوحيدة عربياً التي يقطعها خط غرينتش، وتتموضع المدينة في الجزء الغربي من البلاد ويفصل بينها وبين الشواطئ الإسبانية أقلّ من مائة وخمسين كيلومتراً مربّعاً، ولذلك هي الأكثر قرباً جغرافياً إلى القارة الأوروبية

. تاريخ مستغانم:

تمتاز المدينة بالمناظر الطبيعية الخلّابة؛ حيث تمتد الشواطئ لمسافات طويلة، كما تكتسي أراضيها بالخضرة التي تمنح المشاهد منظراً خلاباً، ويذكر بأنّ تاريخ نشأة المدينة يعود إلى العصر الروماني؛ إذ كانت تحمل مسمى كارتينا إلى أن حلّ القرن الحادي عشر وحظيت باسم موروستاغ، وبعد ذلك أخضع القائد البحري التركي الشهير خير الدين بربروس نفوذه عليها في عام 1516م، وازدهرت ازدهاراً غير مسبوق في تاريخها؛ إذ أصبحت مرفأً تجارياً ومركزاً للعمليات لهذا القائد، كما خضعت لسيطرة الدولة العثمانيّة في عام 1700م، ثم انتقلت تحت الانتداب الفرنسي عام 1832م إلى أن استقلّت البلاد كاملةً في عام 1962م.

التركيبة السكانية:

تشير إحصائيات عام 2008م لمدينة مستغانم بأنّ عدد سكانها قد بلغ 145.696 نسمة، وبدأ هذا التدرّج بالزيادة السكانية منذ عام 1882م حيث كان عدد السكان حينها 12.700 نسمة، واستمرّت الزيادة شيئاً فشيئاً إلى أن

بلغت ما هي عليه الآن، وتُعتبر الفئة الشابة هي الأكثر تواجداً بها بالنسبة للفئات العمرية الأخرى؛ حيث تُشكّل ما نسبته 11.04 بالنسبة للعدد الإجمالي للسكان.

المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي لمقر ولاية مستغانم

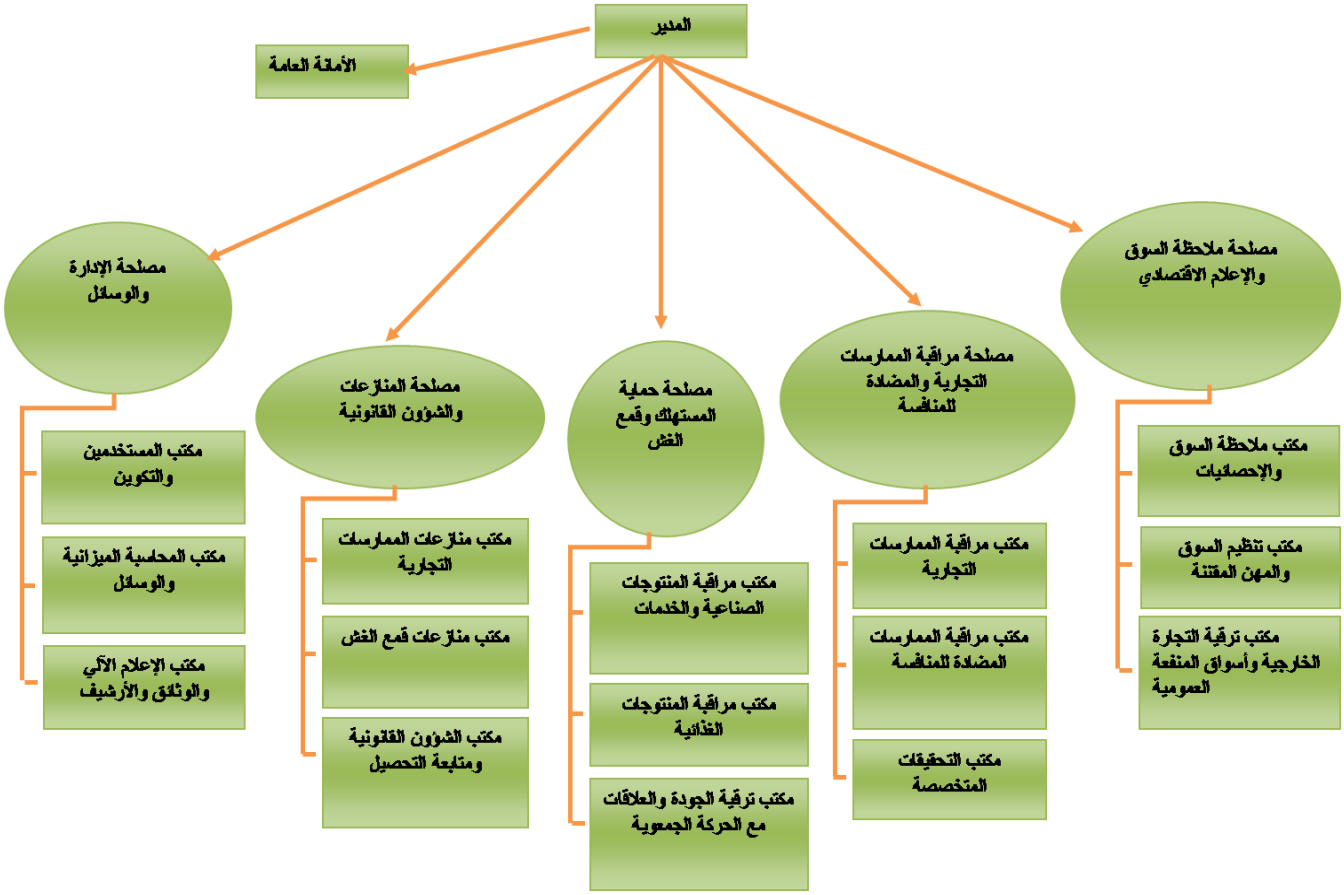

الشكل3:الهيكل التنظيمي لمقر ولاية مستغانم

المصدر: https://www.google.dz/search?q الهيكل التنظيمي لمقر ولاية مستغانم.

المطلب الثالث:شرح الهيكل التنظيمي لولاية مستغانم

الأمانة العامة:

. يسهر على العمل الإداري ويتضمن استمراريته.

. يتابع عمل جميع مصالح الدولة الموجودة في الولاية.

. ينسق عمل المدريات ويتابع عمل أجهزة الولاية

. تنشيط عمل الهياكل المكلفة بالوثائق والمحفوظات والتلخيص وينسقها.

. ينشط الهياكل المكلفة بالبريد ويراقبها.

. تنظيم وإعداد وتولي كتابة اجتماعات مجلس الولاية بالتنسيق مع أعضائه المعنيين.

. تنشيط برنامج التجهيز والاستثمار في الولاية والسهر على تنفيذها.

. متابعة تنفيذ مداولات المجلس الشعبي الولائي وقرارات المجلس الولاية.

. ترؤس لجنة الصفقات في الولاية وكذا اللجان ذات الطابع الإداري والتقني المحدثة بموجب القوانين والتنظيمات.

. الحلول محل الوالي واستخلافه في حالة مانع أو غياب.

تتشكل المديرية من خمسة مصالح:

1ـ مصلحة الإدارة والوسائل:

تتكفل بمايلي:

. القيام بالتنسيق مع الإدارة المركزية بعمليات التوظيف وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها.

. القيام بعملية التنقيط الدورية للموظفين.

. التكفل وبصفة منتظمة بإعداد جداول الترقية الخاصة بالموظفين بتكفل من اللجنة المتساوية الأعضاء التي تتم انتخابها وتجديدها دوريا على مستوى المديرية،وكذا الملفات الخاصة بشاغلي المناصب العليا وشروط الالتحاق بها وفقا للتنظيم المعمول به.

. متابعة المسار المهني للموظفين من توظيف، تنصيب، تثبيت، تكوين وترقية إلى غاية التقاعد أو حالات خاصة أخرى كالعطل المرضية، الاستيداع وغيرهما.

. التعامل مع مجمل المصالح المركزية أو المحلية فيما يخص المسار المهني للموظفين،كمفتشية الوظيفة العمومية،المراقب المالي، الخزينة وغيرها من المصالح.

. التكفل بجانب إدارة الوسائل سيارات،أجهزة،مكاتب...وكل الجوانب المادية للإدارة.

بصفة عامة فان مهام مصلحة الإدارة والوسائل تكمن في تتبع المسار المهني للموظفين بكل جوانبه وكذا ادارة كل الوسائل المادية والسهر على راحة العمال والموظفين على مستوى الإدارة.

وتتكون من ثلاث مكاتب:

. مكتب المستخدمين والتكوين.

. مكتب المحاسبة الميزانية والوسائل.

. مكتب الإعلام الآلي والوثائق والأرشيف

2. مصلحة المنازعات والشؤون القانونية:

وتتكفل بما يلي:

- تنظيم تسيير الشؤون القانونية والمنازعات المرتبطة بنشاط المراقبة ومتابعة تطبيق قرارات العدالة والتكفل بها،عند الاقتضاء.

. القيام بالتحقيقات ذات الطابع الاقتصادي، بالاتصال مع الهياكل المعنية.

. تتكون من ثلاث مكاتب:

. مكتب منازعات الممارسات التجارية .

. مكتب منازعات قمع الغش.

. مكتب الشؤون القانونية ومتابعة التحصيل.

3. مصلحة حماية المستهلك وقمع الغش:

تتكفل بمايلي:

- السهر على تطبيق سياسة الرقابة الاقتصادية وقمع الغش.

تقديم المساعدة للمتعاملين الاقتصاديين والجماعات والمستعملين والمستهلكين في ميدان الجودة وامن المنتجات.

. تطوير الإعلام وتحسيس المهنيين والمستهلكين،بالتنسيق مع جمعياتهم.

. اقتراح جميع الإجراءات الرامية إلى تحسين وترقية جودة السلع والخدمات المطروحة في السوق وكذا حماية المستهلك.

. المشاركة مع الهيئات المعنية في جميع الدراسات والتحقيقات وأعمال صياغة المقاييس العامة والخاصة في مجال الجودة والنظافة الصحية والأمن المطبقة على المنتجات والخدمات.

وتتكون من ثلاث مكاتب:

. مكتب مراقبة المنتوجات الصناعية والخدمات .

. مكتب مراقبة المنتوجات الغذائية .

. مكتب ترقية الجودة والعلاقات مع الحركة الجمهورية.

4. مصلحة مراقبة الممارسات التجارية والمضادة للمنافسة:

وتتكفل بمايلي:

. السهر على تطبيق سياسة الرقابة الاقتصادية وقمع الغش.

. المساهمة في ترقية الصادرات خارج المحروقات على المستوى المحلي بالتنسيق مع الغرفة المحلية للتجارة والصناعة عن طريق برمجة لقاءات وأيام دراسية لفائدة المتعاملين الاقتصاديين لتوعيتهم وإرشادهم إلى اقتحام مجال التصدير.

. إحصاء ومتابعة عمليات التصدير خارج المحروقات ومعالجة ملفات الصادرات الخاضعة لدفتر الشروط وغير الخاضعة لدفتر الشروط.

. متابعة عمليات الاستيراد وإعداد قائمة قاعدة معلوماتية تتضمن المعطيات الإحصائية حول المستوردين.

. إعداد قائمة المتعاملين المسجلين الذين أنجزوا عمليات الاستيراد شهريا.

. القيام بالتحقيقات الاقتصادية الهادفة لتطهير التجارة الخارجية والسهر على احترام شروط ممارسة النشاط وكذا احترام شروط ممارسة النشاط وكذا احترام قواعد وشفافية الممارسات التجارية واتخاذ كل التدابير الوقائي المنع من التوطين البنكي . تقديم طلبات الشطب من السجل التجاري . توقيف البضائع المستوردة الى غاية تسوية الوضعية.....)

. إعداد تقارير وإرسال الحصائل الدورية المتضمنة نتائج عمليات المراقبة وأهم الإجراءات التحفظية المتخذة ضد المخالفين.

وتتكون من ثلاث مكاتب:

. مكتب مراقبة الممارسات التجارية.

. مكتب مراقبة الممارسات المضاذة للمنافسة.

. مكتب التحقيقات المتخصصة.

5. مصلحة ملاحظة السوق والإعلام الاقتصادي:

وتتكفل بما يلي:

. السهر على تطبيق النصوص التنظيمية والتشريعية المتعلقة بالمنافسة وتنظيم النشاطات التجارية والمهن المقننة و اقتراح كل التدابير المناسبة .

. السهر على احترام القوانين المتعلقة بالمنافسة لأجل ضمان منافسة نزيهة بين المتعاملين الاقتصاديين.

. المساهمة في تطوير وترقية المنافسة على مستوى نشاط جميع القطاعات الإنتاج، التوزيع والخدمات.

. المتابعة المستمرة للتموين وتطور الأسعار على مختلف المراحل (الإنتاج،التوزيع للمواد الواسعة الاستهلاك والإستراتجية).

. وضع نظام معلوماتي حول وضعية السوق.

. متابعة وتنظيم الأنشطة التجارية والفضاءات التجارية (أسواق البلديات)

وتتكون من ثلاث مكاتب:

. مكتب ملاحظة السوق.

. مكتب تنظيم السوق والمهن المقننة .

. مكتب ترقية التجارة الخارجية وأسواق المنفعة العمومية

المبحث الثاني:تقديم مديرية التشغيل لولاية مستغانم

المطلب الأول:لمحة تاريخية لمديرية التشغيل

تحرص مديرية التشغيل لولاية مستغانم على تنفيذ خطة معينة بهدف تنظيم سوق العمل و مراقبة ميكانيزمات العرض وفقا لمتطلبات الولاية ,البلديات و كذا الدوائر,هذا بفضل جودة عملها بالمقارنة مع المؤسسات الاخرى التي تتكفل بالتشغيل مثل:الصندوق الوطني للتامين الاجتماعي ,الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ,الصندوق الوطني للتامين عن البطالة , الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب,مفتشية العمل,الوكالة الوطنية للتشغيل.

ليس هناك شك ان سياسة التشغيل مرتبطة بمعدل التنمية وكذا المشاريع الكبرى,التي باستطاعتها خلق مناصب الشغل على الاقل على المدى المتوسط.

و على هذا الاساس فان مديرية التشغيل تقوم باستغلال جميع الامكانيات على مستوى الولاية بغية الحد و تخفيض نسبة البطالة.

بهدف تنشيط و تنمية سياسة التشغيل ,تعمل المديرية بالاشتراك مع الهياكل الاخرى و ذلك بالحفاظ على حق النظر في كل النشاطات المتعلقة بهذا السياق ذلك بموجب المنشور الوزاري رقم 070 المؤرخ في 24مارس2009,بقصد تنفيذ عدة برامج للتشغيل ,اما في اطار التوظيف الاتي (انشاء مؤسسات مصغرة)او خلق مناصب تشغيل (الإدماج المهني).ومن مهام مديرية التشغيل:

. تنظيم تطبيق البرامج,تفعيلها و السيطرة عليها.

. تطبيق سياسة الترفع اثناء التنفيذ على المستوى المحلي ,و مساعدة الجماعات المحلية في انجاز برامجهم بهدف تطوير امكانية الاستغلال.

. فحص كل طرق تنمية السياسات و ترقية البدائل الخاصة باستغلال خصوصيات الولاية.

. تنمية قواعد البيانات من اجل المساعدة في تطوير التشغيل المحلي.

. القيام بالدراسات اللازمة من اجل تطوير سير البرنامج البديل

المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي لمديرية التشغيل

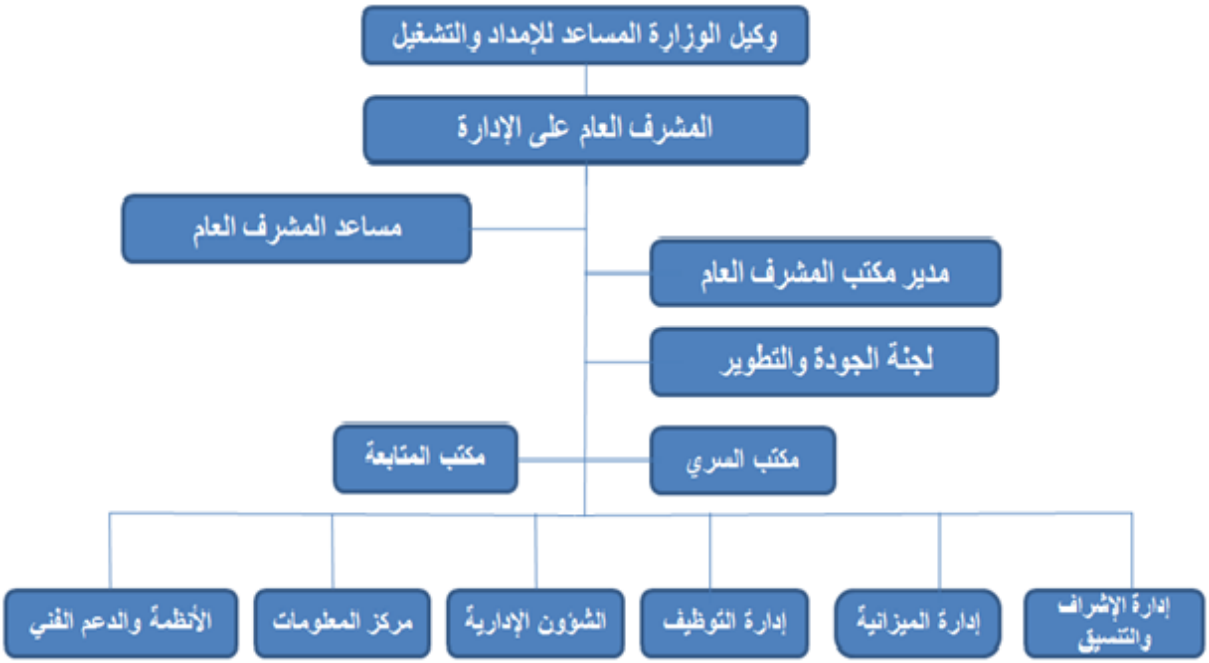

الشكل4:الهيكل التنظيمي لمديرية التشغيل بولاية مستغانم

المصدر : https://www.google.dz/search?q الهيكل التنظيمي لمديرية التشغيل

المطلب الثالث:شرح الهيكل التنظيمي لمديرية التشغيل

وكيل الوزارة المساعد للإمداد والتشغيل:

. حيث يتم التطرق الى أهم متطلبات وأهم العوائق وأهم الاحتياجات.

. تحسين الجودة والسرعة في التسليم وتتبع المخزون الفعلي في المستودعات ومناطق الاستهلاك.

المشرف العام على الإدارة:

إعداد البرامج الخاصة بتطوير العمل الإداري والإشراف على تنفيذه،ويتكون من:

إدارة الميزانية،ادارة الاشراف والتنسيق،الانظمة والدعم الفني،ادارة التوظيف،الشؤون الادارية،مركز المعلومات.

مساعد المشرف العام:

. يتميز بالنشاط وأنه قادر على حل جميع العوائق إلى تصادفه .

. يساهم بتنفيذ الخطة التنفيذية للمنظمة وفي مساعدة المدير العام في ادراة وتنظيم العمل.

مدير مكتب المشرف:

. مدير المكتب هو الشخص الذي يمثل المسؤول شخصيا ويقوم بجمع الأعمال الادراية باسمه ومن مهام التي يقوم بها مدير المكتب خلال ساعات العمل هي:

. إدارة الأعمال اليومية في المكتب.

. توجيه المعاملات لجهات الأشخاص

. تحديد الطلبات الإدارية والمكتبية

لجنة الجودة والتطوير:

تهدف لجنة التطوير والجودة إلى الاهتمام بكل ما يخص شئون التطوير والجودة بالبرنامج حيث تهتم بمايلي:

. نشر ثقافة الجودة في القسم .

. الإشراف على الخطة الإستراتيجية للقسم ومتابعة تنفيذها .

.اقتراح الخطط التطويرية للقسم .

.تنفيذ أنشطة التقييم والاعتماد الأكاديمي ومتابعتها في القسم .

المكتب السري:يقوم بكافة الأعمال السرية الخاصة بالمعاملات الواردة والصادرة والحفظ والتحرير

ومن مهامه:

. استلام المعاملات السرية الخاصة (الواردة) ووضعها في حافظات خاصة للعرض على مدير عام مكتب الوزير .

. إدخال بيانات المعاملات السرية الخاصة (الواردة) بعد عودتها من العرض بواسطة الحاسب الآلي .

. إحالة المراسلات لجهاتها بعد العرض حسب التوجيه .

. إبلاغ وحدة متابعة الأعمال بالموضوعات التي تم التوجيه بمتابعتها .

.إنهاء إجراءات البريد السري والخاص (الوارد والصادر) بسرعة ومناولته لمدير عام المكتب مع المحافظة على سريته وخصوصيته بدرجة تامة .

. إعداد ملخص للمعاملات الواردة حسب توجيه مدير عام المكتب .

المكتب المتابعة:

. متابعة الموضوعات الصادرة عن الوكيل المساعد للتأكد من سريان تطبيقها في مختلف إدارات القطاع.

. متابعة الشكاوي التي ترد إلى مكتب الوكيل المساعد بكافة أنواعها،خاصة الواردة في الوسائل الإعلام

المبحث الثالث:واقع ظاهرة الفقر في ولاية مستغانم

المطلب الأول:تحليل السكان العاملين حسب قطاع النشاط و المنطقة الجغرافية (البلدية)

الجدول11: تحليل السكان العاملين حسب قطاع النشاط و المنطقة الجغرافية (البلدية)

مدينة	عددالسكان				معدل البطالة(%)
	المجموع	ناشطين	مشغول	بطالين	
مستغانم	156724	106360	93731	12629	11.87
حاسي ماماش	34839	17858	15896	1989	11.14
مزغران	28420	14583	12701	1882	12.91
استدية	12956	8196	7425	771	9.41
عين تادلس	44593	25343	23162	2181	8.61
صور	24225	13165	11941	1224	9.30
واد الخير	19423	10157	9060	1097	10.80
سيدي بعطار	6885	3773	3405	368	9.75

بوقيراط	33985	20772	19868	904	4.35
سيرات	24577	14719	14130	589	4.00
سوافلية	19524	10461	9961	500	4.78
صفصاف	15137	9058	5824	534	5.90
سيدي علي	41389	27919	25722	2197	7.87
تزغايت	9857	4895	4577	318	6.50
ولاد مع الله	10023	5257	5067	190	3.61
عشعاشة	37423	20216	18669	1547	7.65
نكمارية	11460	6173	5731	442	7.16
خضزة	15409	8974	8191	783	8.73
بوغالم	15198	9246	8618	628	6.79
عين نويصي	17131	9929	9142	787	7.93
الحساين	10274	7752	7404	348	4.49
فزناكة	18149	12309	11293	1016	8.25
ماسرة	29513	14406	13490	916	6.36
منصورة	20252	9828	9290	538292	5.47
طواهرية	8277	3943	3651	283	7.41
عين سيدي شريف	11343	5885	5602	1599	4.81
سيدي لخضر	37232	22753	21154	919	7.03
حجاج	18394	13291	12372	1002	6.91
عبان رمضان	14346	9936	8934	1150	10.08
خير الدين	31915	18162	17012	356	6.33
عين بودينار	6692	3413	3057	1178	10.43
صيادة	34475	20088	18910	41157	5.86
مجموع الولاية	821049	488820	447663		8.42

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات من مديرية التشغيل.

يلاحظ أن معدل البطالة يبلغ أدنى مستوياته في البلدات الريفية وشبه الحضرية، مع حد أدنى 3.61٪ في بلدية أولاد مع الله، تليها بلدية سيرات بمعدل 4.00٪ وبلدية بوقيراط مع معدل 4.35٪. وقد لوحظ أن أعلى معدل للبطالة في بلدية مزغران بمعدل 12.91٪، تليها بلدية مستغانم (11.87٪)، وبلدية حاسي ماماش 11.14%. وتعكس هذه الأرقام التفاوت في فرص العمل، حيث أن أعلى معدل يعادل ثلاث مرات أدنى معدل. لا تعكس هذه البيانات إهمال التركيز في المناطق الريفية بالنسبة للمدن الكبيرة لأن كلا من البلديات الريفية، المدن الحضرية، وشبه الحضرية يمكن أن تسجل معدلات للبطالة مشابهة جدا (مثال: ولاد الخير 10.80٪ و مستغانم 11.87٪). هذه الأرقام لا تعكس أيضا التناسب مع التركيز السكاني لأن كلا من بلدتي عين بودينار ب 6692 نسمة وبلدية مستغانم ب156724 نسمة يعرفون معدلات البطالة جد متاشبهة (10.43 عين بودينار و11،87٪ مستغانم).

وتعكس هذه البيانات ميزة الفوضى في سياسات التشغيل وغياب رؤية تنموية شاملة للتنمية المحلية محافظة ولكن لا يمكن استخراج أي استنتاج بشأن هشاشة وضع الشغل في هذه المرحلة.

المطلب الثاني: تحليل معدل البطالة

الجدول12:تحليل معدل البطالة

تعيين	ذكور	اناث	المجموع
اجمالي عدد السكان	412200	408849	821049
عدد الأشخاص العاملين	364532	83131	447663
ـالزراعة والصيد	73214	16797	90011
ـالصناعة	11484	2635	14119
.بناء وأشغال العمومي	60698	13925	74623
ـالادارة	46768	10730	57498
ـالتجارة والخدمات	119087	27320	146407
. مجالات أخرى	53281	11724	65005
السكان في البطالة	30523	10634	41157

الأيدي العاملة	395055	93765	488820
معدل النشاط	/	/	%71.38
معدل البطالة	%07.73	%11.34	%08.42

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات من مديرية التشغيل.

من الجدول السابق تقدر اليد العاملة 488820 فردا و عدد الافراد العاملين بحوالي 447663 فرد أي أن معدل النشاط يعادل 71.38٪، ومعدل البطالة ب 08.42% . والنسبة أعلى في النساء بمعدل 11.34٪ مقارنة مع معدل 07.73٪ لنسبة للبطالة بين الرجال.

لا يزال قطاع التجارة والخدمات يستخدم أكبر عدد من السكان العاملين (146407)، أي معدل 32.71 % فيما تحتل الزراعة وصيد الأسماك المركز الثاني برصيد 90011 شخص أي معدل 20.11٪.إحصائيات حول العمل مشكوك فيها. على وجه الخصوص لاستبعادها في حساب معدل البطالة لربات البيوت والعمال الزراعيين الموسميين. برامج الأشغال العامة عالية الكثافة (TUPHIMO) أو أجهزة الانشطة ذات المصلحة العامة (AIG)، آليات مكافحة البطالة الشهيرة منذ عام 2008 مثل DIAP و ما قبل التوظيف، تسمح باخراج الشباب وغيرهم من بعض الفئات العاطلة عن العمل من إحصاءات البطالة عن طريق اقتراح

مستويات منخفضة و تركهم براتب يمكن أن يصل الى الحد الادنى ل 9000 دينار والتي من المستحيل العيش بها بكرامة. هذه الطريقة في الحساب تستخدم لعرض معدل البطالة أقل بكثير من الواقع وتساعد على إخفاء انعدام الأمن الوظيفي.

أيضا العمل الغير الرسمي يقلل من شأنه ولا يحسب عادة في احصائيات الشغل . ويقدر مكتب الإحصاء الوطني (ONS) أن القطاع غير الرسمي يجذب 9/1 من الأيدي العاملة. و في حين أن البناء والخدمات تتيح أكبر فرص في العمل بالنسبة لباقي القطاعات الا أن إ ثلث وظائف البناء غير معلنة، مقومة بأقل من قيمتها حسب هذا التقييم بشكل واضح .حسب (ONS)دائما ما يقارب من نصف العمال في البناء لا يتم الإعلان عنهم في التأمين الاجتماعي. حتى أصحاب المصلحة الاقتصادية المحلية يطالبون باعادة النظر في التقديرات الرسمية. وبالتالي، منظمة أرباب العمل الجزائريين ، ومنتدى رجال الأعمال (FCE)، من جانبها تقدر أن تقريبا 22٪ من الأيادي العاملة تشتغل في القطاع غير الرسمي. هذا هو مؤشر آخر على تدهور مستويات المعيشة في الولاية.

المطلب الثالث: تحليل أجهزة مساعدات الدولة للاندماج المهني وتطور العمل حسب القطاعات

الجدول13: تحليل أجهزة مساعدات الدولة للاندماج المهني وتطور العمل حسب القطاعات

نوع العقد	وكالة	الطلب	العرض	الادماج
عقد إدماج	مستغانم	1254	284	222
الشهادات	عين تادلس	1665	96	54
CID	سيدي علي	1997	122	73
	مزغران	1000	51	47
	المجموع	**5916**	**553**	**396**
عقد الإدماج المهني	مستغانم	1095	183	113
CIP	عين تادلس	1970	91	63
	سيدي علي	1466	83	60
	مزغران	1317	43	41
	المجموع	**5848**	**400**	**277**
عقد الادماج مع	مستغانم	1497	56	35
التدريب	عين تادلس	3472	53	29
CFI	سيدي علي	944	41	25
	مزغران	1933	43	35
	المجموع	**7846**	**193**	**124**
المجموع	مستغانم	3846	523	370
	عين تادلس	7107	240	146
	سيدي علي	4407	246	158
	مزغران	4250	137	123
	المجموع	**19610**	**1146**	**797**

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات من مديرية التشغيل.

جميع الأجهزة من مساعدات الدولة إلى الإدماج المهني: عقد إدماج الشهادات (CID)، عقد الإدماج المهني (CIP)،عقد الادماج مع التدريب (CFI)، غير فعالة عمليا وغير نشطة:من مجموع 19610فرد بطلب التوظيف،هناك فقط 1146 فرصة متاحة ولا يستفيد في نهاية المطاف إلا 797 طالب توظيف أي نسبة 4.06٪ فقط من طلبات المساعدة في التوظيف يتم الوفاء بها، وهي منخفضة جدا.

أزمة الادماج المهني تمس خاصة عقد الادماج مع التدريب (CFI) بمعدل 1،58٪ على الرغم من ارتفاع الطلب على مثل هذه العقود . تليها (CIP) مع معدل توظيف 4.73٪ ثم (CID) مع معدل 6.69٪.

الجدول14:تطور الوظائف والاستثمارات عن طريق نوع تصنيف

وكالة	مستوى التأهيل			المجموع	النساء
	دون تأهيل	مؤهل	جامعيون		
مستغانم	567	2096	1183	3846	1434
عين تادلس	3472	1970	1665	7107	1781
سيدي علي	944	1466	1997	4407	2264
مزغران	1933	1317	1000	4250	2858
المجموع	6916	6849	5845	19610	8337

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات من مديرية التشغيل.

تعكس هذه البيانات التوظيف العالي نسبيا بعد التخرج من الجامعة ، على الرغم من أن المعدلات على العموم لا تزال منخفضة جدا. هذه البيانات هو أفضل مؤشر لتأزم حالة المبتدئين الشباب العاطلين عن العمل والفجوة الكبيرة بين عدد الطلبات والعروض و الادماجات في العمل تعكس صعوبة الشباب في العثور على عمل، و هذا مهما كانت المؤهلات والكفاءات.

الجدول15:تطور الوظائف ومواضع العمل حسب نوع والوظيفة

وكالة	العرض			ادماج		
	دائم	مؤقت	المجموع	دائم	مؤقت	المجموع
مستغانم	/	523	523	/	370	370
عين تادلس	/	240	240	/	146	146
سيدي علي	/	246	246	/	158	158
مزغران	/	137	137	/	123	123
المجموع	/	1146	1146	/	797	797

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات من مديرية التشغيل.

نؤكد أيضا على الطبيعة المؤقتة للادماجات مقارنة مع العروض حيث أن 100٪ من فرص العمل هي فرص مؤقتة، وبالتالي لا تسمح بتحقيق أي تكامل حقيقي للموظف على المدى الطويل. لا سيما مع ارتفاع نسبة البطالة و هذا يؤكد بالضرورة على عدم استقرار أجهزة الإدماج المهني التي تتحول في الحقيقة الى أجهزة كبح لأزمة البطالة وليس الى أجهزة لحلها .

الجدول 16: تطور الوظائف ومواضع العمل في القطاع القانوني

وكالة	العرض			الادماج		
	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
مستغانم	182	341	523	115	255	370
عين تادلس	146	94	240	90	56	146
سيدي علي	106	140	246	66	92	158
مزغران	22	83	137	37	86	123
المجموع	456	658	1146	308	489	797

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات من مديرية التشغيل.

وعلاوة على ذلك، فإن القطاع الخاص هو الذي يمتص الحد الأقصى للطلب مع 61.35٪ من الادماجات المحققة، وهذا أحد الأعراض الأخرى عن عجز الدولة في تحقيق أهداف برامج الادماج المهني.

خاتمة الفصل:

ان تطور الدور الاجتماعي للدولة على مدى العقد الماضي، والجهود المبذولة لتحقيق سياسة اجتماعية أكثر تماسكا وفعالية تقوم على تعزيز العمل كأداة في مكافحة الفقر، وتحسين مستوى معيشة الأسر وتقديم الدعم للفئات الأكثر ضعفا.

تقييم المؤشرات الرئيسية عن العمل في ولاية مستغانم تسمح باستخراج استنتاجات إيجابية يتم التعبير عنها من خلال انخفاض معدل البطالة والمساواة النسبية بين الرجال والنساء في الحصول على فرص العمل. إلا أن مدى بيانات النشاطات بغض النظر عن الدخل وعدم وجود بيانات عن دخل الأسر تعطي قراءات خاطئة عن الفقر لأن نسبة البطالة وعدد السكان الناشطين وحدها لا تكفي لقياس مستوى المعيشة داخل الولاية.

أجهزة المساعدة للادماج المهني (DAIP)، وكذلك البرامج الوطنية الكبيرة للمساعدة في التوظيف وأجهزة تحفيز ريادة الأعمال من طرف الشباب مثل: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ غير كافية إلى حد كبير وغير قادرة على امتصاص البطالة . زد على هذا الفوارق الجغرافية في قطاع الشغل. والقطاعات العامة لا تزال متخلفة في العرض والإدماج وخلق فرص للتوظيف بالنسبة للقطاع الخاص مما يدل على جهودات أقل من طرف الهياكل العامة ومن ثم عجزها عن خلق فرص عمل و امتصاص البطالة من أجل توفير كرامة العمل والدخل للجميع. كذلك ترتفع نسب البحث عن العمل بين العمال غير المؤهلين و في المناطق الريفية وعلى كامل مدار سنة2014، لم يكن هناك أي توظيف دائم في برامج المساعدات للادماج المهني .

ونحن نعتقد أن تحسين المعطيات والبيانات و المؤشرات القائمة على استهداف أفقر الفئات و الفئات المهمشة والضعيفة وتحكيم نظام ثابث للرصد والتقييم أمر لا بد منه لإجراء تقييم موضوعي للوضعية.

بالإضافة إلى تحسين كفاءة الأجهزة الاجتماعية للدعم المهني مع إعادة النظر في بعض الأجهزة والإدارة الصارمة لمختلف البرامج، لا سيما من خلال تعزيز الإجراءات لدعم القطاعات ذات الأولوية وتقديم الدعم للمعوقين، حماية الشباب وكبار السن، وحماية الأسر ذات الدخل المنخفض.

تطوير العمل كأساس في تعزيز التنمية المحلية هو وسيلة ممتازة لربط ضرورات النمو بتحسين توزيع الدخل القومي ومكافحة الإقصاء والفقر. في انتظار تنفيذ حل اقتصادي مستدام لمشكلة البطالة نرى أنه :

- يجب أن تكون فرص العمل البديلة والترتيبات الانتقالية كأجهزة الدعم للادماج المهني خاضعة لتقييم قادرا على تحديد سبل التحديثات الخاصة بها.
- التمكين من القياس الموضوعي للبطالة وتحديد أولويات في الادماج بحسب السن والحالة الاجتماعية.
- تعزيز الإطار المؤسسي لمكافحة البطالة على المستوى المحلي.
- مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز فرص العمل وخلق النمو الاقتصادي وتنشيط المشاريع الكبرى.
- تشجيع روح المبادرة و تخفيف الإجراءات لإنشاء وتطوير أنشطة هادفة خارج قطاع الخدمات.

خاتمة عامة:

تعتبر ظاهرة الفقر من أهم المشاكل التي تواجه الشعوب والمجتمعات، منذ أن وطأت قدم الإنسان على وجه الأرض، فالفقر له آثار مدمرة للدول والمجتمعات، وليس من الغريب أن يؤدي الفقر بالإنسان إلى التخلي عن قيمه من أجل العيش والذي سبيله الحصول على المال، خصوصا في زمن بات فيه المال كل شيء، حيث يسيطر الاتجاه المادي على عقول الناس وأصبح شغلهم الشاغل هو جمع المال بأي طريقة وكيفية، وزيادته وتكديسه في البنوك . إن معظم الدول المتخلفة أغفلت في اقتصادياتها المتعلقة بالتنمية في مراحلها الأولى على جانب الفقر، فقد كان اهتمامها يرتكز على ظاهرة التخلف وإيجاد الحلول السريعة للخروج منه، إلا أنها فيما بعد بدأت تولي ظاهرة الفقر اهتماما خاصا. لأن استراتيجيات التنمية تركت نتائج وآثار سلبية على المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ، ويعود السبب إلى إهمال عوامل عديدة عند إرساء هذه الاستراتيجيات .

ومع مطلع الثمانينات عرفت ظاهرة الفقر منعرجا بتحول مفهوم التنمية ، الذي أصبح يهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للأفراد وخاصة الفقراء منهم، كي يساهم هؤلاء في تقدم المجتمع بفضل عطائهم إذا لم يتغير نمط حياة الفرد ماديا ومعنويا، لذا أصبح يؤخذ بعين الاعتبار مؤشر التنمية البشرية إلى جانب المؤشرات الأخرى ، وهو ما يعرف بالتنمية المستدامة التي تقوم بتلبية حاجات الأجيال الحالية دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها، وتعمل التنمية المستدامة على الاهتمام بالجانب الاجتماعي بشكل خاص . إن الجزائر من بين الدول التي تدهورت بنيتها الاجتماعية والاقتصادية، وبصفة خاصة منذ العشرية الأخيرة من القرن الماضي، فقد أصبحت ظاهرة الفقر سمة أساسية تميز المجتمع الجزائري، ولم تنج منها حتى الفئة المتوسطة، حيث أن المنهجية المتخذة لمناصرة الفقراء تعكس مختلف مكونات تشخيص وتقييم الوضعيةا الوطنية لمحاربة الفقر

النتائج:

. الفقر ليس حالة كائنة وانما هو نتاج لعمليات ديناميكية.

. لا يمكن أن نتكلم عن العلاقة الموجودة بين مؤشرات الفقر كل على حدا فهناك ارتباط وثيق بين هذه المؤشرات.

. ان القضاء على مشكلة الفقر كان ولا يزال بمثابة التحدي الاكبر الذي يواجه المجتمع الانساني.

. ان الفقر سيزداد مع زيادة النمو السكاني وتراجع النمو الاقتصادي،وزيادة التفاوت في الدخول.

. عدم وجود تعريف متفق عليه للفقر نظرا لتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

. تقيم مسالة ملامح ومؤشرات الفقر عناصر أساسية لتحليله ،وذلك تمثل الشرط الضروري لرسم السياسات الموجهة الى مكافحته.

. غالبية الفقراء عاطلون عن العمل أو يحصلون على أجور يومية منخفضة,

توصيات:

. الفقر ظاهرة قائمة بذاتها ،وأن استمرار ظاهرة الفقر واتساع مداها قد أصبح سمة هيكلية لا تستطيع معها السياسات التخفيف منها.

. بما أن الدخل موجودة في معظم البلدان ،فان موضوع اعادة توزيع الدخل من أن يشمل الفقراء يجب أن يخطى باهتمام على المستوى الجزئي والكلي.

العمل على المساواة في توزيع العروض على البلديات.

تعزيز النشاط من اجل ضمان المحاسبة في اطار ترقية التشغيل و محاربة البطالة

تنمية التشغيل بواسطة الشركات و اقتراح تدابير تسمح بتوسيع عملية الطلب من اجل تحسين عملية الاتصال مع الشركاء المعنيين.

. البحث عن اليات جديدة لمكافحة الفقر بشكل كبير

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

المؤلفات:

ـابن مفلح الحنبلي، المبدع في شرح المقنع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1981.

ـبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء على الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية،نيويورك،2007.

ـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،العناصر الرئيسية لإستراتجية القضاء على الفقر في البلدان العربية،مكافحة وإزالة الفقر،المكتب الإقليمي للدولة العربية،نيويورك،1997.

ـ الدار المختار، بهامش حاشية ابن العابدين المسماة رد المختار على الدار المختار، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ط2، 1987.

ـ البنك الدولي، **تشخيص الفقر في الأردن**، نيويورك، 2001.

ـ رضا العدل،فرج عزت،مُحَّد بسيوني،**التنمية الاقتصادية**،جامعة عين الشمس،مصر،دون سنة النشر.

ـ عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001.

ـ عمرو محي الدين:**التخلف والتنمية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،لبنان1975 .

ـ علي عبد القادر علي، **الفقر:مؤشرات القياس والسياسات** ، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005.

ـ عبد القادر مُحَّد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003/2002.

. علي عزت بيجو فيتش،**الإسلام في الشرق والغرب**،مؤسسة الصادق لطباعة والنشر،طهران،ط1، 1994 .

. علي وهب، **خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث**، دار الفكر اللبناني، بيروت1996.

. كريمة كريم،دراسات في الفقر والعولمة،(مصروالدول العربية،المجلس الأعلى للثقافة،2005.

. لسان العرب، الجزء الخامس، ص3444، القاموس المحيط، الجزء الثاني، ص111، المصباح المنير، الجزء الثاني.

. مجموعة من الخبراء،التنمية الريفية والمحلية:وسيلة الحكومة لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر،منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة.

. مُحَمَّد الصقور وآخرون،**دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهامشية**،وزارة التنمية الاجتماعية،عمان، 1996 .

. مُحَمَّد الصقور، السياسات الاجتماعية والفقر في المنطقة العربية، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دمشق، 1996.

. مُحَمَّد كاظم المهاجر،الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج،الأمم المتحدة،الاسكوا،نيويورك،1996.
. محمد حسن باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 1996.

. طارق فاروق الحضري، **الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر**، بدون دار نشر، 2003.

أطروحات:

بوساق كريمة:سياسات مكافحة الفقر بالدول النامية،حالة الجزائر،رسالة الماجستير.2002.

المجلات:

بالغة العربية:

. بدر صالح عبيدة مُحَّد،" **النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية** "،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد السابع عشر،القاهرة،1996.

الزبير عروس،المجتمع المدني،الإدارة،الرأي والفقراء الجدد،،دوريات مركز البحوث في الاقتصادي التطبيقي،العدد53 ،الشركة الوطنية،للنشر والإشهار،الجزائر 2000 .

. سلطان بلغيث،**الآليات الاجتماعية لتفشي الفقر في الجزائر**،مجلة العلوم الإنسانية،السنة الرابعة،العدد32،على الموقعwww.ulum.nl 2008/08/25.

سلطان بلغيث،الآليات الاجتماعية في ظاهرة الفقر في الجزائر،مجلة علوم الإنسانية،السنة الرابعة،العدد2،32يناير2008 .

رابعا: المؤتمرات والندوات:

بالغة العربية:

بوشامة مصطفى،محفوظ مراد،**ظاهرة الفقر في العالم العربي والإسلامي،أسبابها،آثارها**،ندوة دولية حول :تجارب مكافحة الفقر في العلمين العربي والإسلامي،جامعة سعد دحلب، البليدة، 3.1 جويلية2007.

عبيرات مقدم،العايب عبد الرحمن،**القياس الكمي لمؤشرات الفقر في إطار مسبباته واستراتجيات مكافحته:** إشارة إلى تجربة ماليزيا،ندوة دولية حول :**تجارب مكافحة الفقر العالمي العربي و الإسلامي**،جامعة سعد دحلب،البليدة، 3.1جويلية 2007 .

المؤلفات:

باللغة الفرنسية:

. Ambaamual, pauvreté multi dimensionnelle au Congo: un approche non monétaire, document de travail TD N°13/2006, bureau d application des méthodes statistiques et informatique, Congo, (2006)

.Anupam MHsya, population pressure on resource and population Resource Regions, The Association for geographical studies, shaheed Bhagatsingh college, university of Delhi,(2007) .

.consiel national economique et social,la maitrise de la globalisation:une necessite pour les plus faible,session pleniere,Algerie,mai 2001.

. Martin Ravaillion, comparaison de la pauvreté: concepts et méthode " étude sur la mesure des niveaux de vie, document de travail, N°22,Banque Mondiale, Washington, (1996).

. Matthieu Clement,Dynamique et persistance de la pauvreté en Russie, centre d'économie du Développement .Université Montesquieu.Bordeaux France, 2006.

.Rapport mondial Sur le développement Humain, ,PNUD,debock université ,Tadaro mydral Economic development: A introduction to problems and policies in global perspective, E,w low, London, (1977),.

.Sarah marniesse,Note sur les différentes approches de la pauvreté:division de la macroecomie .Département des politiques et etudes.Lagence Française de développement, France,1999

.Senat ,La mesure de la pauvreté et de l'exclusion sociale: quels indicateurs?, Les documents de travail du sénat, Série: études économiques, n° EE1, France, juin 2008

بالغة الأجنبية:

.. Anatomy Barnes Atkinson,povrety and social securety,London Harvester,New York,1989

.. Disconand Macarov,povrety:a persistent global reality rutledge,Oxford university press,New York,1998

.. Fouzi Mourji,Bernard decaluwe et Patrik plane,le developpement face a la povrety.edition economic Paris2006.

.Karima Korayem,povrety in Egypt,center of economic and Financial reaserch studies.Cairo,2002

Moha Asri Abdullah,Urbain povrety:a case study of Malaysia, First edition,UMM press,international Islamic university, Malaysia, .2009

.Snodgrass Donald,inequality and economie development in Malaysia, Oxford university press,New York,1980.

.Tadaro. mydral, Economic development: A introduction to problems and policies in global perspective, E,w low, London,1977.1965

.The world Bank,Attaking poverty,world development Report Washington, December2000.2001

..World Bank,staff working:The Measurement of spatial différences in povrety,The case of peru,New York,1987.